

العلاقات المغربية العثمانية

في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

تقديم
محمد شعبان صوان

بلال كركيش



العلاقات المغربية العثمانية

في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

تأليف

بلال كريكش

تقديم

أ/ محمد شعبان صوان

الطبعة الأولى
1
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

اسم الكتاب: العلاقات المغربية العثمانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

تأليف: بلال كركيش

تقديم : أ/ محمد شعبان صوان

موضوع الكتاب : تاريخ وحضارة.

عـــدد المـلازم: ١١ ملزمة

مقاس الكتـاب: ١٧ × ٢٤

الترقيم الدولي: ٩٧٨-٦٠٥-٦٩٧٤٢-٠-٨



مركز التاريخ العربي للنشر
Arab History Publishing

التوزيع والنشر

6/11 شارع وحيد أفندي - حي توفيق بيك - كوجوك
جكمجة - اسطنبول - تركيا - ت: 00905454886870
هاتف: 00201555566139 - 00201027013326
E-mail: info@arabhistorypublishing.com
Websit: www.arabhistorypublishing.com



العلاقات المغربية العثمانية

في القرن التاسع عشر

وبداية القرن العشرين

"الدولة العثمانية هي إحدى أهم ظواهر التاريخ العالمي المذهلة جدا، والخارقة للعادة، فقد حاولت هذه الدولة أن تجمع حضارات البحر الأبيض كلها في إمبراطورية واحدة".

فيرفاكس داوني

مؤرخ إنجليزي

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين والإخوة الأعزاء.

إلى عائلة أجنابر الطيبة التي دعمت وساندت مسيرتي العلمية.

إلى زوجتي الغالية ابتسام رفيقة الدرب والعمر التي أحبت التاريخ رغما عنها وإلى وليد وعامر ثمرة الحب.

إلى كل من طلب العلم فجعله غاية ومشروع حياة .

إلى كل الأصدقاء... إلى أساتذتي.

إلى الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين .

إلى السائرين في طريق العلم من المهد إلى الكفن .

شكر واعتراف

أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور الفاضل مصطفى الغاشي عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان.

أشكره على التشجيع المتواصل والدعم المستمر، والشكر موصول أيضًا للدكتور عبد السلام الجعماطي على التعاون المستمر والتضحية المبذولة في سبيل العلم والمعرفة،

كما لا يفوتني أن أوجه شكري إلى أستاذي محمد شعبان صوان على جهده وقبوله قراءة هذا العمل المتواضع والتقديم له .

وأخيرا أشكر الأستاذة والأصدقاء الباحثين وكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا البحث وفي مقدمتهم الدكتور أحمد الشرقاوي مدير المركز الثقافي الآسيوي

تقديــم

شرفني الصديق بلال كركيش بالإطلاع على هذه الرسالة قبل نشرها ووجدت أنها مناسبة للتأكيد على جملة حقائق أتى تفصيلها في موضوعه الشائق: فالدولة العثمانية هي حالة الوحدة الأخيرة التي دخلت بلادنا العصر الحديث بها، ومن ثم فإن دراستها تتميز عن دراسة بقية الدول الإسلامية السابقة بأنها ليست مجرد دراسة تاريخية لقضية متحفية، فالمشاكل والأعداء والمؤامرات التي واجهها العثمانيون هي نفسها التي مازالت بلادنا تواجهها، على عكس الوضع العباسي مثلاً حيث تغيرت الجغرافيا السياسية وموازين القوى وطبيعة العالم كلها.

ومن هنا كان إطلاعنا على قضية محورية كالتي يعرضها الأستاذ بلال مفيداً لواقعنا اليوم، فنحن بصدد علاقة بين دولتين إسلاميتين كان بينهما في الماضي علاقات متوترة بسبب النزاع على منصب الخلافة الإسلامية وبسط النفوذ، وبينهما تباين كبير في الحجم والقوة، ومع ذلك يلفت نظرنا أن الدولة العثمانية وهي الجانب الأكبر مساحة في هذه العلاقة لم تر أن أولويتها هي تكريس كل قواها لبسط نفوذها على المغرب الأقصى وترك ساحات الجهاد الرئيسية في أوروبا، وهذا ما فعلته أيضًا في علاقتها باليمن وعُمان

على الرغم من اختلاف المذاهب، فلم تكن السياسة العثمانية تقدم الصراعات بين المسلمين على الصراعات مع الأوروبيين، وفي الوقت الذي كانت تحقق فيه انتصارات باهرة على مجموع قوى عظمى في أوروبا، لم يشغلها مد نفوذها على حساب الدول الإسلامية الصغرى إلا بقدر ما يمنع ذلك الأخطار الأوروبية، كما كان ذلك واضحاً في المواجهات مع المماليك والصفويين، وهي مواجهات انتهت بانتهاء دواعيها فظلت الدولة الصفوية قائمة وظل المماليك يحكمون مصر تحت السيادة العثمانية، وفي هذا الإطار نفسه كانت معركة الملوك الثلاثة في المغرب لدرء الخطر البرتغالي.

الملاحظة الثانية أنه لما دخلت الدولتان العثمانية والمغربية في طور التراجع والضعف في وقت صعود الغرب الأوروبي، تلمس الطرفان سبيل التنسيق والتضامن بما يحقق وحدة المسلمين في وجه الأخطار، ونحن هنا مضطرون لعقد مقارنة حزينة مع ما آل إليه وضع المسلمين في ظل دول التجزئة عندما صارت الدول الكبرى المعادية هي مرجعيتهم ووسيلة اكتساب حكامهم للشرعية؛ بحيث صار الأجنبي هو المتحكم بالعلاقات الثنائية، نرضى حين يرضى ونتفق حين يوافق ونتقاتل حين يريد، وطالما اتخذنا بيادق لتحقيق مصالحه الذاتية بدمائنا ومواردنا وأموالنا، ونحن في ذلك كتلاميذ الروضة الذين يتنافسون فيما بينهم على نيل رضا معلمتهم التي تمسك العصا بالمرصاد لأي مشاغب.

نعم إن جهود الوحدة والتضامن بين العثمانيين والمغرب لم تصل إلى نهايتها المرجوة كما يوضح كاتبنا بسبب كثرة وعلو العوائق في عالم هيمن الغرب عليه وكان بصدد القضاء على كل مظاهر قوة المسلمين، لاسيما دولة وحدتهم الكبرى، ولكننا نستطيع تعلم الكثير من الدروس المفيدة من تسلسل يوميات هذه العلاقة لعل منها إمكان الاتفاق بين الكبير والصغير في وقت الأزمات دون تغول من الكبير أو تآمر من الصغير، وهي سمة طبعت علاقات دول التجزئة فيما بعد وأدت إلى إزهاق أفواج من الأرواح وسفك أنهار من الدماء وهدر كثير من الطاقات على مذبح المصالح الأجنبية، ولذا أتشرف بتقديم هذه الدروس التي قدمها أستاذنا بلال للقارئ لعلها تكون فاتحة دراسات أخرى تبني على ماض فيه كثير من معالم الطريق الوعر الذي نخوضه منذ تركنا ساحة العظمة لمن لا يستحقونها من جشعي ولصوص الغرب.

محمد شعبان صوان

مقدمة:

مرت العلاقات المغربية العثمانية مع منتصف القرن الثامن عشر من طور الصراع والمواجهة، إلى عهد جديد من الاعتراف المتبادل والتعاون في مواجهة الآخر الأوربي، مما جعل التضامن إطارا جديدا لعلاقتهما فرضته الظروف الدولية لتلك الحقبة، والتي شهد فيها العالم انقلابا في ميزان القوى لصالح القوى الكبرى آنذاك، وقد أدت الأحداث المهمة والتحولات المتغيرة التي شهدها العالم إلى تعميق الهوة بين تلك القوى التي تمكنت من زمام القوة بفعل التحديث والتقدم الذي مرت منه، والتراجع الذي عرفه العالم العربي والإسلامي الذي دخله الضعف في نواته السياسية الأساسية حينها، والمقصود بذلك الدولة العثمانية التي كانت جغرافيتها ونفوذها السياسي ممتدا على ثلاث قارات بحيث كانت تشمل حيزا من شرق أوروبا وغرب وآسيا إلى حدود شمال افريقيا باستثناء المغرب.

إن علاقة المغرب بالدولة العثمانية حينها تعمقت أكثر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث ستشهد المرحلة اتصالات مكثفة، تجسدت بشكل بارز في سياق دعوة الجامعة الإسلامية التي كانت تهدف إلى مقاومة الغزو الاستعماري، بحيث مثلت الجامعة الاسلامية أحد أهم التيارات الفكرية التي شغلت ولا تزال تشغل بال المؤرخين والمفكرين والسياسيين الذين كتبوا عنها بشكل عام أو خاص، في أواخر القرن التاسع عشر

ومطلع القرن العشرين، خاصة أمام الأفكار والمشاريع الجديدة التي أخذت تتشكل في نفس الفترة، والتي تمثلت بالإضافة في مشروع الجامعة الإسلامية، بروز فكرة القومية العربية التي أخذ أصحابها ينادون بها كبديل للجامعة الإسلامية، أو ظهور النزعة القومية التركية التي تمثلت بوادرها الأولى في جمعية تركيا الفتاة. وكذلك ولادة المشروع الصهيوني في مؤتمر بال ١٨٩٧.

هذا الأمر دفع بالغرب الاستعماري إلى تزكية تلك النزعات لدى أولئك الناقمين ومن ثم تكثيف الجهود في سبيل القضاء على هذه الرابطة التضامنية الجامعة لكلمة المسلمين. بحيث بدأت الدولة العثمانية منذ نهاية القرن الثامن عشر تعمل جاهدة للحفاظ على نفوذها في أوروبا الشرقية والعالم العربي، وتعمل مع كل الدول التي تعاني من نفس المشكلة مع النزعة الإمبريالية، وضمن ذلك نجد مساعيها في توثيق الصلة بالمغرب، إذ نجد تطورا للموقف العثماني منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر نحو توسيع آفاق التعاون، وهو ما تكشف عنه المراسلات بين الطرفين، من رغبة المغرب في الانفتاح على الخبرة العثمانية في التحديث لمواجهة المخاطر المحدقة به.

إن الظروف السياسية والأوضاع الداخلية للدولتين العثمانية والمغربية وعلاقتهما بالقوى الأجنبية تتشابه إلى حد كبير، فمنذ القرن التاسع عشر سوف تكثف الدول الأوربية الاستعمارية هجومها وتدخلها في شؤون البلدان والمجتمعات الإسلامية، بآسيا والهند وإفريقيا، وذلك بمختلف أشكال الوصاية وفرض التدخل والتوسع من خلال المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تستغل خيرات البلدان المستعمرة، هذا إلى جانب التدخل السياسي المدعوم بمبررات الإصلاح والتمدين، وكان هذا الجانب جليا في علاقة فرنسا بالمغرب، حيث قاوم المغرب ذلك في البداية وسعى إلى الإصلاح على يد نخبة أو دولة ينتسب معها الى نفس الكيان الحضاري، وهنا كانت إرادة الانفتاح على العثمانيين جلية نهاية القرن ١٩ وبداية القرن العشرين.

إن العلاقات المغربية العثمانية في الفترة المعاصرة قد انبثقت من فكرة الإصلاح وتطورت بعد ذلك لتصبح ضرورة من أجل خلق نوع من الوحدة السياسية والتنسيق المشترك الكفيل بالحد من الآثار الحاصلة عقب التدخلات الاستعمارية في مختلف الأقطار، وهنا نشير بشيء من التفصيل، إلى أن التحولات التي شهدتها أوربا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، جعلت الجانبين المغربي والعثماني يستشعران الضعف والخطر نتيجة انقلاب ميزان القوى لصالح أوربا التي خرجت من رحم النهضة والأنوار التي أثمرت تحديثا ناجحا في مختلف البنيات الثقافية والاجتماعية ونظم المعرفة والسياسة، وهي أسباب القوة التي أشرنا لها سالفا؛ مما يعني أن التعاون العسكري بينهما هو نتاج ظروف عصيبة وجد معقدة كانا يجتازانها في صراعهما مع دار الحرب بتعبير عبد الرحيم بنحادة.

وعندما نعود إلى مذكرة "السفير المغربي محمد بن عبد الوهاب المكناسي"، الذي أرسله السلطان "سيدي محمد بن عبد الله" إلى الدولة العثمانية في عام ١٧٨٥، أجد أنه يؤكد على الترابط الشديد بين شرق وغرب البحر الأبيض المتوسط رغم بعد المسافة بين بوغاز جبل طارق والبسفور، فالعقل الاستراتيجي/ التاريخي المغربي يشكل البحر المتوسط فيه ثابتا رئيسيا(١).

إننا في سياق بحثنا في العلاقات المغربية العثمانية في تلكم الحقبة الزمنية وما طبعها من سمات وملامح، سنكون أمام استنطاق مجمل الأحداث والمظاهر وأوجه التعاون بين البلدين في فترة حرجة وذلك بغية إعادة قراءة جزء مما يبطنه تاريخ المتوسط، مع سياق تشكل العالم الجديد الذي امتدت آثاره إلى زمننا الراهن وأيضًا الكشف عن العوامل والأسباب الفاعلة في صياغة تلك المرحلة، أملا في استمرارنا في البحث وتعميق الدراسة إلى حدود المرحلة الراهنة فيما هو مقبل من الأبحاث والدراسات.

---

(١) فؤاد الفرحاوي: **"تفاعلات إستراتيجية المنطقة العربية، إفريقيا، وتركيا"** تقديم أكمل الدين إحسان أغلو، سلسلة الدارسات الإستراتجية الأفروآسيوية رقم ١ الطبعة الأولى ٢٠١٧ مطبعة دار السلام للطابعة والنشر والتوزيع ص ١٤.

إن هذا البحث من المنظور المجمل الذي حوته المقدمة السالفة، توجهه جملة من الإشكاليات المركزية والفرعية، نسردها كالآتي:

ـ إلى أي حد يمكن القول أن العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اتسمت بالتقارب والتعاون أو التعادي والقطيعة؟ وما هي العوامل المؤثرة في ذلك في جانب الإيجاب أو السلب ؟

ـ إلى أي حد تبلورت إرادات التعاون والتآخي كما هي جلية من خلال البرقيات والمراسلات بين البلدين ؟ إلى أثر علمي ينعكس على واقع العلاقات والدعم المتبادل إذا كان العكس هو الحاصل فما هي العوامل المؤثرة في ذلك ؟

ـ ما موقع العلاقات المغربية العثمانية في ظل الضغوط الاستعمارية خلال القرنين التاسع عشر وبداية العشرين ؟ .

ـ ما هي السمات التي طبعت العلاقات المغربية العثمانية؟ وما هي العناصر الفاعلة في التقريب بين الدولتين؟ وما هي العوامل المؤدية إلى التنافر والقطيعة ؟

صعوبات البحث:

كان من الطبيعي أن تعترض سبل هذا البحث بعض العراقيل والصعوبات، منها عدم وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع بشكل مباشر، وإنما متفرقات هنا أو هناك، في مصادر ومراجع مغربية أو بعض المراجع المشرقية وأيضًا في بعض الكتب المترجمة، خصوصا أن موضوع العلاقات المغربية العثمانية في فترة القرن التاسع عشر وبداية العشرين يعتب رمن القضايا الشائكة، والجديرة بالبحث والدراسة، كما تحتاج إلى التعمق والبحث الدقيق على أكثر من صعيد، وأيضًا العمل على الوصول إلى الوثائق التي تهم الموضوع خصوصا الموجودة في مقر أرشيف وزارة الخارجية التركية في أنقرة، بحيث كانت لي زيارات لأرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول الذي لم أجد فيه ما يتعلق بالموضوع في الفترة المدروسة.

خطة البحث ومضامينه:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة تضمنت أهم الخلاصات ومجموعة من الاستنتاجات، وكان بداية هذا البحث بفصل تمهيدي تم التطرق فيه إلى الأوضاع العامة والسياقات الداخلية والتحديات الخارجية للمغرب في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إضافة إلى الوضع الداخلي للدولة العثمانية والتحديات الخارجية وأيضًا علاقتها مع الشرق والغرب، والتجربة الإصلاحية في أخر العهد العثماني حتى نهاية الدولة وسقوطها.

أما الفصل الثاني الذي عنونته بالعلاقات المغربية العثمانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تم التطرق فيه إلى أوجه التقارب المغربي العثماني في ظل الظرفية العامة للبدين وفي واقع الضغوط الاستعمارية على البلدين، مما سيفرض عليهما ضرورة التعاون والمواجهة للمد الإمبريالي وهو ما انعكس في دعوة الجامعة الإسلامية الذي خصصنا له حيزا مهما من الدراسة من خلال محور تفاعل النخبة والمجتمع المغربي مع هذه الدعوة، وأيضًا إبراز أوجه هذه العلاقة المشتركة في محور التعاون العسكري بين البلدين ومحور العلاقات السياسية والدبلوماسية المتبادلة بينهما، وأيضًا إبراز التأثير الدستوري والإصلاحي للدولة العثمانية على المغرب في محور تحديث بنية النظام المغربي والانفتاح على التجربة العثمانية، وتم ختام هذا الفصل بمحور معيقات هذه العلاقة والتي تجلت في احتلال المغرب وانهيار الدولة العثمانية .

بـــلال كركيـش

تطـــوان / المغرب

يوليوز ٢٠١٨

الفصل الأول

الوضعية العامة للمغرب والدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

المبحث الأول

وضعية المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

المحـور الأول

الملامح الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية.

أولا: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمغرب القرن التاسع وبداية القرن العشرين:

عُرف القرن التاسع عشر عند عموم الباحثين بقرن التحولات الكبرى التي شهدها المغرب على صعيد مجموعة من المجالات خصوصا منها الاقتصادية، والتي انعكست بشكل كبير على الجانب الاجتماعي.

ولعل أهم ما جسدته هذه التحولات هو ما شهده المغرب مباشرة بعد وفاة سيدي محمد بن عبد الله ١٧٥٧/١٧٩٠م وتولية ابنه اليزيد ١٧٩٠/١٧٩٢م، حيث برزت فئات واسعة من المجتمع تعبر عن استيائها من سياسة السلطان سيدي محمد وتعطشها إلى التغيير[1]،

---

(١) محمد المنصور: "**المغرب قبل الاستعمار – المجتمع والدولة والدين – ١٧٩٢ – ١٨٢٢**"، ترجمة محمد حبيدة، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ٢٠٠٦ ص ١٥١.

لكن هذا التغيير سوف يصطدم بواقع اقتصادي صعب جدا سيكون له انعكاس على الواقع السياسي في بداية القرن التاسع عشر؛ سيما وأن المخزن ظهر عاجزا أمام الوضعية الاقتصادية المتأزمة وأثرها على المجتمع، ففي سنة ١٨١٥م غزت البلاد موجات من الجراد، فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار. كما تميزت السنة الموالية بالجفاف حيث توقفت الأمطار عن الهطول من شهر نوفمبر إلى حدود بداية مارس من سنة ١٨١٧م، فلم يكد الفلاح يتجاوز هذه المحنة، حتى اكتسح الجراد أرضه من جديد مما "أفسد على الناس زروعهم وثمارهم، وغلت بسببه الأسعار"[(١)].

وكانت فترة حكم المولى سليمان ١٧٩٢/١٨٢٢م، فترة عصيبة للغاية، فبالإضافة إلى مخلفات المجاعة، عرفت البلاد انتشار وباء الطاعون، وتفاقم الكساد التجاري بسبب الوباء والجفاف وغيره، فضلا عن سياسة العزلة التي انتهجها المولى سليمان.

---

(١) محمد أمين البزاز: " **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٩٢، ص ١٠٣.

لكن بعد وفاة المولى سليمان ودخول المغرب مرحلة جديدة مع المولى عبد الرحمان ١٨٥٩/١٨٢٢م، وابنه محمد الرابع ١٨٧٣/١٨٥٩، سوف يكون للتدخل الأوربي خلال القرن التاسع عشر والضغوط الإمبريالية عواقب خطيرة مست كل الميادين، حيث أدت إلى الإفلاس الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية، فقد ساهم التدخل العسكري إيسلي ١٨٤٤م، وحرب تطوان ١٨٥٩، في تقوية الضغوط الاقتصادية على المغرب، من أجل اندماجه في السوق الرأسمالية العالمية بوصفه تابعا غير متكافئ في الإنتاج والتبادل[1]، حيث نجد أنه في العام ١٨٥٦م، عقد المغرب مع بريطانيا اتفاقية تجارية اعتبرت أول معاهدة بينه وبين دولة أجنبية في القرن التاسع عشر، ثم تلتها اتفاقيات مع دول أوربية أخرى مثل أسبانيا ١٨٦١م وفرنسا١٨٦٣م. ومن خلال هذه المعاهدات والاتفاقيات سوف تفتح البلاد على مصراعيها أمام التجارة الأوروبية، و لم يعد للمخزن مناعة للمواجهة أو وقف هذا التغلغل الأوربي الذي أصبح أمرا واقعا وعلى أرضية قانونية، وقد عرف اقتصاد المغرب من جراء التدخل والتحكم الأوربي تطوراً كبيراً، أدى إلى تحويل التجارة الخارجية إلى الواجهة البحرية تحت هيمنة الشركات الأجنبية.

---

(١) نفسه:. ص ١٥٢.

وقد أدخل هذا التحول المغرب إلى دائرة التجارة العالمية، فأصبح اقتصاده وتجارته خاضعة لتقلبات الأسواق الخارجية، كما أصبحت الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الأوربي تنعكس مباشرة عليه، حيث أن ارتفاع قيمة المبادلات التجارية مع أوربا وانخفاض الرسوم الجمركية على الواردات، أفقدت المخزن إمكانية حماية السوق الداخلية، وبالتالي تمكنت السلع الأوربية من غزو السوق المغربية، وتوجيه الطعنات الأولى للصناعة التقليدية، وللوضع المعيشي للحرفيين[1]، وهو ما عبر عنه المنوني بقوله: "وكان من نتيجة هذا الغزو الأوربي للصناعات الوطنية أن افتقر أهلها، وضعف حالهم، ونزل بالمغاربة ضرر كبير بدفع ما في أيديهم من النقود، والاحتياج إلى الأجنبي في الملبوسات والمصنوعات وغير ذلك"[2] .

---

(١) نفسه:. ص ١٥٢.

(٢) محمد المنوني: " **مظاهر يقظة المغرب الحديث**" منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مطبعة الأمنية، الرباط ١٩٧٣، ج ١، ص ١١.

وقد انعكست هذه الأوضاع الاقتصادية على الحياة الاجتماعية للسكان، ولعل أخطر ما عاناه المغاربة خلال القرن التاسع عشر، هو من جهة فقدان الأمن الناتج عن ضعف السلطة، وانتشار التمردات والثورات في كل أنحاء البلاد، الشيء الذي جعل السكان يعيشون تحت رحمة ظاهرة اللصوصية وقطاع الطرق[1]، ومن جهة أخرى، عرف المغرب مختلف أنواع الكوارث الطبيعية والبشرية، وقد شكلت كارثة ١٨٦٧/١٨٦٩م، مأساة بكل المقاييس وحدثا مدمرا ترك أثاره على جميع المستويات، فعلى المستوى الاجتماعي انتقل المجتمع إلى خطوة جديدة على طريق التمايز والانقسام حيث أن الأزمة جعلت الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا[2].

وهنا سوف تضطر الدولة، بسبب تزايد حاجاتها المالية منذ حرب تطوان، وعدم قدرتها على رفع الرسوم الجمركية، إلى إدخال تغييرات جوهرية على الجبايات التي لم يتحملها السكان، حيث التجأت إلى مضاعفة الضرائب الفلاحية، وتحديد مبلغها مسبقا، على أساس حاجات الدولة المالية،

---

(١) محمد الأمين البزاز: تاريخ الأوبئة، ص ١٢١.

(٢) نفسه. ص ٢٢٩.

وتوزيعها بنسب متساوية، دون مراعاة لإمكانيات وإنتاج كل أسرة، وتحصيلها نقدا،[1] غير أن هذه الوضعية أدت إلى إطلاق يد العمال في الرعية، حتى صار كل واحد منهم يطالب سكان إيالته بضرائب مرهقة[2] ومن جراء هذا التعسف الضريبي، أصيب معظم الفلاحين بالإفلاس واضطروا إلى ترك أراضيهم والفرار من قبضة العمال، الأمر الذي دفع السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، إلى توجيه أوامره، أواخر سنة ١٨٦٤م إلى سائر القياد والعمال بوضع حد لتعسفاتهم[3].

أما المدن التي فرضت فيها ضريبة المكوس فلم تسلم هي الأخرى من الشطط الضريبي، خاصة وأن هذا المكس لم يكن يجبى مباشرة من قبل المخزن، حيث أدت هذه الوضعية إلى تدهور حاد في علاقة المخزن بالقبائل، في وقت اختل فيه التوازن لصالح الأوروبيين، الذين فتحت أمامهم أبواب المغرب على مصراعيها، وصاروا يأتون إليه من دون إذن مسبق، ويستقرون حيث شاءوا في أرضه من غير ترخيص[4].

---

(١) عياش جرمان: "**دراسات في تاريخ المغرب**" مطبعة النجاح، الدار البيضاء ١٩٨٦، ص ٩٥.

(٢) أحمد توفيق: "**المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**" (إينولتان ١٨٥٠، ١٩١٢) منشورات كلية الآداب بالرباط ط ٢ مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٨٣، ص ٤٩٥.

(٣) جرمان عياش: دراسات في تاريخ المغرب ، ص ١٠١.

(٤) عبد الوهاب منصور: "**مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠**" المطبعة الملكية بالرباط ١٩٧٧ ص ١٨.

أمام هذا الواقع الذي أجبر المغرب الخضوع للقبضة الاستعمارية التي جعلت من المغرب نقطة للتنافس والتدخل، وأمام تردي الأوضاع الداخلية بالمغرب، اضطرت الدولة إلى نهج سياسة إصلاحية للنهوض بالبلاد ومجابهة الأطماع الخارجية، وإن كانت أغلب هذه الإصلاحات قد تمت بناءا على المقترحات الأوربية ومساعدة منها خصوصا من الطرف الإنجليزي. وقد بدأت هذه المحاولات مع السلطانين المولى عبد الرحمان ونجله سيدي محمد، وتعززت بعد ذلك في عهد المولى الحسن.

ولعل ما باشر به المخزن هذه الإصلاحات هو الجهاز الإداري، لتمكين البلاد من مواجهة النفقات الجديدة، التي فرضتها المحاولات الإصلاحية، وأيضًا العمل على تسديد دين المغرب، المفروض عليه بناءا على اتفاقية حرب تطوان لأسبانيا والقيام باقتراض من الإنجليز لتسديد جزء من الغرامة، فأصبح الحزم في ضبط ورفع المداخيل الجمركية ضرورة ملحة، للقيام بالإصلاح الإداري، لأن إدارة الجانب المالي للمراسي والموانئ كان يعاني من التلاعب، واستفحال ظاهرة النهب والتهريب من قبل الموظفين والأمناء، هذا الأمر دفع بالسلطان محمد بن عبد الرحمان إلى إعداد مشروع تنظيم جهاز إدارة المراسي بإصدار ظهير في ٣١ مارس ١٨٦٢.

وقد كان لهذا الإصلاح نتائج ايجابية، إذ سجلت المداخيل الجمركية ارتفاعا ملموسا، غير أن المجدد الحقيقي للتنظيم المخزني كان هو السلطان الحسن الأول، الذي عمل على إنشاء وزارات جديدة ومتخصصة أبرزها كانت وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة الحرب، ثم وزارة الخارجية، كما سعى إلى خلق نوع من التوازن على الصعيد الدبلوماسي مع أوروبا، ففي مقابل إقامة ممثلي هذه الدول في مدينة طنجة، فكر السلطان في إحداث مصلحة الشؤون الخارجية باعتماد وزراء في أهم العواصم، فاقترح خمس مفوضيات في مدريد، وروما، وباريس، ولندن، وبرلين، لكنه أمام ضعف الإمكانيات المتاحة، فإنه اضطر أن يعرض عن مشروعه[1].

أما فيما يتعلق بالإصلاح الجبائي، فقد كان أصعب الإصلاحات تنفيذا، نظرا لتزايد نفقات المخزن في حين كانت المداخيل محدودة. ومن هنا جاء إحداث ضريبة المكوس على الأبواب والأسواق، حيث أصبحت كل الضرائب وبصفة تدريجية تدفع نقداً، كما أمر السلطان محمد بن عبد الرحمان بضبط المداخيل الجمركية، وعين لذلك أمناء وعدولا يتقاضون أجور قارة ويخضعون لأمين الأمناء، كما عمل الحسن الأول على إعادة هيكلة النظام الجبائي على طراز عصري، فسن التنظيم المالي المعروف بالترتيب[2]، غير أنه واجه معارضة شديدة جعلته يوقف العمل بها.

(١) محمد العربي معريش: "**المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول**"، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ص ١٠٢.

(٢) نفسه، ص ١٠٤.

ثانيا: الوضعية العسكرية لمغرب القرن التاسع عشروبداية القرن العشرين:

لقد شكل احتلال الجزائر سنة ١٨٣٠م، بداية التنافس والصراع بين فرنسا وبريطانيا حول المغرب، حيث اشتد الصراع مع حرب تطوان سنة ١٨٦٠م، والتي كشفت أيضًا عن أطماع أسبانيا وألمانيا فيه، الشيء الذي جعل المغرب في صلب المواجهة مع هذه القوى التي بدأت تسعى لاحتكار اقتصاده، والحصول على النفوذ فوق ترابه. وكانت نتيجة ذلك أن أصبح المغرب مهدداً في أمنه، واستقلاله بسبب ما أصبح يواجهه من مشاكل على حدوده الشمالية والشرقية.

لقد أثبتت هزيمتي إيسلي، وتطوان ضعف النواة العسكرية المغربية، وفي نفس الوقت كشفت فعالية الجيوش الأوروبية، الأمر الذي جعل مسألة تحديث الجيش وتطويره، أمرا حتميا من أجل حماية الحدود المغربية التي أصبحت مهددة.

فمنذ معركة إيسلي، تركز الاهتمام على الجيش الذي تحمل أكثر من غيره مسؤولية الضعف والهزيمة[1]. ومنذ ذلك الوقت بدأت المحاولات الأولى لتحديث الجيش، على يد الأمير سيدي محمد، الذي تولى المهمة منذ أن كان خليفة لوالده، وقد كانت فكرة تحديث الجيش وإصلاحه،

---

(١) ثريا برادة: "**الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر**" منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٧٧، ص ١٥.

وبعثه من جديد على النمط العصري تلاقي معارضة أغلب العلماء، غير أن السلطان استغل الشعور والتوتر الذي كان سائدا إثر هزيمة المغرب في حرب تطوان فعمل على استشارة علماء المغرب من أجل تنظيم الجيش، فأحدث بذلك وزارة خاصة للجيش. غير أن الإصلاح العسكري الحقيقي الذي عرفه المغرب خلال القرن التاسع عشر هو الذي تم في عهد السلطان الحسن الأول، **حيث شمل مستويين:**

مستوى الجيش في حد ذاته، أي العامل البشري، ومستوى الجهاز الدفاعي في مفهومه المادي، أي العامل التكنولوجي[١]. فعلى مستوى الجيش، نهج المخزن سياسة الاعتماد على التكوين والتدريب الأوروبي حيث ارتفع عدد المغاربة فيما بين ١٨٧٣/١٨٧٤م، إلى حوالي أربعمائة وخمسة وعشرون، للتمرن بجبل طارق[٢]، وفي سنة ١٨٨٤م، أرسلت بعثات إلى فرنسا منها من توجه إلى الأكاديمية العسكرية في تورينو، والبعض الآخر إلى أكاديمية مودينا بإيطاليا ومونبولي بفرنسا، وأرسل البعض الآخر إلى أكاديمية الهندسة، بوادي الحجارة بأسبانيا، كما استقبلت دول أخرى مثل ألمانيا وبلجيكا مجموعات إضافية من الطلبة المغاربة[٣].

---

(١) محمد الغماري: "**الإصلاحات العسكرية بالمغرب في القرن التاسع عشر**" ضمن كتاب المغرب من العهد العزيزي إلى سنة ١٩١٢، ص ١٨٧.

(٢) ثريا برادة: م. س. ص ٢٤٨.

(٣) نفسه، ص ٢٤٩.

وإلى جانب إرسال البعثات المغربية للتدريب والتكوين في المعاهد الأجنبية، أسندت مهمة تدريب الجيش المغربي، إلى بعثات عسكرية أجنبية، يتقاضى أفرادها أجورا ضخمة، وكان من أشهرهم الإنجليزي ما كلين والفرنسي إركمان، وحرصت كل دولة أوربية على تعيين بعثة لها بالمغرب، لأن عناصرها استغلت مهامها بالمغرب لإنجاز تقارير تجسسية، حول أوضاعه الداخلية، وقد كلفت هذه البعثات مصاريف ضخمة مقابل نتائج محدودة.

وإلى جانب ذلك حاول السلطان الحسن الأول ١٨٧٣/١٨٩٤م، إدخال إصلاحات جديدة على مستوى الجهاز الدفاعي، فقد عمل على تفقد الأبراج وتقويتها، كما قام بشراء بواخر أوربية لتجديد الأسطول البحري، وفي سنة١٨٧٦م، وقع المغرب اتفاقا مع سفير إيطاليا لشراء مقنبلتين، وتسلم منه (١٨٨٢م) باخرة من ليفربول سميت بـــ"الحسني" واشترى من ألمانيا مقنبلة صغيرة سميت بـــ "السيد التركي". وعلاوة على اقتناء الأسلحة والعتاد الحربي، عمل السلطان على إنشاء نواة صناعية محلية لإنتاج السلاح خاصة البنادق والقرطوس، حيث عمل على إحياء وإصلاح مصانع الأسلحة القديمة، وبناء مصانع أخرى جديدة مثل معمل القرطوس بمراكش سنة ١٨٨٧م، ودار السلاح بفاس التي انتهت بها الأشغال سنة ١٨٩٠م[١].

ورغم كل ما بذل من جهد من أجل النهوض بالجيش المغربي، وتقويته ومحاولة استرجاع هيبته المفقودة، وأيضًا اللحاق بركب الجيوش الأوربية، فإن هذه الخطوات ظلت محدودة بدورها و لم تصل إلى المبتغى والهدف المنشود من طرف الجهاز المخزني، لأنها لم تصل إلى عمق الإشكالات الحقيقية، التي ظل يعاني منها الجيش المغربي لمدة طويلة.

---

(١) محمد المنوني: " **مظاهر يقظة المغرب الحديث**" م. س. ص ٩٢.

ثالثا: الوضعية السياسية والعلاقات الخارجية لمغرب القرن التاسع عشروبداية القرن العشرين.

لقد عرف المغرب بعد وفاة السلطان المولى اليزيد، سنة ١٧٩٢م، أزمة صراع حول الحكم، بين أفراد الأسرة الحاكمة، بحيث استغلت بعض الزوايا، هذا الضعف وأخذت تتدخل في هذه النزاعات، وبقيت مراكش ونواحيها متمسكة ببيعة أخيه المولى هشام، وبايع أهل فاس أخاه المولى سليمان، ثم وقعت بين مسلمة وبين أخيه المولى سليمان، اصطدامات دموية، فاضطربت الأمور،[١] لكن مبايعة المولى سليمان بفاس، لم تضع حدا للصراع حول السلطة والخلافة، بل زادت المسألة تعقيدا وخلافا بإضافتها مرشحا آخر لقائمة المطالبين بالملك،[٢] بحيث نجد أن سيدي علي بن أحمد الشريف الوزاني في الشمال، عزم للوقوف إلى جانب المولى سليمان بتحكيم الشرع في المسالة[٣].

---

(١) محمد منصور: م. س. "**المغرب قبل الاستعمار....** "، ص ١٥٣.

(٢) نفسه، ص ١٥٦.

(٣) محمد بن عبد السلام الضعيف: "**تاريخ الضعيف**" تحقيق أحمد الغماري، الرباط، ١٩٨٦، ص ٢٥٢/٢٥١.

إلا أن الكلمة الأخيرة سوف تكون للأقوى الذي سوف يحسم في الأمر، وليس الحجج والفتاوى الشرعية.[1] ومباشرة بعد بيعة المولى سليمان، عمل على إجراء عدة تغييرات في المناصب الإقليمية، ثم تواردت تباعا وعلى مراحل استغرقت أزيد من أربع سنوات، حيث كان على المولى سليمان أن يضع حدا لمنافسة الأمراء الآخرين[2] وهكذا تمكن من القضاء بعد شهرين على المولى مسلمة بالشمال، ثم توجه في نهاية سنة ١٧٩٣م، نحو الجنوب. لكن المولى سليمان لم يكن يتوفر على ما يكفي من القوة العسكرية، والموارد المالية، للدخول في مواجهة على نطاق واسع مع الأقاليم المتمردة،[3] الأمر الذي دفعه إلى تبني إستراتيجية جديدة في سعيه إلى توحيد البلاد، وهي إستراتيجية تقوم على ثلاث مبادئ[4]:

أولاً: الاعتماد على وساطة القوى الدينية (الوزانية والشرقاوية).

ثانيًا: إضعاف المناطق الساحلية المتمردة والمستفيدة من التجارة البحرية باعتراض سفنها ومصادرة تجارتها.

ثالثًا: التقرب من أسبانيا سعيا إلى إقناعها بتغيير موقفها من أزمة الخلافة بالمغرب، وذلك بمنحها امتيازات تجارية كبيرة.

---

(١) محمد منصور: م. س. ص ١٥٣.

(٢) إبراهيم حركات : " **المغرب عبر التاريخ**" دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء، ج ٣، ص ١٣١.

(٣) محمد منصور: م. س. ص ص ١٥٩ – ١٦٠.

(٤) نفسه، ص ص، ١٦١ – ١٦٣.

يتبن لنا من خلال الاستراتيجية المعتمدة، من طرف المولى سليمان أنه كان حريصا على تفادي المواجهة العسكرية المكلفة والمدمرة. فبعد أن تخلص السلطان من الاضطرابات التي تسبب فيها المولى مسلمة، حتى وقعت فتنة أخرى أثارها المولى هشام، بحيث دخل لمراكش مع أهل دكالة، ونهبها وخرب مآثرها وأصبح أميرا عليها، وبعد سنة من ذلك بايعه جميع أهل الرحامنة ومسفيوة وزراة والشبانات، وبويع لأخيهما مولاي الحسين بتازروت لما عرفوا شهامته ومعرفته بالسياسة[1].

(١) الضعيف: م. س. ص ٢٨٣.

وفي بداية سنة ١٧٩٧، اتفق مولاي الحسين مع بعض القبائل على إخراج المولى هشام من مراكش، فنجحوا في إخراجه[١]. ولقد استغل المولى سليمان هذه التناقضات، ليشن حملة عسكرية كبيرة ضد قبائل الشاوية، فتمكن من إخضاعها، وأما أهل مراكش، فقد اتفقوا على مبايعة السلطان مولاي سليمان، فهرب المولى الحسين إلى زاوية مولاي إبراهيم بالجبل.[٢]وهكذا تم توحيد البلاد، وتمكن المولى سليمان من دخول مراكش ظافرا في ٢٦ نوفمبر ١٧٩٧م[٣] ومما عزز سلطة المولى سليمان تلقيه بيعة ابن أخيه عبد الملك الزيزون الذي كان مستبدا بحكم أكادير ومنطقة سوس[٤]، وهكذا أصبح المولى سليمان سلطان المغرب بعد ست سنوات من مبايعته بفاس. بعد صراعات ونزعات طويلة ومكلفة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بحيث نجد أن المولى سليمان بعدما استقرت أوضاع البلاد وتمكن من الحكم، سوف يكون له تعامل خاص مع ما كان يجري في أوروبا

---

(١) نفسه: ص ٢٨٥.

(٢) محمد بن أحمد أكنسوس: "**الجيش العرمرم الخماسي في دولة مولاي علي السجلماسي**" تقديم وتحقيق أحمد الكنسوسي، ج ١، ص ص ٢٧٧/ ٢٧٨.

(٣) الضعيف: م. س. ٢٨٩.

(٤) نفسه: ص ٣٠٢.

بحيث كانت لحروب الثورة الفرنسية والصراعات الأوربية التي نتجت عنها، أثر مباشر على علاقات المغرب الدولية خلال العهد السليماني، فقد اعتلى هذا السلطان العرش في وقت أوشكت فيه الثورة الفرنسية أن تجر أوربا نحو حرب شاملة[1]، كما أن موقع المغرب الاستراتيجي الذي يوجد فيه والمطل على مضيق جبل طارق، أكسبه أهمية إضافية خلال الحروب النابليونية، فبالرغم من المحاولات التي قام بها أطراف التراع لدفع المغرب للتدخل فيها، فإن أبو الربيع ظل صامدا في وجه الأحلاف بنهج سياسة حيادية، وذلك بعدم التدخل في الشؤون الأوربية[2].

هذا التعامل الحذر الذي نهجه المولى سليمان، جعله يمنع التجار المغاربة من التعامل مع البلدان الأوروبية، وحصر إقامة القناصل في طنجة، وحدد نشاط الأسطول المغربي في عرض البحار. غير أن الحدث الخارجي الخطير الذي واجهه المغرب أيام المولى سليمان، كان هو مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤م، هذا المؤتمر الذي اشتركت فيه الدول الأوربية وعقدته تحت شعار" منع القرصنة وتحريم الرق"، حيث أجمعت دول مؤتمر فيينا على ذلك، أبلغ القرار إلى أقطار المغرب الثلاثة (المغرب، الجزائر وتونس) وتوالت عليها الضغوط لقبوله،

(١) محمد منصور: م. س. ص ١٩١.

(٢) إبراهيم حركات: م. س. ج ٣، ص ١٦٦.

مما أكره المولى سليمان على التخلي عن أسطول المغرب[1]. وقد أدت السياسة التوسعية الفرنسية، في حوض البحر الأبيض المتوسط، إلى حدوث تقارب غير مسبوق بين المغرب وبريطانيا،[2] لكن بالمقابل سوف تتوتر وتتدهور العلاقة مع فرنسا وأسبانيا .

---

(١) أحمد عسه: " **المعجزة المغربية**" دار الثقافة للقلم بيروت، ط ١ سنة ١٩٧٤ / ١٩٧٥.

(٢) خالد بن الصغير: "**المغرب وبريطانيا العظمى في القرن ١٩**" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة رسائل وأطروحات رقم ٣٤ مطبعة النجاح. ط ٢. سنة ١٩٩٧، ص ٤٦.

وهنا نعطي لمحة عن العلاقات المغربية البريطانية، حيث نجد مع مطلع القرن التاسع عشر، تلقت بريطانيا وعودا من السلطان المولى سليمان، عبر الوزير محمد السلاوي، المكلف بأمور الأجناس بإمكانية السماح لها باستعمال مرسى القصر الصغير، أو بليونش[1]، واستمرت العلاقات ثابتة بين المغرب وانجلترا، إذ تمكنت هذه الأخيرة باستغلال تفوقها البحري للحفاظ على علاقتها التجارية المتميزة بالمراسي المغربية، ولضمان تزويد حاميتها بجبل طارق وجيوشها في عرض المتوسط بحاجاتها الأساسية من الماء والغذاء من المغرب، فأصبح التقارب المغربي الإنجليزي أكثر إلحاحا مع احتدام الصراع البحري الفرنسي الإنجليزي، مما أفضى إلى إبرام اتفاقية ١٤ يونيو ١٨٠١. بين الملك جورج الثالث والسلطان مولاي سليمان، سمحت بتصدير ألفي رأس من الثيران إلى جبل طارق، كما منحت هذه المعاهدة إمكانية زيادة هذا العدد في ظروف حاجة المغرب إلى الأسلحة والمعدات العسكرية، مقابل رسوم منخفضة، زد على ذلك أن المولى سليمان، سمح للحكومة الإنجليزية بإخراج الزرع لفائدة جيشها المحارب بأسبانيا والبرتغال.[2] وكان التعاون العسكري من المظاهر التي أكدت أهمية التواجد البريطاني في المغرب، إذ كانت بريطانيا ومنذ مطلع القرن التاسع عشر، هي المزود الرئيسي للمغرب بالعتاد الحربي، كما أشرف الضباط الإنجليز على تدريب جنود المدفعية المغربية[3].

---

(١) محمد منصور: م. س. " **المغرب قبل الاستعمار** "، ص ٢٠٥ / ٢٠٦.

(٢) محمد منصور: ص ٢٠٦.

(٣) نفسه، ص ٢٠٧.

ومن خلال هذا التقارب والتعاون أراد السلطان المولى سليمان، استغلاله من أجل تحرير سبتة، حيث تم التخطيط بين قوات البلدين لتوحيد جهودهما لمحاصرة سبتة، إلا أن نجاح القوات الأسبانية في مواجهة الفرنسيين وقيام نظام حليف لإنجلترا بجنوب أسبانيا، جعل الإنجليز يتراجعون عن مساندة المغرب في تحرير مدينة سبتة[1].

أما عن العلاقة المغربية الفرنسية في هذا الوقت، فعلى قدر تحسنها مع الإنجليزية، نجد أن العلاقة قد تدهورت تدريجيا، فنابليون بونابرت لم يفكر في تجديد المعاهدة الفرنسية المغربية لعام ١٧٦٧م، وأظهر ازدراء وفظاظة تجاه المولى سليمان. ثم إن المبعوث المغربي الذي أرسل سنة ١٨٠٣م، للمطالبة بأموال التجارة المحجوزة من طرف البحرية الفرنسية، لم يلق الاعتبار حيث رجع خاوي الوفاض[2]. كما أنه في العام ١٨٠٧م، وبعد تنصيب نابليون إمبراطورا على فرنسا، اقترح القنصل الفرنسي دورنانو Dornano إلى الأمير عبد السلام وزير مولاي سليمان بإرسال بعثة دبلوماسية إلى فرنسا لتهنئة نابليون. [3]

---

(١) محمد منصور: "**الجهود المغربية من أجل استرجاع سبتة في عهد مولاي سليمان ١٧٩٢ / ١٨٢٢**" ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، العدد ٥ / ٦ سنة ١٩٧٩ ص. ٢٩ - ٤٤.

(٢) محمد المنصور: " **المغرب قبل الاستعمار**"، م. س. ص ٢٠٧.

(٣) إبراهيم حركات: م. س. ص ١٦٦.

وفي خضم هذه التطورات والتحولات التي كانت تعرفها الضفة الغربية للبحر المتوسط، ساهم المخزن المغربي في رسم العلاقات الدبلوماسية بينه وبين فرنسا، فبعث بأول سفارة مغربية إلى نابليون بونابارت سنة ١٨٠٧م، تحت رئاسة السفير إدريس الرامي[١]، غير أن هذه السفارة لم تحقق نتائج ملموسة على المستوى السياسي، وبلغ التوتر بين البلدين قمته حينما سمح المولى سليمان للقوات البريطانية بالنزول فوق جزيرة تاورة، بغية إحكام الحصار حول مدينة سبتة، فقد احتج القنصل الفرنسي بطنجة دورنانو بشدة على موقف المخزن "المتواطئ" مع الإنجليز. لكن فرنسا لم تكن في موقع يسمح لها باتخاذ أي إجراء[٢].

وعلى العموم، فقد اتسمت علاقة المغرب، بحكومة الثورة الفرنسية بالمرونة أحيانا والصرامة أحيانا أخرى، مما كان يضفي على هذه العلاقة نوعا من الحذر، حيث حاول المولى سليمان، خلق نوع من التوازن في علاقته مع جميع الدول.

---

(١) عبد الحفيظ حمان: "**المغرب والثورة الفرنسية**" منشورات الزمن مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٢، ص ١٤٤.

(٢) محمد المنصور: "**المغرب قبل الاستعمار – المجتمع والدولة والدين – ١٧٩٢ – ١٨٢٢**"، م. س. ص ٢٠٨.

أما فيما يخص العلاقة مع أسبانيا في هذه الفترة، فإنه وبعد توحيد البلاد أراد السلطان تحسينها مع أسبانيا؛ إذ ظلت هذه العلاقات متوترة في الفترة القصيرة من حكم مولاي اليزيد، وهكذا عقد المولى سليمان، معاهدة الصداقة والملاحة والتجارة مع أسبانيا، في فاتح مارس ١٧٩٩م، وقد تم توقيعها بمكناس من طرف الوزير محمد بن عثمان المكناسي وJuan Manuel Gonzalez[1].

وقد أعطت هذه المعاهدة لأسبانيا امتيازات واسعة تتعلق بحرية تصدير العديد من المنتجات وتسهيلات جمركية وتأمين الرعايا[2]، لكن الوضع تغير تماما عندما نجح المولى سليمان بإحكام قبضته على البلاد، حيث تراجع عن كل الامتيازات التي منحها للدولة الأسبانية من قبل، وأعلن على الخصوص عدم صلاحية معاهدة ١٧٩٩م، والتي كانت قد ضمنت لأسبانيا امتيازات تجارية هامة. كما امتنع عن فتح المراسي المغربية لتصدير القمح، كما نصت على ذلك المعاهدة[3].

---

(١) عبد العزيز خلوق التمسماني: "**دارسات في تاريخ المغرب المعاصر**" منشورات سيلكي إخوان مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء ط ١، ص ٩.

(٢) إبراهيم حركات: م. س. ص ١٧٠.

(٣) محمد المنصور: "**المغرب قبل الاستعمار** .....، م. س. ص ١١٩.

ومما لاشك فيه أن بعض المواقف الأوربية حدت بالسلطان سليمان إلى نهج سياسة أكثر حذرا تجاه القوى الأوروبية، وهي ما يعرف بسياسة العزلة أو الانغلاق، وهي تظهر بالملموس في كيفية تفكير السلطة في الآخر الذي كان قد ركب الحضارة والتقدم والتحديث، في حين يتم مواجهة هذا كله بالانغلاق على الذات. وقد عرفت هذه السياسة بعض التحولات في عهد السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام وابنه سيدي محمد.

لقد كان المولى عبد الرحمان بن هشام، منذ نشأته متمسكا بالتقوى والعدالة، والمحافظة على خصال الخير، وهذه النشأة الطيبة جعلت عمه المولى سليمان يعتني به ويقدمه على أولاده، فكان في أول الأمر مقيمًا بتافيلالت، ثم ولاه عمه في آخر عمره على ثغر الصويرة[١]، فكانت مسؤوليته تشمل أيضًا الإشراف على الشؤون المالية والجنائية والجمركية بالمنطقة. ثم استقدمه منها إلى فاس، عندما كان يجابه الاضطرابات في الشمال فتنة ابن اليزيد. وبمجرد تهدئة الأوضاع، عين المولى عبد الرحمان خليفته بفاس[٢]، ولما توفي المولى سليمان سنة ١٨٢٢م، تلقى المولى عبد الرحمان بيعة أهل فاس وجيش الودايا.[٣]

---

(١) أحمد خالد الناصري: "**الاستقصا لأخبار دول الأقصى**"، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٦ ج ٩، ص ٣.

(٢) إبراهيم حركات: م. س. ص ١٧٤.

(٣) الناصري: م. س. ص ٤.

لقد كان المولى عبد الرحمان رجل الميدان، كثير الإلمام بأحوال المغاربة، بسبب المسؤوليات التي تحملها في عهد عمه المولى سليمان، عندما كان خليفة لهذا الأخير بالصويرة ثم فاس، حيث اكتسب الخبرة اللازمة، فهذه الشخصية وهذه التجربة جعلت عمه يعينه كخليفة له، وذلك حرصا منه في إظهار حرصه الشديد على إسناد الخليفة لأمير حكيم، يقوم بتغليب مصلحة الدولة في إطار منظور سياسي واقعي[1]. وقد تولى السلطان عبد الرحمن بن هشام زمام السلطة، في ظل أوضاع مضطربة ومشاكل عدة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى صعيد السياسة الداخلية:

لما فرغ السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام، من أمر الوفود والتهاني بمدينة فاس، وبعدما التفت حوله قبائل البربر التي كانت ثائرة في أواخر عهد المولى سليمان، تفرغ لمعالجة العديد من المشاكل والاضطرابات، حيث قام بجولات متعددة عبر مختلف أرجاء البلاد للوقوف على أحوالها وتفقد ثغورها وقلاعها[2]. وفي هذا الصدد يقول عبد الرحمن بن زيدان:

---

(١) محمد منصور: "**المغرب قبل الاستعمار ...**"، م. س. ص ٣٥٢.

(٢) أحمد عسه: م. س. ص ١٢١.

"وفي تلك الأثناء خرج للعاصمة المكناسية، وكان تعجبه، فرأى من تلاشي الجيش البخاري بها ما أهمه، ولم يزل يعالج أمره حتى أنعشه وأمده بالخيل والسلاح ورتب الرواتب الشهرية"[١] كما "نظم الجيش وأعاد تشكيله من خمس قبائل: الأودايا والشراردة مكان أزعير وأهل سوس سكان مراكش وشراكة وأولاد جامع أهل فاس وعبيد البخاري"[٢].

وهكذا تمكن من إعادة النظر في بنية الجيش المغربي، على نحو جعله جيشا يستند إلى العرب والبربر، بعد أن كان يستند بالدرجة الأولى إلى الزنوج، وعمل على قمع كل حركة عصيان، بما في ذلك حركة زاوية الشرادي التي كانت المعقل الأول للعصاة المتلبسين لباس الدين، وحركة الودايا بفاس، وتهجير القبائل العاصية إلى مناطق مغربية أخرى واستخدام الجيش لحسم التراعات التقليدية التي كانت تقع بين مختلف القبائل المغربية.[٣]

---

(١) عبد الرحمان بن زيدان: "**إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**" ج٥، المطبعة الوطنية، ١٩٩٣، ص ١٦ – ١٧.

(٢) نفسه، ص ١٨.

(٣) الناصري: م. س. ج ٩. ص ٣٢– ٣٣.

أما على المستوى الخارجي، فقد حاول المولى عبد الرحمان نهج سياسة متوازنة، مع الأخذ بعين الاعتبار للوضع الداخلي وللتحولات الخارجية، إذ كان على المغرب منذ مطلع القرن التاسع عشر أن يواجه زحف الدول الأوربية بكل مخططاتها الإمبريالية التوسعية، وتقدمها الصناعي والحضاري، وهي مواجهة غير متكافئة في جميع أبعادها، فكان على المخزن كسلطة مسؤولة عن حماية البلاد، وتسيير شؤونها أن يخوض طيلة القرن غمار المواجهة رغم كل ما يحيط به من مخاطر العجز تجاه تلك القوات، وهنا كان المولى عبد الرحمان، يرى ضرورة العودة إلى ممارسة الجهاد البحري، لشحذ الهمم وتقوية الشعور الديني للرعايا حول العملية، فعمل على إنشاء أسطول خصيصا لهذا الغرض، حيث شرع في أنشطته قبل حادثة المروحة بالجزائر[1]، وقد اعتقد السلطان أنه بإحياء الأسطول المغربي سيتمكن من إحياء التجارة مع أوروبا على قدم المساواة، إلا أن العكس هو الذي حصل،[2] فقد عجز الأسطول المغربي الضعيف عن صد الهجوم الذي شنه الأسطول النمساوي على مدينة العرائش سنة ١٨٢٩م، حيث أشعل النار في الأسطول المغربي، وتوغل داخل المدينة، و لم ينسحب إلا بتدخل بريطانيا، فكانت تلك الواقعة سببا في إعراض السلطان عن الغزو في البحر، تفاديا لإثارة الخصوم والتزاعات[3].

---

(١) محمد داود: "**تاريخ تطوان**" المجلد الثالث، المطبعة المهدية، تطوان ١٩٥٦، ص ١٤٢

(٢) نفسه: ص ١٤٣.

(٣) الناصري: م. س. ص ص ٢٤ / ٢٥.

لكن الحدث الذي سيهز منطقة الحوض الغربي للمتوسط ويجعلها محط أنظار وأطماع القوى الأوربية المنافسة، هو تمكن فرنسا في ١٨٣٠م، من احتلال الجزائر، فكانت الضربة القاضية لإفشال سياسة العزلة، وبهذا سوف تصبح الحدود الشرقية للمغرب مشتركة مع جار جديد اسمه فرنسا، وكما أشار الأستاذ جمال عاطف أن المولى عبد الرحمان، كان يدرك مطامع فرنسا في المنطقة كلها[١] فرفع شعارا لتحرير الجزائر وقبل بيعة تلمسان، وبسط نفوذه على هذه المدينة[٢].

لكن فرنسا احتجت على الوجود المغربي في تلك المنطقة، فقامت سنة ١٨٣١م، بإرسال وفد للتفاوض مع سلطان المغرب[٣]، لكن استمرار الحملة الفرنسية على الحدود الشرقية المغربية ولجوء عدد من الجزائريين إلى المنطقة، وتحالف السلطان مع عبد القادر الجزائري عن طريق مده بالمال والسلاح[٤]، كلها عوامل جعلت فرنسا تجد مبررات قوية لمهاجمة شرق المغرب، الشيء الذي أفضى في الأخير إلى اشتباك الجيشين المغربي والفرنسي، في موقعة إيسلي بالقرب من وجدة سنة ١٨٤٤م. وقد عرفت هذه المعركة انهزاما مريرا للجيش المغربي، سوف يؤثر على المكانة العسكرية للمغرب، والتي ظلت محفوظة منذ معركة وادي المخازن الشهيرة.

---

(١) جمال عاطف: "**ملاحظات حول العلاقات المغربية الإسبانية قبيل حرب تطوان**" أعمال ندوة " **تطوان قبل الحماية**" منشورات كلية الآداب بتطوان نوفمبر ١٩٩٢، ص ٧٤.

(٢) الناصري: م. س. ج ٩، ص ٢٨.

(٣) محمد المشرفي: "**الحلل البهية في ذكر ملوك الدولة العلوية**" دارسة وتحقيق، إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط، ط ١ ٢٠٠٥، ج ٢ ص ٦٨.

(٤) نفسه. ص ٦٨

والملاحظ أن هزيمة إيسلي شكلت نقطة تحول في تاريخ العلاقات المغربية الأوروبية، وهذا ما أكده اتفاق طنجة المبرم في ١٠ شتنبر ١٨٤٤م، حيث كان على المغرب منذئذ الانفتاح كليا على الخارج، والاعتماد عليه في كل معاملاته التجارية والمالية. و لم تبقى بعض الدول الأوربية مثل أسبانيا والتي اعتبرت نفسها ذات حقوق تاريخية في ترابه، مكتوفة الأيدي حول ما يجري بالضفة الجنوبية للمتوسط. فسارعت إلى تعزيز قدراتها العسكرية في الشمال المغربي وتحديدا في ثغر سبتة، فاستطاعت إرغام السلطان مولاي عبد الرحمان التوقيع على معاهدة العرائش في ٦ مارس ١٨٤٦م، والتي لم تمكنها من تحقيق كل النتائج التي كانت تتوخاها. وأمام إصرارها وعزمها على الدفاع المستميت عن حقوقها داخل المغرب، سارعت بعد حوالي عامين فقط من تلك المعاهدة إلى احتلال الجزر الجعفرية وذلك سنة ١٨٤٨.

وفي المقابل أدى تزايد النفوذ البريطاني في المغرب بعد توقيع على معاهدة ١٨٥٦م، والمتعلقة خاصة بالميدان التجاري إلى إذكاء المطامع الأسبانية، إذ لم تمر سوى ثلاث سنوات على ذلك حتى بدأت في تقوية ضغوطها على السلطان المولى عبد الرحمان، حيث أرغمته على توقيع معاهدة جديدة في ٢٤ غشت ١٨٥٩م، التزم بمقتضاها تسليم أراض جديدة حول مليلة تابعة لقبائل قلعية.

ومنذ هذه المعاهدة الأخيرة، أصبحت الاستفزازات الأسبانية في تزايد مستمر على الحدود التي كانت تعتبر آمنة، وذلك في وقت كان فيه الحكام الأسبان يبحثون عن حدث يشغلون به الرأي العام الداخلي والخارجي، عن الوضعية الداخلية العصيبة لبلادهم، والتي كانت تعيش أواسط القرن التاسع عشر ظروفا اقتصادية واجتماعية وسياسية مزرية.[١]

وعلى العموم فإن اتفاقية تطوان لم تضع حدا لتوتر العلاقات المغربية الأسبانية، بل اشتدت عندما عمد الجيش الأسباني بسبتة إلى بناء بيت للحراسة حول المدينة بالحجر والطين. فمباشرة بعد إخبار نائب السلطان بطنجة محمد الخطيب بذلك حسب ما تدعيه الوثائق الأسبانية[٢] احتج أهل أنجرة وطالبوا بهدم البناء فورا وإقامة بيت من الخشب، لكن الأسبان رفضوا، فقام أهل أنجرة وهدموا المحرس بأيديهم وعمدوا إلى نزع الراية الأسبانية التي كانت منصوبة عليه فنجسوها. فطالب القنصل العام الأسباني خوان بلانكو، نائب السلطان بإنزال عقوبة قاسية عليهم وتسليمهم إلى السلطة العسكرية لإعدامهم أمام نواب الأجناس بطنجة. هذا بالإضافة إلى مطالبة الجنود المغاربة بأداء السلام للعلم الأسباني[٣].

---

(١) جرمان عياش: " **دراسات في تاريخ المغرب**"، ص ٢٨٩.

(٢) عبد الوهاب بن منصور: "**مجلة الوثائق**"، تصدرها مديرية الوثائق الملكية الرباط ١٩٧٧، ج ٢، ص ٢٣٤.

(٣) الناصري: م. س. ج ٩، ص ٨٤.

وفي هذا الوقت وفي ظل هذه الظروف العصيبة، وصل إلى طنجة خبر وفاة السلطان المولى عبد الرحمان، فتمت مبايعة ابنه محمد ابن عبد الرحمان بمكناس يوم ٢٧ شتنبر ١٨٥٩. وقد رفض هذا الأخير الاستسلام والرضوخ للشروط الأسبانية، وهو ما عجل اندلاع الحرب بين البلدين[1]. ففي يوم ٢٢ أكتوبر ١٨٥٩ أعلنت أسبانيا الحرب رسميا على المغرب من طرف "أودنيل" الذي صرح "أن العلاقات مع المغرب أصبحت مستحيلة، وأن الوقت قد حان لاستعمال القوة لتحقيق الضمانات والتعويضات التي رفض السلطان الاعتراف بها، وقد وجدت أسبانيا مساندة كبيرة من طرف الدول الأوربية وفي مقدمتها فرنسا، باستثناء إنجلترا التي بذلت جهودا لدى الجانبين لتفادي الحرب، قبل أن تركن في النهاية إلى اتخاذ موقف الحياد أو الحفاظ على مصالحها. وبعد أربعة أشهر من المواجهة بين المغرب وأسبانيا، توقفت هذه الحرب بانتصار أسبانيا واحتلال تطوان"، حيث أصبحت هزيمة ثانية لا تقل قساوة في مغرب القرن التاسع عشر، حيث يقول الناصري في شأن ذلك "ووقعت تطوان هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن كل بلاد المغرب، واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله وكثرت الحمايات ونشأ ضرر كبير"[2].

(١) الناصري: ص ٨٥.

(٢) نفسه: ص ٨٥.

وعلى إثر احتلال تطوان، اضطر مولاي العباس قائد الجيوش المغربية، إلى الدخول في مفاوضات مع أودونيل قائد الجيوش الأسبانية، من أجل الوصول إلى الصلح. وهنا تدخلت إنجلترا للتأكيد أنها تعارض وجود أي قوات أوربية على الطرف الآخر من مضيق جبل طارق، فتوسطت بين البلدين، ثم أقنعت السلطان المغربي بتوقيع معاهدتين مع أسبانيا [1] **وهما:**

- **معاهدة الصلح في ٢٦ أبريل ١٨٦٠م:** تضمنت ستة عشر شرطا، أهمها: توسيع المنطقة المحتلة حول سبتة، مع تعهد المغرب بالسماح لأسبانيا صيد الأسماك على الشاطئ الأطلنطي، أما البند الذي كان قاسيا في تلك الشروط كلها، هي تلك الغرامة الحربية التي كان يتعين على المغرب دفعها لأسبانيا تعويضا عن خسائرها في حرب تطوان، والتي قدرت بمائة مليون بسيطة أي ٢٠ مليون ريال[2]. غير أن المغرب لم يتمكن من دفع نصفها إلا في حدود ماي ١٨٦٢، لذلك أصرت أسبانيا على إبقاء احتلالها لتطوان، ريثما يؤدي المغرب كامل الغرامة الحربية التي فرضت عليه، مما اضطر السلطان محمد الرابع إلى الاقتراض من بريطانيا، لتسديد نصف هذه الغرامة. كما تم الاتفاق على تخصيص النصف الآخر من مداخيل الجمارك المغربية لأداء القرض وفوائده.[3]

---

(١) خالد بن صغير: "**المغرب وبريطانيا**" م. س. ص ١٦٧.

(٢) محمد داود: "**تاريخ تطوان**" ج ٤، ص ٢٨١.

(٣) روجرز (ب. ج): "**تاريخ العلاقات الإنجليزية– المغربية حتى عام ١٩٠٠**" ترجمة يونان لبيب رزق. دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١ ١٩٨١، ص ٢٢٦.

وخلاصة القول أنه على الرغم من الإصلاحات الشمولية في جميع الميادين، فإن المغرب تعرض لمجموعة من العراقيل، كارتفاع عدد المحميين وتأزم الأوضاع المالية، ثم انتشار عقليات رجعية في صفوف الفقهاء. الشيء الذي يفسر حتما فشل الإصلاحات واستمرار الضغوطات.

كانت هذه إذن أبرز السمات الأساسية لمغرب القرن التاسع عشر سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية.

بعد وفاة المولى الحسن ١٨٩٤م، سيعرف المغرب أحداثا هامة ومتسارعة سيكون لها وقع كبير على المجتمع المغربي، وعلى استقلالية البلاد، حيث سوف يبرز قادة جدد يحاولون الاستئثار بالسلطة واستغلال الأوضاع الداخلية، التي أملتها ظروف وفاة السلطان.[1]هذا الأمر الذي جسده الصدر الأعظم أحمد بن موسى، المعروف بـــ"باحماد" بتعيينه للمولى عبد العزيز١٨٩٤/١٩٠٨م، وإقصاء المولى محمد، مستبدا بذلك بالحكم ومشكلا حركة انتقالية أخرجت البلاد من طور إلى طور.[2] ويمكن اعتبار هذه الفترة نهاية المخزن القديم، وهي المتمثلة في البيعة، لأن الحاجب تسلط على الحكم دون استشارة العلماء (مراكش، فاس) في تولية المولى عبد العزيز ونيل البيعة من الرعية

---

(١) علال الخديمي: "**التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية (١٨٩٤–١٩١٠)**" إفريقيا الشرق، ط ٢، ١٩٩٤، ص ٢٧.

(٢) أحمد عسه: م. س.، ص ١٤٢.

. وبذلك يكون قد قضى على الركيزة الأساسية في توليه الملك بالمغرب، ومن جهة أخرى أحدث تغييرا جذريا للعناصر المشكلة للمخزن المغربي، حيث أبعد العناصر المعارضة له وحبس بعض الوزراء وصادر أملاكهم[1]. ولعل ما يثير انتباه المهتم بدارسة تاريخ المغرب حدوث أزمات سياسية إثر وفاة كل سلطان، إذ أن هذا الصراع تشارك فيه جميع الأطراف المعنية وتدخل فيه بثقلها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما أعطى لهذا الصراع أبعادا ونتائج تختلف باختلاف توجهات القوى المتواجدة في الساحة والمتسابقة نحو السلطة[2].

وقد سادت في البلاد مع مطلع القرن العشرين تحت حكم المولى عبد العزيز، أزمات واضطرابات عمت جميع الجهات، المتأثرة بسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فما أن تسلم المولى عبد العزيز مقاليد الحكم والسلطة بعد رحيل الوزير أحمد بن موسى، حتى وجد السلطان نفسه دون خبرة بشؤون الحكم وتسيير الدولة، نظرا لاستحواذ الصدر الأعظم عليها، زد على ذلك أن مولاي عبد العزيز لم يحظ بتعليم كاف مثل إخوته الذين يكبرونه.

---

(١) إبراهيم حركات: م. س. ص ٢٨٧.

(٢) محمد الصغير الخلوفي: "**بوحمارة من الجهاد إلى التآمر**" ط ١، سنة ١٩٩٣، ص ٥.

فلا يمكن مقارنته مثلا بما حصله مولاي عمر ومولاي عبد الرحمان، وأيضًا مولاي عبد الحفيظ، من معارف وعلوم خلال دراستهم[1]. بالرغم من دوامة من المشاكل الداخلية والخارجية، تلك المشاكل التي تراكمت طوال عشرات السنين[2] واستغل الوسطاء الأجانب روح الفضول وميول السلطان إلى مظاهر الحضارة الأوربية لتحديث حياة المغرب، ومع قلة الخبرة وانتشار الطمع في صفوف حاشيته، قامت بتشجيعه على إشباع رغباته بمستجدات آليات التسلية.[3] كما أحاط بالعرش مئات الوصوليون الذين أصابوا مالية الدولة بالعجز الكبير. ومن جانب آخر، استفحلت ظاهرة المحميين الذين تكاثرت أعدادهم فامتنعوا عن أداء الضرائب مشكلين بذلك أزمة مالية كبرى، أعقبتها حوادث واضطرابات خطيرة. وهكذا نجح الأجنبي مرة أخرى بعد عشرين سنة من مقاومة وكفاح الشعب المغربي في أن يحدث للحكومة المغربية وللسلطان الشاب أزمة خانقة تحتاج إلى جهود جبارة للخروج منها،

---

(١) علال الخديمي: "**الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية، الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية ١٨٩٤/١٩١٢**" ط الأولى ٢٠٠٩ دار أبي رقرار للطباعة والنشر، ص ٤٧.

(٢) علي طعمة، م. س. ص ٢٣.

(٣) أحمد عسه: م. س. ص ١٤٣.

فاضطرت الدولة سنة ١٩٠٣ إلى قبول ثلاثة قروض من إنجلترا وفرنسا وأسبانيا بفائدة ٦ %. والواضح أن حالة الدولة المالية لم تكن تسمح لها بتسديد هذه القروض، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى طلبا المزيد من القروض،[١] خصوصا بعد اندلاع نار الفتن والثورات والتمردات في مناطق عدة من البلاد، سيما التي قادها الجيلالي بن إدريس الزرهوني[٢]، والذي اشتهر بلقب "بوحمارة" لكونه كان يركب حمارة شهباء.[٣] هذا الشخص الذي شكل أخطر حركة مناهضة للدولة خلال العقد الأول من القرن العشريين، حيث استطاع أن يصمد في وجه القوات الحكومية ويهزمها أكثر من مرة. ومنذ أواخر سنة ١٩٠٤م، بدأت ثورة بوحمارة تضعف بشكل تدريجي، إذ لم تتجاوز تحركاته منذ ذلك التاريخ بعض المناوشات البسيطة،

---

(١) علال الفاسي: "**الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**" مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٣٤٦، ص ٧.

(٢) **بوحمارة** عمر بن إدريس الجيلالي بن إدريس محمد اليوسفي الزرهوني، لقّبه خصومه بالروكي وبوحمارة (١٨٦٠، أولاد يوسف؛ توفي ٢ سبتمبر ١٩٠٩، فاس) هو ثائر ومعارض مغربي نازع العلويين على حكم المغرب. سيطر على المغرب الشرقي وأصبح يهدد السلطة المركزية نتيجة المساعدات الفرنسية والأسبانية التي حصل عليها مقابل استغلال الدولتين لمناجم المنطقة. أقام مملكته التي جعل عاصمتها مدينة تازة وتوج نفسه سلطانا بهاو حكم لمدة ٧ سنوات متتالية. ألقابه كلمة الزرهوني مجرد لقب له لأنه ولد في مدينة زرهون قرب مكناس، أصبح اسمه الكامل مع الألقاب والملحقات هو عمر بن إدريس الجيلالي الزرهوني الروكي وعندما خسر رهانه السياسي أطلق عليه خصومه لقب «بوحمارة»، تيمناً بدابته التي جال بها المغرب لنشر دعوته. (بوحمارة مقال نشر ضمن موقع http://histoirecv.blogspot.com/٢٠١٤/٠٩/blog-post.html بتاريخ ٢٩/٠٩/٢٠١٤ تاريخ التصفح ٢٠١٨/ ١٥/٠٧ الساعة ٢٣:١٥ .

(٣) إبراهيم حركات: م. س. ج ٣، ص ٢٩٢.

ورغم ذلك استطاع أن يصمد إلى غاية ١٩٠٩ م، تاريخ القضاء النهائي عليه من طرف السلطان مولاي عبد الحفيظ، أي بعد أزيد من ست سنوات من المواجهة، فمقاومة هذا الثائر الفتان لم تكن لتصمد إلى ذلك التاريخ لو لم يتلقى الدعم والمساندة من قبل بعض الدول الأوربية خاصة فرنسا وأسبانيا، اللتان وجدتا فيه فرصة لإضعاف قوة المخزن، وإنهاك جيوشه، وتفتيت تماسك بنيته الداخلية، حيث وصفها ابن زيدان بأنها كانت "أعظم حادث وأقوى سبب في إفلاس الدولة ووهن قوتها المادية والأدبية، بل في فشل ووهن المغرب كله"[١].

بالإضافة إلى ثورة "بوحمارة"، كانت هناك ثورة[٢] أخرى يقودها الشريف الريسوني، غير أن معارضة الريسوني[٣] لم تكن مقتصرة على الجانب السلطاني فحسب، بل كانت موجهة كذلك ضد القوى الأجنبية الطامعة في البلاد وضد مخططاتها الاستعمارية.

(١) ابن زيدان: "**إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**"، ج ١، ص ٣٩٩.

(٢) إبراهيم حركات: م. س. ج ٣، ص ٣٠٢.

(**٣**) أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الريسوني ، مولاي أحمد الريسوني، برّيسول ويدعوه رجاله الشريف الريسوني ويسميه الإنجليز الريسولي، -١٨٧١ أبريل ١٩٢٥، ثائر وزعيم، من مناوئي الاحتلال الفرنسي في المغرب العربي في مطلع القرن العشرين. أنظر محمد علي داهش، **الشريف أحمد الريسوني، حياة وجهاد**، دار الحياة، تطوان، ١٩٩٦، الفصل الثاني والثالث.

وفي الوقت الذي عجزت فيه السلطة العزيزية في الحد من ذلك النفوذ في المغرب، وبعد خلع السلطان مولاي عبد العزيز، أعلن الريسوني مساندته لمبايعة أخيه المولى عبد الحفيظ. وقد أدت هذه الثورات بالمغرب إلى بؤرة عميقة من المشاكل المحدقة، والشدائد المرهقة، التي جعلت المغرب يعيش في جحيم من الأزمات والفتن التي انتشرت في سائر الأرجاء مسببة نزيفا في مالية الدولة. وبالموازاة مع هذه الأحداث، عقدت فرنسا سلسلة من الصفقات والمساومات السرية الثنائية مع الدول التي كانت تنافسها في المغرب، وخاصة إيطاليا وبريطانيا وأسبانيا وألمانيا، حيث عقدت سنة ١٩٠١م، اتفاقا مع إيطاليا تنص فيه على إطلاق يد فرنسا في المغرب مقابل إطلاق يد إيطاليا في ليبيا، كما عقدت مع بريطانيا في ٨ أبريل ١٩٠٤م، اتفاقا وديا يفضي إلى إطلاق يد بريطانيا في مصر، مقابل حرية تصرف فرنسا في المغرب، كما وقعت مع أسبانيا اتفاقية تقسم بموجبها الدولتان مناطق النفوذ في المغرب.[1] إلا أن فرنسا وجدت في ألمانيا الخصم العنيد والمنافس القوي لأطماعها، حيث ثارت وأعلنت عن غضبها وسخطها بوصول غليوم الثاني لطنجة في ٣١ مارس ١٩٠٥،

---

(١) محمود الشرقاوي: "**المغرب الأقصى مراكش**" طبع ونشر مكتبة الإنجلو المصرية، ص ٢٥.

والذي صرح قائلا: "بقدومي إلى طنجة، أقوم اليوم بزيارة إلى جلالة سلطان المغرب، عاهل هذه الدولة المستقلة، وأملي أن يبقى المغرب تحت حكم وسيادة السلطان العليا. مفتوحا للمنافسة السلمية لجميع الدول، دون امتيازات احتكارية ولا استعمارية.... هدفي من هذه الزيارة هو أن يعلم الناس جميعا أنني مصمم العزم على القيام بكل ما يجب للحفاظ والدفاع بطريقة فعالة على مصالح ألمانيا بالمغرب، وبما أني أعتبر جلالة السلطان حرا تمام الحرية، فأريد أن أتفق معه على الوسائل الكفيلة بضمان هذه المصالح".[1] هذه التسويات والاتفاقيات سوف تؤدي إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء الدولي الذي وجد فيه السلطان عبد العزيز الوسيلة الناجعة، لفك الحصار الذي سعت الدبلوماسية الفرنسية فرضه على المغرب. فبتلك الوسيلة، سوف يأخذ المغرب الضمانات الكافية من جميع الدول حتى ولو أن تكلفت فرنسا بالإصلاحات المزعومة المقترحة، إذ أن تلك المقترحات سوف تناقش بين ممثلي جميع الدول وممثلي السلطة المغربية. وسيشدد المغاربة على نوع الإصلاحات، ويعرضون مدى إمكانيات البلاد واستعدادها للعواقب المحتملة لكل إصلاح. وفي الأخير وهو الأهم، فإن التعهدات سوف تكون جماعية، وبذلك سيُحترم استقلال البلاد وتُضمن سيادتها من طرف المغاربة مبعدين شبح السيطرة عليهم، فانعقد المؤتمر في الجزيرة الخضراء يوم ١٥ يناير ١٩٠٦، حيث حضره إلى جانب المغرب اثنتا عشر دولة، وهي الدول التي وقعت على معاهدة مدريد ١٨٨٠ م، وقد قام بتمثيل المغرب في هذا المؤتمر الذي أمضى ميثاقه ب ٧ أبريل ١٩٠٦ م كل من:

---

(١) أورده محمد حسن الوزاني: "**الحماية جانية على الأمة** "، الطبعة الأولى، فاس، ١٩٩٤، ص ١٥٧.

- السيد محمد بن العربي الطريس، مندوب صاحب الجلالة بطنجة.
- السيد محمد بن عبد السلام المقري وزير الخراج.
- السيد محمد الصفار.
- السيد عبد الرحمان بنيس.

وانتهى المؤتمر بإصدار قرارات تتضمن وثيقة تتكون من عدة بنود عرفت "ميثاق الجزيرة " منها:[1]

أولا: الاعتراف بسيادة واستقلال السلطان.

ثانيا: المحافظة على كيان المملكة المغربية تحت حماية فرنسا.

ثالثا: الحرية التجارية للدول الموقعة على هذه القرارات.

إن أول ما يلاحظ هو أن معظم بنود هذا الميثاق كانت في صالح الأجانب، حيث تم منحهم سلطات تفوق سلطات الدولة المغربية، وذلك فيما يتعلق بالشؤون الحضرية والبلدية والجمارك ومراقبة الشواطئ المغربية[2]، ووضع المغرب تحت وصاية دولية. كما أعطى الميثاق أسبانيا وفرنسا، سندا تعتمد عليها في تدخلهما المباشر في شؤون البلاد. وقد علق علال الفاسي قائلاً:

---

(١) محمود الشرقاوي: م. س. ص ٢٦.

(٢) علال الخديمي: "**التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب**"، إفريقيا الشرق، ط ٢، ١٩٩٤، ص ٧٨.

"وإذا كانت الدولة قد صادقت على هذه المعاهدة، فإن الشعب المغربي لم يقتنع بما احتوت عليه لأنها وإن قضت على ما هو أخطر منها، فإنها سمحت لفرنسا بمركز ممتاز في البلاد، والمغاربة لا يردون أن يعترفوا لفرنسا ولغيرها بمركز يعرفون به للجميع، والأجانب بالنسبة إليهم كلهم سواء وبما أن مولاي عبد العزيز قد تورط في المصادقة على المعاهدة، وبما أنه لم يعد قادرا على مقاومة التغلغل الفرنسي في أقصى الجنوب، فقد رأى الشعب أن خير وسيلة للتحرر من التزاماته القديمة والأخيرة هي الثورة التي هي العملية الأخيرة التي تضطر إليها الشعوب عندما تريد المحافظة على تراثها، وقدم الوطنيون يلهبون حماس الشعب، ووضع رجال الدين كتب لمقاومة البضائع الفرنسية وتغنى الشعراء مرة أخرى بأناشيد الجهاد واندلع لهيب الثورة".(١)

إذن منذ البداية، اتضح للمغاربة أن عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء، يعتبر مقدمة لاحتلال المغرب، إذ أعطى تفويضا للقوى الأجنبية التدخل في شؤون البلاد دون قيد أو شرط، الشيء الذي يؤدي إلى سخط السكان، وانتشار الفوضى، والانفلات الأمني والاصطدام مع الأوربيين بشكل متزايد. وأمام حدث مقتل الدكتور (موشان) في مراكش، سوف تقوم فرنسا بتحميل المسؤولية للمخزن المغربي وعلى رأسه السلطان، والتهديد بالعقاب وأخذ الثأر وهو التهديد الذي نفذته بإعطاء الضوء الأخضر لقواتها المرابطة بالحدود المغربية الجزائرية للسيطرة على مدينة وجدة وذلك في ٢٩ مارس ١٩٠٧م.

---

(١) علال الفاسي: " **الحركات الاستقلالية بالمغرب العربي**"، دار الطباعة المغربية، تطوان ١٩٤٨، ص ٩٥.

ومن خلال هذا الحدث وحوادث أخرى أدرك السكان مدى العجز الذي أصبح عليه المخزن، وحجم التغلغل للدولة الفرنسية وتعاظم أطماعها من جهة أخري.

وأمام كل هذا سوف يثور الشعب المغربي على المولى عبد العزيز الذي عجز عن صد العدوان، الشيء الذي أدى إلى فقدانه لسلطته ومكانته، كما فقد كل ما تبقى له من احترام في المغرب، فتم خلعه وبويع مولاي عبد الحفيظ في غشت ١٩٠٧م من طرف أهل مراكش، من أجل إخراج المغرب من الوضع المزري الذي أصبح يعيشه، بسبب الاحتلال الأجنبي للمدن واندلاع الثورات. ومن هنا يطرح السؤال نفسه: هل استطاع تحقيق مولاي عبد الحفيظ ما عجز عنه المولى عبد العزيز؟

إن الظروف العامة التي كان عليها المغرب لم ينفع معها خلع سلطان أو تعيين آخر، بحيث أن المولى عبد الحفيظ ١٩٠٨/١٩١٢م، وجهازه المخزني وجدا نفسيهما منذ البداية وسط دوامة من المشاكل جعلتهما عاجزين عن تحقيق آمال الشعب المغربي التي عقدها عليهما، وخاصة منها ما كان يتعلق بتخليص المغرب من سيطرة الأجانب المتزايدة، وطرد الجيوش الفرنسية من المناطق التي كانت تحتلها في شرقه وغربه،

وذلك بسبب اصطدام محاولاتهما مع المواقف المتعنتة لفرنسا، ومن خلال ازدياد وتيرة العمل على تسريع بسط النفوذ من خلال إقصاء الدول المنافسة لها من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات سرية وعلنية لفسح المجال لها للاستفراد بالمغرب، وهو ما ظهر جليا بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي وضعت مقرراته المغرب تحت الحماية الدولية، وفي خضم هذا سوف تواجه السلطان المولى عبد الحفيظ مشكلة عدم الاعتراف به من قبل الدول الأوروبية، التي رهنت ذلك بقبوله لمجموعة من الشروط اجتهدت فرنسا وأسبانيا في صياغتها نيابة عن باقي الدول الاستعمارية، وهي الشروط التي يمكن إجمالها في النقط التالية[١]:

- التخلي عن الجهاد وإعلان ذلك في المساجد.
- دفع تعويضات أحداث الدار البيضاء.
- أداء والتزام بديون المخزن السابقة.

(١) علال الخديمي: "**حادثة الدار البيضاء**" م. س. ص ٤٤٥.

ورغم التناقض الحاصل لهذه الشروط مع نص البيعة المشروطة(١) للسلطان الجديد، فإنه لم يجد بدا من قبولها مما عصف منذ ذلك الحين بهيبته كسلطان للجهاد، فتجددت الثورات ضد السلطان، فثارت عليه قبائل ابن مطير وشراكة وغيرهما، وهزمته وحاصرته في فاس العاصمة، وبايعت مولاي الزين سلطانا في مكناس، وفي ظل هذه الأجواء أخذت الجيوش الفرنسية تتقدم نحو المدن المغربية. وقد انتهزت أسبانيا بدورها هذه الفرصة، لتحتل كل من العرائش والقصر الكبير[٢] وبهذا التدخل أصبح المغرب منعزلا دبلوماسيا، ووجد المولى عبد الحفيظ نفسه وحيدا محاصرا بفاس في قبضة الأجانب فأقدم مكرها على توقيع معاهدة الحماية في ٣٠ مارس ١٩١٢م.

هذه لمحة تاريخية، عن السياق السياسي، والوضع العام لمغرب القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، هذا المسار الذي لم يغير شيء من واقع الأحدث والتحولات، بحيث استطاعت الدول المنافسة على المغرب أن تصل إلى طموحها وتحقق أهدافها، مع جمود مغربي وغياب إصلاح حقيقي يقف في وجه هذا الطموح الأوربي، سياق ساهم في تحولات عدة كان لها التأثير المباشر على ما جرى وسيجري بعدها، بحيث سيصبح المغرب مع مطلع القرن العشرين، بلدا متروعا للسيادة والاستقلالية، محروما من خيرات بلاده.

---

(١) انظر شروط هذه البيعة في: "**إتحاف أعلام الناس**" لابن زيدان، ج ١، ص ٤٤٩.

(٢) محمد داود: " **تاريخ تطوان**" م. س. ص ٢٣٠.

لكن التدخل الأجنبي لا يعفي من مسؤولية توفير شروط نجاح الإصلاح: صحيح لا يمكن إنكار الدور السلبي الذي لعبته التدخلات الأجنبية في وجه عرقلة مشاريع الإصلاح والتحديث في المغرب، كما في العالم العربي والإسلامي عموما، خلال التاريخ المعاصر مثل ما حصل في المشرق مثلا مع تجربة محمد علي، في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن هذا المعطى الخارجي لا يمكن أن نحمله كل مسؤوليات الفشل، كون هذا التدخل ما كان لينجح في تحقيق أغراضه لولا ضعف الجبهة الداخلية ولولا ثغرات مشاريع التحديث نفسها، إن هذا الموقف يحيلنا على ما ذهب إليه المفكر الكبير مالك نبي بأن الاستعمار لا يمكن أن ينجح لولا وجود القابلية للاستعمار.

هذا جرد لأهم الأحداث والوقائع لمغرب القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فكيف كانت الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية في نفس الفترة؟ ما هي الإصلاحات التي قامت بها؟ وما هي التحولات السياسية التي غيرت نمط الحكم في الدولة العثمانية؟ ما هي نقاط الاتفاق والاختلاف في السياق بين البلدين؟ هذه الأسئلة سوف نجيب عنها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني

وضعية الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين

المحور الأول

الوضعية السياسية للدولة العثمانية وعلاقتها مع الشرق والغرب في القرن التاسع عشروبداية العشرين

لم تكن الدولة العثمانية الممتدة على أطراف واسعة من جغرافيا القارات الإفريقية والأوروبية والآسيوية، بأحسن حال من المغرب، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي أمام التحولات الكبرى التي كان شهدها العالم آنذاك.

ظلت الدولة العثمانية ولفترة طويلة من الوقت دولة قوية لها امتداد جغرافي واسع عبر قارات العالم، ويعيش فيها الناس من مختلف الشعوب المختلفة والمتعددة، وأديان متنوعة، وكانت القوة العظمى التي تؤثر في مجرى السياسية العالمية، لكن ابتداء من القرن الثامن عشر، بدأ الضعف يدخل دواليب الدولة، وعلامات الانحطاط والتأخر تهدد قوتها ومكانتها الدولية، فاستمر الوضع حتى مطلع القرن العشرين حيث وصل رجل أوروبا المريض إلى الشيخوخة ومن ثم إلى الضعف والسقوط.

لقد أجمع المؤرخون أن علامات التدهور العثماني وبدايات الجمود والتقهقر يرجع إلى عدة عوامل متعددة، فمنهم من يرى أن هذا التدهور يكمن في البناء الأساسي للدولة العثمانية، وفي انحلال نظمها منذ القرن السابع عشر، ومنهم من يرى أن أسباب ضعف الدولة الضغوط الخارجية، ثم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، مع العلم أنها كلها عوامل متداخلة سببت في الأخير سقوطها. وقد تعرضت الدولة العثمانية لأشكال متنوعة من الضغوط الأوربية خلال القرن ١٩م **وذلك في مجالات عدة:**

أولا: المجال العسكري:

لقد تجسد اختلال الدولة أول ما بدأ باختلال نظام الإنكشارية[١]، حيث فقد الجيش العثماني ما كان لديه من مقومات التنظيم والقوة، وتحوله في الفترة الأخيرة القرن الثامن عشر إلى آلة فساد كبرى وأثار الكثير من الفوضى بوقوعه تحت قيادة فاسدة، فأصبح وسيلة لتنافس رجال الدولة وأمراء الأسر النافذة، وأصبح أفراده لا يجتمعون إلا لرفع العصيان والمطالبة بزيادة المرتبات والهدايا، أو بطلب عزل وزير وتنصيب أو شنق جماعة من الوزراء،

---

(١) **الانكشارية** من التركية العثمانية **يكيچرى**، تعني: "**الجنود الجدد**"، هي قوات مشاة من النخبة بالجيش العثماني، شكلوا الحرس الخاص للسلطان العثماني، تأسست قوات الإنكشارية في عهد السلطان مراد الأول (١٣٦٢-١٣٨٩) وكان للانكشارية تنظيم خاص بهم بثكناتهم العسكرية وشاراتهم ورتبهم وامتيازاتهم، وكانوا أقوى فرق الجيش العثماني وأكثرها نفوذاً. وكانوا أفراد الإنكشارية هم من أسرى الحروب من الغلمان الذين يتم فصلهم عن ذويهم وأصولهم، ويتم تربيتهم تربية إسلامية، على أن يكون السلطان والدهم الروحي، وأن تكون الحرب صنعتهم الوحيدة. (أنظر فريد محمد: "**تاريخ الدولة العلية العثمانية**"، المحقق إحسان حقي، دار النفائس ١٩٨١).

فتراجع ارتباطهم بالأدوار الأساسية المرتبطة بهم إلى التسلط على الناس وافتعال المؤامرات، وزاد من خطورة هذا الأمر تفاقم عجز الجيش، إذ أصبحت أغلب الحروب التي تدخلها الدولة العثمانية تنتهي بهزائم قاسية، فأخذت بذلك هيبة الدولة العسكرية في تراجع وحدود ها في خطر خصوصا على مستوى الجهات المتواجدة في خط تماس مع الدول الأوروبية(١) إضافة إلى الصراع الدامي الذي نشب بين المؤسسة العسكرية والسلطة كذلك(٢) والذي استمر طويلا وأضعف الدولة العثمانية من الداخل، ومنع عنها أيضًا مواصلة قوتها وتوهجها بحيث جعلها تنحصر داخل حدوده، فتحولت من فاتحة للبلدان إلى مدافعة ضعيفة تخاف سطوة آلياتها العسكرية. واشتد هذا الصراع خاصة حين استفحل تدخل الإنكشارية في شؤون الحكم والسياسة، إلى درجة أن أصبحوا يعزلون الوزراء والسلاطين معا، ويتمردون في الحروب،

---

(١) الحصري ساطع،" **البلاد العربية والدولة العثمانية** "، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٠، ص ص ٤٧، ٤٨.

(٢) الشناوي عبد العزيز: " **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**"، ج ١، مكتبة الأنجلو مصرية بدون مكان، الطبعة ١٩٨٠ – ١٩٨٣، ص ٧٥.

فكثرت بذلك سطوتهم وثوراتهم على السلطة[1]، فكانت النتيجة أن دبروا لاغتيال السلطان سليم الثالث ١٨٠٨م[2]. ولقد تسبب هذا الصراع في تدهور الدولة العثمانية، وأيضاً في اشتداد الصراع الداخلي بين أطراف النزاع، فانشغل السلاطين والوزراء بدرء التهديد الداخلي وابتعدوا وأهملوا التحديات الخارجية.

ونتج عن هذا التدهور توقيع مجموعة من الاتفاقيات ذات الأهمية مع الدول الأوربية في القرن التاسع عشر من أجل تقليص رقعة الحكم العثماني خاصة في أوربا معاهدة لندن ١٨٣٢م و١٨٤٠م، ومعاهدة باريس ١٨٥٦م، ومؤتمر برلين ١٨٧٨م.

---

(١) العزاوي قيس جواد: " **الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**"، طَ ١، مركز دراسات الإسلام والعالم تامبا، فلوريدا الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٤، ص ١٤.

(٢) **سليم الثالث**: ولد في عام١٧٦١ م اعتلى العرش وعمره ٢٨ سنة، ودامت مدة حكمه ١٩ عاما، حيث تميز بغيرته على الخلافة العثمانية وفطنته ونباهته، أما عن الأحداث التي وقعت في عهده فقد برز الصراع مع الروس، كما اهتم بالإصلاحات الداخلية وتقوية الحربية برا وبحرا، انظر: إبراهيم بك حليم: **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٩٨٨، ص ص ١٨٨ – ١٨٩.

ثانيًا : المجال الإداري:

بالإضافة إلى الضعف في المجال العسكري، ازدادت أوضاع الدولة العثمانية تدهورا بتراجع أمورها الإدارية وتأخرها بوجه عام، الشيء الذي فسح مجالا واسعا لانتشار حركات التمرد واشتدادها، هذا الاختلال تجسد في فقدان الحكومة المركزية سلطتها على الأقاليم[1]، واحتدام الصراع والتراع بينها وبين العصبيات الثائرة، زيادة على أعمال النهب والتمرد على السلطة من جانب القبائل البدوية، وتطلع الزعامات المحلية والأعيان والأسر المتنفذة خصوصًا في الولايات العربية، إلى الاستقلال والانفراد بالحكم في مناطقها، و لم تكتف هذه القوى بل استعانت وتحالفت في كثير من الأحيان بالقوى الأوروبية لمساعدها ودعمها ماديا ومعنويا، وحتى عسكريا فانتشر في البلاد من جراء ذلك الفوضى والفساد[2].

وأصبح هؤلاء الولاة يقومون بشتى المناورات لتوسيع دائرة حكمهم، وإغناء موارد ثروهم، الشيء الذي أدخل الدولة في دوامة من الصراعات فيما بينها انعكست نتائجها قهراً وابتزازاً على الأهالي وعلى مجرى الأحداث التي سادت الشرق العربي، فأصبح تاريخ الولايات العربية حتى نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، سلسلة من الاضطرابات

---

(١) ألبرت الحوراني: "**الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، تاريخ العرب والعالم،**" ١٩٨٠، ص ٢٧.

(٢) عمر عبد العزيز عمر: "**تاريخ العرب الحديث والمعاصر**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٢٥، ١٢٩.

كما انقسمت مجتمعاتها إلى عصبيات وأحزاب، وأصيبت نظم الحكم في الشرق العربي بالانهيار. ورغم تردد الدولة بين انتهاج سياسية تغيير الباشاوات[1] العثمانيين بانتظام، وتثبيت الذين أظهروا قدرة على قمع حركات التمرد، إلا أن هذا حال دون استقرار البلاد العربية بل زاد من تململ شعوب المنطقة على حكامها، مثلما حدث في بعض الولايات حيث ظهرت أسر حاكمة تتبادل الحكم فيما بينها، وأيضًا حركات فردية تحمل مشروعات ذات طابع انفصالي، ولعل أبرز محاولات الضغط والنفوذ المحلي ما حدث في مصر أو الشام، فبالرغم من محاولات السلاطين العثمانيين تلمس أسباب القوة التي تعيد لهم السيطرة على الولايات النازعة إلى الاستقلال، إلا أن أشد ما في هذه الحركات الاستقلالية، هو أنها عملت على تقويض سلطة العثمانيين في المشرق العربي، والأخطر في الأمر ظهرت للدول الأوربية مدى قابلية هذه الشعوب للثورة على الحكم العثماني[2].

ثالثًا: المجال الديني:

صورة أخرى ضمن مسلسل انهيار الدولة العثمانية تجسد في ازدياد نفوذ الهيئة الإسلامية، عبر شيخ الإسلام وكبار العلماء والوعاظ والأئمة، إذ شكلت هذه الهيئة حلقة اتصال مباشرة بين الدولة والمجتمع. فبإشرافها على الأوقاف والقضاء والتعليم والمشاركة في مجالس الدولة،

---

(١) نفسه، ص ٢٠٣.

(٢) خالد زيادة: "**اكتشاف التقدم الأوروبي – دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن عشر**"، ط ١ دار الطليعة والنشر، بيروت يونيو، ص ٦٩.

احتلت هذه الهيئة موقعا دينيا واجتماعيا واقتصاديا مهما، كما استطاعت من خلال شرعنتها لممارسات السلطة، وما تصدره من قوانين وأحكام من تصدر مركز سياسي كبير، تزامن مع ضعف سلطة السلاطين العثمانيين، وذلك مع نهاية القرن السابع عشر.[١]

كما تم إفساح المجال لظهور أرستقراطية من العلماء، عملت على تدعيم نفوذها خاصة في القرن الثامن والتاسع عشر، وهذا أدى بدوره إلى انخراط الهيئة الإسلامية في الصراعات داخل الهيئة الحاكمة عبر تحالفاتها السياسية والعسكرية مع الإنكشارية، وذلك بعدما أصبحت جزءا من مراكز القوى داخل السلطة[٢].

وبالرغم من فترات الهدوء تمكنت الهيئة الإسلامية على الأقل حتى عام ١٨٢٦م، من القضاء على الإنكشارية، ومن التأثير على المجتمع والسلطة من خلال تغليب ثقافتها التي قامت على تفوق الحضارة الإسلامية، على الحضارة الغربية المسيحية، وإبقاء المجتمع الإسلامي العثماني بعيدا عن المؤثرات الخارجية الفكرية، التي قد تخل أساسا بالتوازن الاجتماعي السياسي القائم لمصلحتهم وامتيازاتهم. وقد استمر هذا النفوذ إلى غاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر غير أنه ومع صدور التنظيمات العثمانية، لم يستطع العلماء التصدي لهذه الهجمة التحديثية، فارتبط كبارهم بالسلطة وبرغبتهم في المحافظة على امتيازاتهم، جعلهم ينحون لمشيئة الدولة[٣].

(١) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص ص ٤٧، ٤٨.

(٢) نفسه، ص، ص ٤٨، ٤٩.

(٣) محمد عبد اللطيف البحراوي: "**حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني**"، جامعة عين شمس، ط، ١٩٦٤، ص ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥.

رابعًا : المجال الاقتصادي:

وما زاد في تفاقم هذه الأوضاع سوء الأحوال الاقتصادية واضطرابها، وسببها أن البناء الأساسي للنظام الاقتصادي العثماني، كان مستمدا من التقاليد العثمانية البيزنطية والعربية الإسلامية القديمة، والتي لم تطورها الدولة العثمانية مع تطورات الاقتصاد الأوروبي، الشيء الذي سمح بغزو اقتصادي أوروبي للسوق المحلية العثمانية[1]، التي تحولت إلى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية، وبالرغم من كون الدولة العثمانية دولة زراعية بالدرجة الأولي، إلا أن مساهمتها في تطوير مجالها الزراعي كان منعدما، ففساد الالتزام[2]

---

(١) قيس جواد، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٢) **النظام**: الالتزام يعود العمل لأول مرة بهذا النظام إلى عهد السلطان محمد الفاتح، ولم يتبع بانتظام قبل عهد سليمان القانوني، وقد شهد توسعا ملحوظا في الاستعمال في عهد مراد الثالث ولكنه بلغ الأوج في نهاية القرن السابع عشر بتطبيق نظام المالكانة وهو تلزيم الضرائب لفترة قصيرة بسبب استئناف موارد الفلاح الاقتصادية وشكل الملتزمون في العهد العثماني الأول واسطة بين المكلفين من الأهالي وبين الدولة، وبذلك أصبحت الدولة لا تتعامل مباشرة مع الفلاحين بل تبيع الالتزامات للملتزمين في العاصمة، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ازدادت سطوة الملتزمين، وكانت الدولة لا تتدخل بين الفلاح والأرض، ومنحتهم أراضي مجانا وكانت تسمى هذه الأراضي بالوسية.

انظر: عبد العزيز محمد عوض: " **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤، ١٩١٤** "، تقديم أحمد عزت عبدالكريم، دار المعارف، مصر ١٩٦٩، ص ١٨٢.

والفوضى التي أصابت الإقطاعيات[1] العسكرية ساهمت كثيرا في تدهور مردودية الفلاح الإنتاجية، وجل السكان عن الأرياف، فتقهقرت الزراعة والحرف في آن واحد، بالإضافة إلى تدهور الصناعة والتجارة، مما أدى إلى تراجع الموارد المالية للسلطنة وزعزعتها وإنزال الضرر بالطبقات المنتجة العثمانية، كما تولد عن سوء الأوضاع الاقتصادية ظهور أزمات مالية ونقدية حادة في الدولة العثمانية.

ورغم محاولات الدولة العثمانية لإنقاذ الاقتصاد العثماني من الانهيار إلا أن هذه السياسة لم تضع حدا لمسبباته، فقد انتقلت تأثيرات هذا الوضع الاقتصادي المتدهور إلى رجال الدولة وأصحاب المرتبات، فعمت الرشوة والفساد بينهم، وانعدمت الأخلاق العامة، وما زاد في هلاك الاقتصاد العثماني إقرار نظام الامتيازات الأجنبية.[2]وقد فتحت هذه الامتيازات الباب أمام تسرب النفوذ الأجنبي إلى الدولة العثمانية، فمن خلال التسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية التي منحتها أيام مجدها تحولت في القرون الأخيرة من عمر الدولة الثامن عشر والتاسع عشر إلى حقوق مكتسبة يتمتع بها الأوروبيون الذين أصبحوا مع الوقت يشكلون طبقة من التجار والدبلوماسيين ورجال الدولة المؤثرين الذين تحول ولائهم من السلطان إلى القنصليات الأوروبية

---

(١) **الإقطاع**: هم المماليك الإقطاعيون الذين يتولون جمع الأعشار والرسوم الشرعية الأخرى من الأهالي، بعد أن ينالوا إقطاعها من قبل الوالي الذي كان بدوره يتسلم إقطاعه من الدولة. انظر عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص ١٨١.

(٢) قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص ٦٨ – ٦٩.

(نفس الأمر في ظاهرة الحماية القنصلية بالمغرب)، يستثمرون بواسطتها مشاريعهم ويفرضون سيادتهم عليها، وما كاد القرن التاسع عشر ينتصف حتى كان الانهيار المالي قد شل الحياة الاقتصادية بسبب الضغط الأجنبي ورضوخ الدولة المتواصل الشيء الذي زاد في تبعيتها للدول الأوروبية لتدمها بكامل الصلاحيات للسيطرة على اقتصاد البلاد.

ولعل من أوجه هذه السيطرة، اعتراف العثمانيين بحق روسيا في استعمال مضيقي البوسفور والدردنيل وفتح الموانئ العثمانية أمام التجارة الأوربية، وحصول العثمانيين على عدة قروض من أوربا إضافة إلى منح الأوربيين عدة امتيازات (إقامة البنوك والسكك الحديدية).

كما شنت روسيا سنة ١٨٢٧م الحرب على الأتراك في البلقان وآسيا الصغرى أدت إلى انهزام السلطان العثماني (عبد المجيد الأول ١٨٣٩/١٨٦١م) الذي قدم عدة تنازلات لروسيا منها فتح الموانئ التركية أمام التجارة الروسية، وتخليها على أجزاء ترابية في القوقاز وأرمينيا، وعلى مصب نهر الدانوب ووعد باستغلال اليونان، إلا أن هذه الأخيرة استقلت بعد تدخل فرنسا وإنجلترا وتوقيع معاهدة لندن ١٨٣٢م بين العثمانيين وفرنسا والنمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا.

فرضت الدول الأوربية عدة شروط على العثمانيين خلال مؤتمر برلين ١٨٧٨م، منها الاعتراف باستقلال بلغاريا، ورومانيا، وصربيا، والجبل الأسود، ووضع البوسنة والهرسك تحت حماية النمسا، والتنازل لروسيا على بيسارابيا وباطوم وقارص وأردهان إضافة إلى قيام السلطان العثماني بعدة إصلاحات في أرمينيا.

خامسًا : المجال الخارجي:

في الوقت الذي كانت أداة الحكم العثماني تصاب بتدهور شديد في الداخل، أصابت الدولة العثمانية في الميدان الخارجي هزات كبيرة نتيجة تلك الحروب طويلة الأمد التي خاضتها، مع امتداد خطوط القتال في جبهات مختلفة من العالم، بالإضافة إلى الاضطراب الداخلي الذي أسفرت عنه إذ أنهكت كاهل الجند واستنزفت أموال وموارد البلاد كالحرب الإيرانية العثمانية، التي كانت شديدة على الدولة العثمانية بسبب الثورات المتعاقبة ضدهم في آسيا الصغرى.

كما تأكد ضعفها كذلك أمام ظهور النمسا وروسيا كدولتين مهاجمتين متوسعتين على حسابها، وغدت هاتان الدولتان في حالة حرب تكاد لا تنتهي مع الدولة العثمانية حتى استنفذت قوتها وحيويتها[1].

---

(١) محمد صفوت مصطفى: "**محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، معهد الدراسات العالمية**"، جامعة الدول العربية ١٩٥٨، ص ٠٢.

سادسًا: الدولة العثمانية والحاجة إلى الإصلاح:

في خضم هذا الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية، اندفع رجال الدولة إلى تدارك هذا التدهور باللجوء إلى الإصلاح، للنهوض بالدولة العثمانية ومواكبة التطور الذي يحدث في الغرب. فمن خلال عهود خمسة سلاطين ١٧٠٣-١٧٨٩م، جرت محاولات متعددة لإدخال إصلاحات تطال بالدرجة الأولى الميدان العسكري، أو ما يتفرع عنه من إنشاء معاهد لتدريس المواد التي تتناسب مع رفع مستوى القوات العسكرية، كمعاهد البحرية والرياضيات والهندسة، ورغم الآثار المحدودة التي توقفت عندها حركة الإصلاح، في الدولة العثمانية في بدايتها، إلا أن أثرها لم يكن معدوما، إذ أنها سمحت بتكوين فئة من المتنورين العثمانيين التي هيأت لهم الظروف لنمو فكر إصلاحي متفتح، التي أدركت أن التدهور العثماني أمر لا يمكن تجاهله وأن القوة الأوروبية لا يمكن تلافيها دون تبديل النظرة التقليدية إلى الآخر واستيعاب العلوم الحديثة[١].

---

(١) خالد زيادة: مرجع سابق، ص ص ١١٦ - ١١٧.

وفي هذا الإطار تأتي تجربة سليم الثالث ١٧٨٩-١٨٠٧م، التي أدخلت حركة الإصلاح التي تبنتها الدولة في طور التأثير والتنفيذ الفعال، ويبدأ عهد جديد لحركة التحديث التي تجد الأرضية الصالحة لانطلاقها في عهد السلطان، إذ لم يخل هذا العهد من وجود مصلحين حقيقيين، كان لهم أثر عظيم في جلاء وتطوير فكرة التجديد لدى السلطان أمثال أبو بكر راتب أفندي[١].

كانت الهجمات التي تعرضت لها الدولة العثمانية وخاصة ولاياتها المتاخمة جغرافياً للدول الأوروبية قد أثرت في حركة الإصلاح التي أصبحت ضرورة ملحَة، وذلك نتيجة للتقدم الذي عرفه مجمل العالم الغربي الناجم عن الثورة الصناعية، هذا بالإضافة إلى الضعف العسكري الذي أصبح من سمات الدولة العثمانية، خاصة بعد هزيمتها أمام روسيا، ذلك ما جعلها تفكر في الإصلاح أو ما يسمى بالتنظيمات.

---

(١) **أبو بكر راتب أفندي**: هو ابن لأحد العاملين في خدمة الباب العالي، ومن أبرز معاوني السلطان سليم الثالث، وأشدهم صراحة، استلم منصب رئيس كتاب أو وزير الخارجية (١٧٩٥ - ١٧٩٦) بعد عودته من فيينا أعد تقرير عرضه على السلطان يتضمن خمسمائة صفحة، يتحدث منه عن التنظيمات العسكرية في الدول الأوروبية والنمسا خصوصا وعن شكل الإدارة والحكومة، وقد كان لهذا التقرير ومحتواه أثر كبير في تبلور فكرة عن التنظيمات العسكرية في الدول الأوروبية والنمسا خصوصا، وعن شكل الإدارة والحكومة، وقد كان لهذا التقرير ومحتواه أثر كبير في تبلور فكرة النظام الجديد لدى السلطان سليم الثالث، وقد أدت جرأته بالسلطان إلى الأمر بقتله عام ١٧٩٧. انظر **مصطفى السيد**: المصدر السابق، ص ٢٣.

فالتنظيمات لفظ يطلق على سلسلة الإصلاحات التي جاءت في عهد ابني السلطان محمود الثاني[1] وهما عبد المجيد الأول[2] وعبد العزيز[3] أو التي أدخلت على نظام الدولة العثمانية، أشرف على إدارة مشروع التنظيمات العثمانية، بعض الرموز الإصلاحية العثمانية السياسية،

---

(١) **محمود الثاني:** امتدت فترة حكمه من ١٨٠٨ – ١٨٣٩ م، بحيث كان معجباً بالأنظمة العسكرية الحديثة فقرر إلغاء الإنكشارية وبدأ بتنظيم جديد على الطريقة الأوربية، واتسم عصره بالفظائع الاجتماعية كالرشوة في مؤسسات الدولة، إضافة إلى التمردات التي عرفت بالمورة، وفي نفس الوقت قام محمد علي والي مصر بضم سوريا حيث وصلت جيوشه حتى قونية، انظر: درويش هدى: "**الإسلاميون وتركيا العلمانية**"، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٧.

(٢) **عبد المجيد الأول:** ١٨٣٩ م –١٨٦٠ م تولى الخلافة بعد وفاة والده، فقد واجه مشكلة هزيمة القوات العثمانية في معركة نصيبين، إضافة إلى تدخل الدول الأوربية بشأن وقف محمد علي عن التوسع، كما كانت حرب طائفية في عهده بين الدروز الموارنة، كما حصلت خلافات حول أوضاع جبل لبنان ومن سيحكمه، انظر: ياغي إسماعيل أحمد: "**الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**"، ط٢ ، مكتبة العبيكان، ١٩٩٨، صص ١٣٣ – ١٣٤.

(٣) **عبد العزيز:** ولد عام ١٨٢٩ م تولى بعد أخيه عبد المجيد الحكم، قامت في عهده ثورة في جزيرة كريت كما تم فتح قناة السويس في عهده وإصدار قانون التجارة البحرية، وفيما بعد بدأت تشيع حوله الشائعات في التبذير والإسراف لذا قام مدحت باشا بعزله ثم قتل وأشاعوا بأنه انتحر، انظر: شاكر محمود: "**التاريخ الإسلامي العهد العثماني**"، ط١ ، المكتب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٠، ج١، ص ص ١٨٠، ١٨١.

الذين تبوؤوا أرفع المناصب في الدولة، وأغلبها تخرجت من مدارس أوربية حملت أفكار ما يسمى بعصر النهضة[1] والثورة الفرنسية[2]وقيمها، أمثال مصطفى رشيد باشا، فؤاد باشا، عالي باشا، مدحت باشا، وهم الذين كانوا وراء حركة التنظيمات التي بدأت رسميا سنة ١٨٣٩م.

وورد في دائرة المعارف الإسلامية تعريف **التنظيمات:** بـــ "أنها اصطلاح مأخوذ من قانون" تنظيم إتمك"، ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العثمانية، من مطلع عهد عبد المجيد الثاني، وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة باسم خط شريف كلخانة، وورد اصطلاح تنظيمات خيرية لأول مرة في السنوات الأخيرة من حكم السلطان محمود الثاني، أما نهاية عهدها فكانت حوالي عام ١٨٧٦ م، عندما بدأ حكم عبد الحميد الثاني.

أما قيس جواد العزاوي فيذهب من خلال كتابه: "**الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**" في تعقيب على التعريف الذي ورد لمصطلح التنظيمات في دائرة المعارف الإسلامية

---

(١) **النهضة الأوربية** هي مرحلة الانتقال بأوروبا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، وهو بداية عهد جديد في تاريخ القارة بما ساد من أفكار جديدة شملت مختلف ميادين الحياة، فتحت أمام القارة خاصة في جنوبها الغربي أبواب التقدم والازدهار. والنهضة في ترجمتها الحرفية تغير البحث الجديد أو الولادة الجديدة كما يراها رواد الفكر الإنساني الذين سعوا إلى بعث الحضارة الرومانية واليونانية. انظر "**المنجد في اللغة والأعلام**"، ط ٢٧، المكتبة الشرقية، بدون مكان الطبعة، ١٩٨٦، ص. ٧٤٣.

(٢) **الثورة الفرنسية:** من أهم أحداث النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبا أحدثت تحولات عميقة وتغيرات شاملة في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر إشراف عبد الوهاب الكيالي: "**الموسوعة السياسية** "، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ١٩٩٣، ص ٦٣٢.

وربطها بين التنظيمات والإصلاح ويقول: أن الإصلاح سابق على التنظيمات بقرون عدة ومختلف عنها في المقصد والمآل، فالإصلاح مجموعة من التصورات والمقترحات فرضتها الحاجة الداخلية، من شأنها لو طبقت أن تحدث تغييرا إلى الأحسن في المجالات الاقتصادية، والتربوية، والعسكرية تعزز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة .أما التنظيمات فهي عبارة عن إجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركة الإصلاح هذه، أي صدورها بقوانين من أعلى سلطة في الدولة العثمانية.

وفي تعريف آخر للتنظيمات: هي إصلاحية تستوحي التجربة الأوروبية إلى حد بعيد، وهدفها تغيير نظام الإمبراطورية العسكري والإداري وإرساء هذه الإمبراطورية على أسس فكرية وقانونية جديدة .أو هي إصلاح المجتمع وفق أنظمة سياسية تستوحي التجربة الأوروبية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة، متجسدة في مجالس نيابية منتخبة(١).

---

(١) محمد كامل ظاهر: " **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر**"، دار البيروني للطباعة والنشر، بدون تاريخ ومكان الطبعة، ص ٩٢.

وفي تعريف آخر: يقصد بمصطلح التنظيمات تلك النظم والمفاهيم والأفكار التي أدخلتها الدولة العثمانية على أداة الحكم والإدارة في الدولة، مما مكنها من إرساء قواعد وأسس تنظيم الدولة على أساس المبادئ الأوروبية وعرفت باسم التنظيمات الخيرية لأنها امتازت عن غيرها بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة، في المجالات الإدارية الاقتصادية والتعليمية العسكرية وغيرها، وصدورها بقوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة العثمانية وهي الإرادة السلطانية .وقد استهلت بخط شريف كلخانة ١٨٣٩ م، وانتهت بدستور مدحت باشا١٨٧٦ م أو ما يعرف بالمشروطية[١] الأولى.

أهداف التنظيمات:

حدثت هذه التنظيمات نتيجة للعمل المشترك بين سلطان يرغب في الإصلاح وجماعة من كبار الموظفين، كان لهم علم وخبرة مباشرة بأوروبا[٢]، هدف السلطان من وراء إصدارها إلى النظر في الأحوال السائدة في الدول، وتنظيم لأمورها وفقا للنظم المرعية في الدول الأوروبية، بغرض إعادة اللحمة إلى المجتمع العثماني، على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة تحت شعار ما عرف بالعثمنة، وإلغاء التناقض بين جميع الطوائف السلطنة وقوميتها.

---

(١) **المشروطية**: سميت كذلك لأنها حاولت القضاء على النظام الحكم المطلق الذي كان قائما في ذلك الحين، وأن تجعل حكم السلطان مشروطا بمراعاة القيود المقررة في الدستور ١٨٧٦ م. انظر ساطع الحصري: المرجع السابق، ص٩٧ .

(٢) آلبرت حوراني: "الأسس العثمانية الشرق الأوسط"، م. س. ص٢٩ .

استحداث الإدارة، والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات جميعها بالمركز والقضاء على كل أشكال الاستقلال الأسري (نفوذ العائلات)، ونفوذ العصبيات المحلية الموروثة في السلطنة[1]، قصد توطيد الثقة بحكومة البلاد، واسترضاء الدول الأوروبية التي زاد مع الأيام تدخلها في شؤون البلاد تحت ذرائع حماية المسيحيين من رعايا الدولة[2]، بغية خلق دولة حديثة يكون الحاكم فيها حاكما لا بحسب الأهواء والميول الخاصة، ولكن بناءا على العدالة الطبيعية المنصوص عليها في القوانين، بحيث تكون هذه العدالة وهذه القوانين مقيدة بنظام إداري بيروقراطي وقد تمت التنظيمات في مرحلتين:

المرحلة الأولى: التنظيمات الخيرية وتبدأ من سنة ١٨٣٩م إلى سنة١٨٧٦م، وتشمل عصري السلطان عبد المجيد وعبد العزيز الثاني،

---

(١) وجيه كوثراني: " **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ ولاية العثمانية في بلاد الشام**"، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٨٢.

(٢) ساطع الحصري: المرجع السابق، ص. ٩

المرحلة الثانية: تعرف بالمشروطية وتشمل عصر عبد الحميد الثاني[1] من ١٨٧٦م، إلى ١٩٠٨ م، فأول الإصلاحات التي كانت في الميدان العسكري يعتبر السلطان سليم الثالث[2] أول المبادرين إلى الإصلاح، حيث لم تتوقف جهود الإصلاح بعد وفاته بل استمرت، فصدر في تلك السلسلة الطويلة ثلاثة قوانين بارزة وهي خطي شريف كلخانة [3]والهمايوني اللذان أصدرهما السلطان عبد المجيد الأول إضافة إلى دستور السلطان عبد الحميد الثاني الذي أصدره في عام ١٨٧٦.

---

(١) **السلطان عبد الحميد الثاني** (١٨٧٦ – ١٩٠٩ م): ابن السلطان عبد المجيد الثاني ولد في ٢١ ديسمبر ١٨٤٢ م تولى العرش خلفا لأخيه مراد في ١٣ غشت ١٨٧٦ م ماتت أمه وهو في الحادية عشر من عمره فربته زوجة أبيه وعاملته معاملة الأم رحمة وعناية، درس عبد الحميد العلوم الأساسية في عهده وبجانبها اللغة العربية وأجادها والفارسية، كان ينظم الشعر، كان ذو شخصية قوية منذ صغره متدينا وسط جو أوروبي، يعيشه أمراء القصر، تميز عهده بالحكم الفردي، افتتح عهده بإعلان دستور ١٨٧٦م لكن سرعان ما عطله سنة ١٨٧٨ م واستمر مدة ثلاثين سنة حتى تم خلعه سنة ١٩٠٩م، انظر محمد حرب: "**العثمانيون في التاريخ والحضارة**"، ط ٢، دار القلم دمشق ١٩٩٩م، ص ص ٣٣– ٣٤.

(٢) **سليم الثالث** :ولد في عام ١٧٦١ اعتلى العرش وعمره ثمان وعشرون سنة، ودامت مدة حكمه تسعة عشر عام، حيث تميز بغيرته على الخلافة العثمانية وفطنته ونباهته، أما عن الأحداث التي وقعت في عهده فقد برز الصراع مع الروس، كما اهتم بالإصلاحات الداخلية وتقوية الحربية برا وبحرا، أنظر :إبراهيم بك حليم : **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨، ص ص ١٨٨، ١٨٩.

(٣) **كلخانة**: هي لفظة فارسية تتكون من مقطعين،" كل "تعني الورد، و"الخانة "تعني البيت، أو بيت الورد، وقد أطلق هذا المصطلح في العهد العثماني على قاعة في القصر السلطاني التابع لقسم الحريم والذي كانت تتم فيه كتابة الرسائل السرية. انظر: عمر عبد العزيز عمر: "**تاريخ العرب الحديث والمعاصر**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٨٨

خط شريف كلخانة سنة ١٨٣٩ م:

مع بداية عهد السلطان عبد المجيد صدر قانون في ٨ نوفمبر عام ١٨٣٩ م، حيث تم الإعلان عنه في احتفال رسمي كبير في قصر كلخانة أو الجولخانة (قصر الزهور)[١]، فالصدر الأعظم السيد مصطفى باشا، المسؤول الأول عن صدور ذلك القانون، حيث تذكر أغلب المصادر والمراجع، أن ثمرات التغريب في المجتمع العثماني قد تخرجت من المدارس الأوربية، الذين تقلدوا فيما بعد أرفع المناصب في الدولة العثمانية، وهم الذين كانوا وراء حركة التحديث التي بدأت رسمياً بصدور خط شريف كلخانة[٢]، والواقع أن ذلك المرسوم كان أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية ككل، حيث وضع قواعد الإصلاح على النمط والمبادئ الأوربية. فقد حضر ذلك الاجتماع الصدر الأعظم، وكبار رجال الدولة وكذا العلماء والعسكريين، إضافة إلى الأجانب من النصارى واليهود وممثلي عن الدول الغربية،[٣] **وقد تضمن ذلك الخط عدة بنود بغرض الإصلاح تجلت فيما يلي:**

- منح السلطان لرعاياه الأمن على الأرواح والأعراض والأموال.

---

(١) زين العابدين شمس الدين نجم : "**تاريخ الدولة العثمانية**"، دار المسيرة، الأردن، ٢٠١٠، ص ٣٠٩.

(٢) الغزاوي قيس جواد: "**الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**"، ط ٢، الدار العربية، بيروت ٢٠٠٣، ص ٥٩.

(٣) أبو علية عبد الفتاح حسن: "**الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير**"، دار المريخ، السعودي، ٢٠٠٨، ص ٣٢٩.

- إصلاح السلطان للإدارة، من خلال القضاء على تجاوزات الولاة، وكذا إجراء القرعة الشرعية في التجارة والزراعة بالإضافة إلى القضاء على الرشوة والفساد في الدولة.

استمرار الإصلاح في سلطات السلطان لمجلس الأحكام العدلية المكلف بسن القوانين والتي ترفع للسلطان من أجل المصادقة عليها[1] ولتنفيذ القرارات التي وردت في ذلك القانون، أصدر السلطان عبد المجيد الأول جملة من القوانين الإدارية، التجارية والجنائية، وأخرى خاصة بالمجندين، كما أضيفت ترتيبات مؤسساتية بموجبها تم توسعة مجلس الأحكام العدلية، كما أنشأت محاكم تجارية ومدنية وجنائية مختلفة وبالرغم من ذلك كله فإن خط شريف كلخانة لم يلق ترحيباً من قبل الرأي العام العثماني المسلم حيث ثار العلماء وأعلنوا استنكارهم وتكفيرهم لواضع المنشور واعتبروه منافي للقرآن في مجمله [2] وخاصة أنه أعطى نفس الحقوق التي كانت للمسلمين بحيث كفل هذا المبدأ ولأول مرة في تاريخ العثمانيين، المساواة أمام القانون بين المسلمين وأهل الذمة في الدولة العثمانية، وبذلك ظهر عند تطبيق المرسوم صعوبات جمَة، وبذلك كان اختلاف كبير بين العمل والتطبيق على أرض الواقع [3] .

---

(١) الزيدي مفيد: "**موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني**"، دار أسامة، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٥٣.

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ٣١٠.

(٣) السيد محمود: "**الدولة العثمانية وحضارتها**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٣٣.

الخط الهمايوني:

بعد صدر ١٨٥٦م[١]، فقد عام من فبراير ١٨ في المجيد عبد السلطان أصدره الحرب القرم[٢]، وهي حرب بعد خط شريف كلخانة بـــ ١٦ سنة وبالتحديد م و١٨٥٦م.[٣] ١٨٥٣ سنوات مابين وروسيا العثمانية الدولة بين قامت التي العثمانية، الأمر الدولة بسلامة مرتبطة الهند في مصالحها بريطانيا وجدت فقد ما ثمن الروس، وكان ضد الحرب تلك في فرنسا مع إليها تنحاز الذي جعلها والذي الهمايوني الخط إصدار العثمانية، هو الدولة بريطانيا من عليه حصلت الخط ذلك أن على يؤكد ما وهذا التنظيمات الخيرية"، [٤] "منشور باسم عرف شريف خط عكس على الدول الأوربية في المتمثل الخارجي للضغط نتيجة جاء ذلك الثانية بواسطة للمرة سيادته عن تنازلا السلطان قدم كلخانة، وبذلك في جاءت التي البنود نفس السلطان أقر فقد الخط ذلك مبادئ عن المرسوم، أما العثمانية. الدولة رعايا لكافة وغيرها والأرواح للأموال تأمين من الأول المنشور

---

(١) حبيب السعيد كمال: "**الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية**"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ٤٢٩.

(٢) **القرم**: تشكل شبه جزيرة القرم نتوءاً في الجزء الجنوبي لأوكرانيا في البحر الأسود وبحر أزوف، عاصمتها سيمفروبول وقد تحصلت القرم على استقلالها في عام ١٩٩٣ م، وتضم الدولة العديد من المدن مثل يالطا التي تقع على الساحل الجنوبي بالقرب من جبال القرم، انظر: عثمان حسام الدين إبراهيم، مصطفى أحمد أحمد: "**الموسوعة الجغرافية**"، دار العلوم، القاهرة، ٢٠٠٤، ج ٣، ص ١٠٤.

(٣) أبو علية عبد الفتاح: المرجع السابق، ص ٣٣٤.

(٤) ياغي أحمد إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٥٥.

كما تم التطرق سابقًا أن ذلك الفرمان جاء نتيجة للضغط الأوربي، إذ أن واضعه أراد به كسب الرأي العام الأوربي، وإكساب الدولة العثمانية الطابع الغربي الأوربي إلا أن ذلك القانون كسابقه تعرض للعديد من الانتقادات، حيث أبدى المواطنون سواء المسيح أو المسلمين عدم ارتياحهم له، وبقيت أحكام الفرمان سارية المفعول حتى نهاية الدولة كجزء من دستور النظام الجديد[1] وعموماً فقد أكد هذان الخطان على المساواة بين جميع رعايا السلطنة وخاصة الغير مسلمين كأهل الذمة، أي أن جميع المواطنين متساوون في نظر القانون بغض النظر عن دياناتهم، كما أنهم يتمتعون بكل الحقوق الدينية، حتى في الوظائف ودفع الضرائب وبالإضافة إلى هذين القانونين هناك قانون آخر متمثل في دستور عام ١٨٧٦م الذي جاء به السلطان عبد الحميد الثاني، مع صدور مجموعة من القوانين التنظيمية التي مست المجتمع العثماني بقوة، من أهمها قانون الأراضي الذي صدر عام ١٨٦٥م، وكذا قانون الولايات الصادر في سنة ١٨٦٤ م، إضافة إلى مجموعة من القوانين الجنائية والتجارية مابين ١٨٦٠و ١٨٦٣.

---

(١) أوزتونا يلماز: "**تاريخ الدولة العثمانية**"، ترجمة، عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل، إستانبول، ١٩٩٠، مج ٢، صص ٥٥ – ٥٦.

وختاما يمكن القول أن تلك الإصلاحات والتنظيمات، لم تكن ناجمة عن إرادة في إحداث تغيير جذري في مختلف أجزاء الدولة العثمانية، بل كانت من أجل غرض آخر تمثل في إرضاء الدول الغربية، وهذا دليل على ضعف الدولة العثمانية. بالموازة مع هذه الرغبة في الإصلاح وتجاوز الظروف الصعبة للدولة كانت هناك مشاكل أخرى تنتظر الدولة منها:

التمردات في البلقان :

كان قسم كبير من شبه جزيرة البلقان قبل اندلاع الأزمة البلقانية عام ١٨٧٥م، لا يزال تحت سيطرة العثمانيين ومن هذه المناطق نذكر، مقدونيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك إضافة إلى ألبانيا، أما عن اليونان فهي الوحيدة التي كانت تتمتع بالاستقلال في حين أن رومانيا وصربيا مستقلتين ذاتياً لكنها تعترفان بسيادة السلطان على إقليميهما، أما عن الجبل الأسود فقد كان مستقلاً من الناحية العملية فقط دون أن يكون له وضع قانوني كدولة مستقلة وتعتبر مسألة البلقان من أهم المسائل التي سببت إزعاجاً للدولة العثمانية، بحيث لم تكن وليدة مطالب سكانها بل كانت ناجمة عن تحريض خارجي من قبل الدول الأوروبية ثورات الصرب والجبل الأسود.

قامت روسيا بدعم أميري الصرب والجبل الأسود، لإعلان الحرب على الدولة العثمانية، حيث أعلنت صربيا الحرب في ٣٠يونيو١٨٧٦م، وتبعتها بذلك الجبل الأسود في شهر يوليوز من نفس السنة، فدارت المعارك في هذه الأخيرة على شكل اشتباكات بسيطة خلافاً للمعارك التي جرت في جبهة الصرب حيث كان الصراع عنيفاً مما سمح للدولة العثمانية باكتساح المنطقة الجنوبية، وكاد النصر يكون حليف العثمانيين لولا الإنذار الذي وجهته روسيا لها، فاضطرت لإعلان الهدنة لمدة شهرين من أجل كسب الوقت والعودة للحرب من جديد، وهنا جاءت محاولات إنجلترا لوضع مقترحات تخدم مصالحها لكن السلطان رفض ذلك، وعلى هذا الأساس ارتأت روسيا أنه لا خيار سوى الحرب.[1]

(١) الهاشمي عبد المنعم: "**الخلافة العثمانية**"، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٩٠ - ٤٩٢.

الثورة في البوسنة والهرسك:

ثار سكان البوسنة والهرسك في أوائل عام ١٨٧٥ م ودعمهم في ذلك كل من الجبل الأسود والصرب من أجل تحقيق الاستقلال كما كان الدعم أيضًا من النمسا التي أرادت منها الحصول على البوسنة والهرسك، وفي هذه الأثناء سلم الثائرون عريضة يطالبون فيها بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم[١]، كما طالبوا أيضًا بعدم فرض ضرائب جديدة في المستقبل، مع تشكيل قوة داخلية محلية عسكرية، لكن كل ذلك لم يلق صدى لدى السلطان عبد الحميد الثاني، الأمر الذي جعلهم يواصلون ثورتهم، إلا أن السلطات العثمانية تمكنت من قمع ثوراتهم وإخمادها، وبالرغم من ذلك عاودوا الثورة من جديد مطالبين بجلاء العثمانيين عن أرضهم، فتدخلت هنا النمسا من خلال صياغة لائحة مع ألمانيا وروسيا، موجهة للسلطان عبد الحميد الثاني بها مطالب لصالح الهرسك، فبعد الاطلاع على اللائحة قرر السلطان الموافقة عليها مع العفو الذي كان من نصيب الثوار، لكن سكان الهرسك رفضوا ذلك وطالبوا من جديد بجلاء القوات العثمانية، وفي تلك الأثناء حصلت حادثة عرضية سميت بحادثة سالونيك[٢].

---

(١) العطار عدنان: "**الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط**"، دار الأصالة، الجزائر ٢٠١٠، ص ص، ١٦١-١٦٢.

(٢) أبو زيدون وديع: "**تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط**"، ط ٢، دار الأهلية، بيروت، ٢٠١١، ص ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

حادثة سالونيك:

سبب تلك الحادثة هو أن فتاة مسيحية تقطن بإحدى ضواحي سالونيك اعتنقت الدين الإسلامي، وذهبت إلى المدينة من أجل إشهار إسلامها بصفة شرعية، فعندما سمع المسيحيون بذلك الخبر تعرضوا لها في الطريق واختطفوها،[١] ومن ثم أخذوها إلى القنصلية الأمريكية أولاً، ثم إلى منزل أحد كبارهم، فلما ذاع خبر اختطافها طالب المسلمون بالبحث عنها، لكن الحكومة العثمانية فشلت في ذلك، ومنه حدثت فتنة بين الطرفين على إثرها قتل المسلمون قنصلين أحدهما فرنسي والآخر ألماني، بعدما أشيع أن الفتاة عندهما. فاتخذت الدول الأوربية من تلك الحادثة ذريعة من أجل التدخل في شؤون الدولة العثمانية، ذلك ما جعلها تقوم بتوجيه إنذار للباب العالي لكن هذا الأخير لم يراعي لتلك التهديدات. [٢]

---

(١) كامل مصطفى: "**المسألة الشرقية**"، مطبعة الآداب مصر، ١٨٩٨، ص ١٤٦.

(٢) جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون: "**أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية**"، دار الوفاء، ٨١، المنصورة، ١٩٩٥، ج ٢، ص ص ١٣، ١٤.

ثورة البلغار:

تشكلت جمعيات في بلغاريا، من أجل نشر النفوذ الروسي بين الصقالبة، الأرثوذكس والنصارى، في الوقت الذي قام فيه نصارى البوسنة والهرسك بثورتهم، حيث دعمت روسيا بلغاريا بالسلاح من أجل الثورة على الدولة العثمانية، لكن هذه الأخيرة تمكنت من القضاء عليها، إلا أن الدول الأوربية لم ترض بذلك الوضع فبدأت بنشر شائعات حول المجازر التي قام بها العثمانيون ضد النصارى، مما أثار الرأي العام الغربي ضد السلطنة، حيث طالب الإنجليز في ١٨ شتنبر ١٨٧٦م بالتحقيق فيما نسب للمسلمين، كما طالبت من السلطان عبد الحميد الثاني تعويض الثائرين من خلال بناء ما هدم لهم من كنائس وبيوت، إضافة إلى مطالبتهم بتعيين والي نصراني على بلغاريا، وإذا كان مسلماً فيجب أن يكون له مستشارين من النصارى[1].

(١) جمال عبد الهادي مسعود وآخرون: المرجع السابق، ص ص ١٥، ١٦.

الحرب الروسية العثمانية:

قامت العديد من الدول الأوربية بمناورات لإرغام العثمانيين للتخلي عن بعض مقاطعاتهم الأوربية لصالح النصارى هناك، ولذلك اجتمع مندوبو كل من فرنسا، بريطانيا والنمسا في إستانبول عام ١٨٧٧ م، من أجل تقسيم بلغاريا إلى ولايتين وتوحيد البوسنة والهرسك، مع تكوين مجلس خاص وبوليس محلي لهما، كما طالبوا بإبقاء أراضي العرب على حالها، واحتفاظ الجبل الأسود بالأراضي التي احتلتها في إقليم الهرسك، لكن السلطان رفض تلك المطالب، وعلى إثر ذلك غادر المندوبون العاصمة.

وهنا بدأت روسيا بالتخطيط للحرب، بعد أن ضمنت حياد النمسا، وأعنت الحرب بدعوى أنها ممثل كافة الدول الأوربية، فانضمت إليها رومانيا لأنها عبرت أرضيها نحو نهر الدانوب فاستولت على بعض المدن التابعة للدولة العثمانية منها تيرنوه، كما استولى الروس أيضًا على جزء من المعابر الهامة المؤدية للبلقان، إضافة إلى محاولتهم السيطرة على مدينة بلفتة الواقعة في بلغاريا حالياً، لكن القائد العثماني عثمان باشا تصدى لهم وردهم على أعقابهم، إلا أن ذلك النصر لم يدم طويلاً، حيث احتلت روسيا مناطق قارص، أدرنة وبلغاريا و لم يبق أمامهم سوى العاصمة[1].

---

(١) أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص، ٣٨١.

فوصول روسيا إلى العاصمة إستانبول، ليس من مصلحة الإنجليز، حيث تحرك أسطولها البحري متجهاً نحو البوسفور، مما اضطر الروس للتراجع عن اجتياح العاصمة بسبب انهيار قوى جيوشها نتيجة المواجهة العنيفة مع العثمانيين، وبذلك أبلغ القيصر الروسي إنجلترا بطريقة غير مباشرة أنه لن يدخل العاصمة، مما جعلها تفكر بالبدء في التحضير لعقد صلح مع الدولة العثمانية بأدرنة.

معاهدة سان إستفانو:

تم عقد المعاهدة[1] في٠٣ مارس ١٨٧٨م، والتي كانت بين روسيا والدولة العثمانية، والتي جاء فيها ما يلي:

---

(١) معاهدة سان ستيفانو التمهيدية ٣ مارس ١٨٧٨ كانت معاهدة بين روسيا والإمبراطورية العثمانية في ختام الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨ .تم توقيعها في ٣ مارس ١٨٧٨ في سان ستيفانو، ضاحية غرب إسطنبول، بتركيا .المعاهدة جاءت لتتزامن مع مناسبة تذكارية، حين أصبح الثاني إمبراطور روسيا في ٢ مارس، .١٨٥٥وادت هذه المعاهدة إلى ظهور دولة بلغارية أكبر من اللازم وكانت هذه الدولة مخلب قط لروسيا فتعاونا معا على الاجهاز على الدولة العثمانية لتصبح تحت التوجيه الروسى فيصبح التوازن الدولي في المنطقة لصالح روسيا بشكل حاد رفضته دول أوروبا فأصبحت أوروبا على وشك حرب اوربية كبرى وتعد معاهدة "سان استيفانو" من المعاهدات المهمة في تاريخ الدولة العثمانية، حيث فرضت هذه المعاهدة على العثمانيين المهزومين أمام روسيا إدخال إصلاحات جوهرية على أوضاع المسيحيين في الدولة العثمانية، خاصة في أوروبا؛ وهو ما عني حقوقا وامتيازات للأقلية لا تتمتع بها الأغلبية المسلمة، وكان ذلك يشير إلى رغبة الدول الأوربية في تفجير الدولة العثمانية من الداخل بعد إضعافها للغاية في المحيط الدولي، بحيث تمثل "رجل أوروبا المريض "الذي ينتظر الجميع موته لتقسيم تركته الكبيرة (محمد فريد -تاريخ الدولة العلية العثمانية- تحقيق إحسان حقي- دار النفائس- بيروت- الطبعة التاسعة- ٢٠٠٣م.) .

- تعيين حدود الجبل الأسود لإنهاء النزاع ومنحها الاستقلال.
- استقلال إمارة الصرب مع إضافة أراضي جديدة لها.
- تحصل بلغاريا على استقلالها الذاتي مقابل دفع خراج للدولة العثمانية.
- ترك المسلمين الصرب لممتلكاتهم وتأجيرها.
- أحقية للباب العالي في نقل الجنود إلى غرب بلغاريا.
- إجراء إصلاح إداري بأرمينيا بعد خروج الروس منها[1].

لقد خيبت بنود المعاهدة سان إستفانو آمال صربيا والجبل الأسود إضافة إلى اليونان ورومانيا في منطقة البلقان، حيث مثلت تلك المعاهدة ذروة المصالح القومية الروسية بتجاهلها لمصلحة دول البلقان الأخرى كما أنها خلقت معارضة دولية واسعة بسبب تضرر مصالح الدول العظمى خاصة النمسا وبريطانيا، حيث غيرت موازين القوى في المنطقة.[2]

---

(١) العطار عدنان: المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٢) عبد الرؤوف سنو: "**النزاعات الكيانية في الدولة العثمانية ١٨٧٧ م –١٨٨١ م**"، دار بيسان، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٥.

مؤتمر برلين ١٨٧٨(١):

بسبب محتوى معاهدة سان إستفانو، تطورت الأمور وكادت تتحول لمواجهة عسكرية بين بريطانيا وروسيا، لولا دعوة المستشار الألماني بسمارك [٢]الدول الأوربية لعقد مؤتمر في برلين في ١٣ يوليوز ١٨٧٨م، بحضور كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا والنمسا من أجل بحث تعديل تلك المعاهدة، وتمخض عن ذلك المؤتمر عدة شروط تمثلت في:

---

(١) **معاهدة برلين** الوثيقة ختامية لمؤتمر برلين ١٣ يونيو-١٣ يوليو، ١٨٧٨، التي نقحت فيها المملكة المتحدة والإمبراطورية النمساوية المجرية وفرنسا وألمانيا وروسيا والدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني معاهدة سان ستيفانو الموقعة في ٣ مارس من العام نفسه .أهم مهام المؤتمر كانت البت في مصير إمارة بلغاريا المقررة في معاهدة سان ستيفانو، حتى لو أن بلغاريا نفسها تم استبعادها من المشاركة في المحادثات بناءً على إصرار روسيا أنظر (أبو علية عبد الفتاح حسن: "**الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير**"، دار المريخ، السعودي، ٢٠٠٨) .

(٢) **بسمارك أتوفون** ١٨١٥-١٨٩٨م: سياسي بروسي كبير ومن أهم العاملين على توحيد ألمانيا، تولى منصب المستشارية من عام ١٨٨١م -١٨٩٠ م، وتعتبر أهم منجزاته في تحقيق الحلف الداخلي واقامة الإمبراطورية الألمانية الثانية، ثم وضع التشريعات الاشتراكية، أما في حقل السياسة الخارجية فقد كان أعظم ما أنجزه هو تأمين مكانة كبرى في السياسة الأوربية. لبروسيا ثم لألمانيا فيما بعد الموحدة، انظر: الكيالي عبد الوهاب: "**موسوعة السياسة**"، ج١، ٥٤٣.

- استقلال بلغاريا والتوسيع من حدودها على أن تبقى بها قوة روسية.
- ضم النمسا لكل من البوسنة والهرسك.
- منح الاستقلال لرومانيا والجبل الأسود وبساربيا لروسيا.(١)
- ضم روسيا لباطوم وقارص.
- جعل الروملي ولاية ذات استقلال ذاتي تحت سيادة السلطان.(٢)

إذن يعتبر مؤتمر برلين الذي جاء لتسوية معاهدة سان إستفانو، الضربة التي قصمت ظهر الدولة العثمانية، حيث كانت من أكثر المعاهدات جورا للعثمانيين طوال تاريخهم فقد حقق أماني الدول الأوربية الغربية بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وتقليص حدودها خاصة في الجزء الأوربي منها.

---

(١) أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص ٣٨٣.

(٢) مصطفى أحمد عبد الرحيم: "**في أصول التاريخ العثماني**"، ط٢ ، دار الشروق، القاهرة،٨١١٨ ، ص ٢.

إعلان الدستور ١٨٧٦ م:

تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة، خلفا لأخيه مراد الخامس وفورها مباشرة عهد بالصدارة العظمى إلى مدحت باشا، وأمره بتشكيل لجنة لوضع مشروع دستور، وبعد جلسات عديدة ومناقشات حامية انتهت اللجنة إلى وضع هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين، هما مجلس الأعيان[١] ومجلس المبعوثان، وبانتهاء اللجنة من مهمتها أعلن الدستور يوم ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ م، وفي مراسيم خاصة أقيمت في الباب العالي المصادف ليوم الأول لافتتاح مؤتمر السفراء[٢] الدولي في إستانبول. وقد هدف السلطان من وراء إصدار الدستور إلى وقف تدخل الدبلوماسية الأوروبية في شؤون البلاد الداخلية، ووقف التطلعات الانفصالية لشعوب السلطنة من المسيحيين والتنويه بأن الدولة العثمانية قادرة على إصلاح نفسها دون تدخل أجنبي.

---

(١) **مجلس الأعيان**: هو مجلس معين من قبل السلطان مدى الحياة، يختار أعضاءه من الأشخاص الذين لهم خدمات حسية ومشهورة في الدولة كالوزراء والولاة والمسيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة، واختصاصها: هو تدقيق القوانين واللوائح الصادرة في هيئة المبعوثان. رفضها أو ردها لأجل إعادة النظر في تعديلها. أما اللوائح التي توافق عنها فترفعها للصدر الأعظم.

(٢) وكان هذا المؤتمر قد قررت عقده الدول الأوروبية للنظر في وضع شروط الصلح بين الدولة العثمانية والصرب،(وفي أوضاع سكان الولايات المسيحية الخاضعة للدولة العثمانية في أوروبا، بحيث يكون إدخال الإصلاحات المنشورة تحت إشراف الدول الأوروبية الكبرى، وكان انعقاد مثل هذا المؤتمر سببا في التعجيل بإصدار الدستور، وهو ما استغله مدحت باشا للضغط على السلطان العثماني بتبرير سرعة إصدار الدستور استنادا إلى صدوره سيجعل الدول الأوروبية الكبرى تكف عن تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة تحت ستار المطالبة بإدخال الإصلاحات في ولاياتها المسيحية في أوروبا. انظر علي محمد الصلابي: "**الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**"، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص. ٢٧

إيقاف الحياة النيابية:

وقد أمر السلطان عبد الحميد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ، فأجريت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني، وأسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان ب ٧١ مقعدا، والمسيحيين ب ٤٤ مقعدا، و٤ مقاعد لليهود وتألف مجلس الأعيان والشيوخ من ٢٦ عضوا، واجتمع البرلمان رسميا في١٩ مارس ١٨٧٧ م، وبدأ المجلسان عملهما في جد ونشاط، وناقش مجلس المبعوثان بعض المشروعات مثل قانون الصحافة، وقانون الانتخابات، وقانون عدم مركزية الحكم، وإقرار الموازنة العامة للحكومة. إلا أن دستور ١٨٧٦ م لم يعمر طويلاً، إذ ما لبث السلطان عبد الحميد الثاني أن حل مجلس المبعوثان وعلق[1] العمل بالدستور في ١٤ فبراير١٨٧٨ م، وكانت النتيجة عودة الدولة العثمانية إلى نظام الحكم المطلق" والذي تحول في آخر عهد عبد الحميد إلى حكم استبدادي، إذ أحاط السلطان نفسه بشبكة من الجاسوسية والمرتزقة وأغدق عليهم من أموال الدولة، فتضخمت نفقات القصور والعاصمة على حساب الولايات،

---

(١) دفع إلغاء العمل بدستور مدحت باشا بعض العلماء المسلمين إلى تقديم بعض المقترحات إلى السلطان عبد الحميد الثاني بشأن التنظيمات التي تحتاج إليها الدولة. انظر عبد العزيز محمد عوض، نقلا عن كتاب محمد بيرم الخامس، شيخ الإسلام ونقيب الأشراف بتونس: **ملاحظات سياسية عن التنظيمات اللازمة للدولة العلية**، ص ٤٥.

ونتج عن سياسة الكبت والضغط على الحريات التي اتبعها السلطان رد فعل في أوساط المثقفين وعمدوا إلى تشكيل جمعيات سرية في داخل الإمبراطورية وأخرى علنية في أوروبا وتمركز نشاط معظمها في باريس ولندن وجنيف والقاهرة، وتضافرت جهود هذه الجمعيات على مكافحة استبداد السلطان عبد الحميد الثاني وذلك عن طريق إعادة العمل بالقانون الأساسي(١).

وتعتبر جمعية الاتحاد والترقي السباقة في النشاط السياسي المُناهض لنظام الحُكم العثماني عن جمعية الوطن والحرية التي قام بتأسيسها مصطفى كمال.

وتعود نشأة حركة العثمانيين الجدد بني عثمان ليلي، إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، حيث تأسست هذه الأخيرة على يد مجموعة من الشخصيات العثمانية، التي تخرجت من المدارس الأوربية في وقت سابق، واستقرت في عواصمها كلندن وباريس وجنيف، وهنا بدأ عمل هؤلاء عن طريق تحرير المقالات الصحفية والأدبية التي تنتقد مجمل الأوضاع السائدة في الدولة العثمانية، وكذا مطالبتهم من السلطان العثماني بالإصلاحات لأجل مواكبة الحضارة الأوربية(٢)، لذا كان تأثر الشباب العثماني بتلك الأفكار الغربية، منها أفكار الثورة الفرنسية، بالإضافة إلى الحركة القومية الإيطالية التي قادها ماتزيني الذي أسس جمعية إيطاليا الفتاة عام ١٨٣١م بهدف الوحدة الإيطالية.

---

(١) ساطع الحصري: المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٢) محمد علي الأحمد: "**سقوط الخلافة**"، دار الإسراء، عمان، ٢٠٠٧، ص٩ .

وفي عام ١٨٦٥م، التقى ستة من الشباب المثقفين العثمانيين في حديقة تسمى "غابة بلغراد" بضواحي استانبول، وتناقشوا حول العديد من المواضيع السياسية وخرجوا في الأخير بفكرة فحواها تشكيل جمعية سرية، مُستلهمةً أفكارها من جمعية الكاربوني الإيطالية السالفة الذكر، فقد عبرت تلك الحركة عن نفسها بادئ الأمر عن طريق الأدب، حيث ظهر التقليد جليا وواضحاً للنماذج الأوربية عامة والفرنسية خاصة بدلاً من النماذج الفارسية والعربية(١)، لكن تلك الجمعية ما لبثت أن انحلت بسب الاختلافات التي وقعت بين أعضائها، خاصة فيما تعلق بالمبادئ التي تقوم عليها الجمعية، ذلك بالإضافة إلى الخلافات الشخصية فيما بينهم. وبقي وضع تلك الجمعية مترديًا إلى أن حلت محلها جمعية أخرى تميزت بالحماس القومي والاتجاه الثوري أكثر والتي سُميت بـــ"تركيا الفتاة"(٢)، حيث تأسست هذه الأخيرة في عام ١٨٨٩م، و لم يكن اختيار ذلك التاريخ اعتباطياً بل كان مُخططاً، حيث كان مصادفاً لذكرى الاحتفالات المئوية لقيام الثورة الفرنسية، فأرادوا بذلك أن تكون لهذه الذكرى تاريخاً لإنشاء منظمتهم(٣)، لقد كان تأسيس جمعية تركيا الفتاة، من طرف طلاب المدرسة العسكرية الطبية باستانبول، وذلك بتحريض من أساتذهم الذين هدفوا لخلق مُعارضة للحكم العثماني، ومن ثم نشر أفكار العثمانيين الجدد بين طلاب المدرسة(٤).

---

(١) عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٢) أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص ٣٥٩.

(٣) الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص ٤٧.

(٤) زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ٣٩٠.

وبذلك كان تأسيس تلك اللجنة السرية والمُتألفة من إبراهيم تيمو[1] الذي كان يُسمي نفسه أدهم أحياناً، إضافة إلى عناصر أخرى كإسحاق سكوتي، وشركس محمد رشيد، وعبد الله جودت[2]، أما عن انتماءات هؤلاء الأعضاء المُؤسسين فقد كانوا من جنسيات مختلفة، أتراك، ويهود، وعناصر عثمانية، كما ضمت عناصر أخرى من العرب، البلغار، الأرمن، الروم، الأكراد وغيرهم[3]، وسرعان ما تم انتشار أفكار الجمعية في أواسط طلاب المدارس العسكرية، لأن ذلك النوع من التعليم كان يقوم آنذاك على أسس أوربية، لأن الأساتذة كانوا من جنسيات فرنسية وأخرى بروسية، وهنا حدث التأثر والاحتكاك بالثقافة الغربية، بينما ظل التعليم المدني تحت إشراف العلماء، لذا كان اتجاه الجمعية السرية موجهاً نحو الجيش باعتبار الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في تأسيس الدولة وتقدمها، وقد سرت أفكارها بعد ذلك من المدرسة العسكرية الطبية إلى باقي المدارس الأخرى.

---

(١) **إبراهيم تيمو:** ولد في مارس ١٨٦٥ م في بلدة "**ستروغا** " قرب حدود يوغسلافيا سابقاً مع ألبانيا، من أب ألباني الأصل، تلقى تعليمه الأول في بلدته ثم انتقل إلى إستانبول والتحق بالمدرسة الطبية العسكرية عام ١٨٨٦ م ولما تخرج منها بعد سنتين التحق بالكلية الطبية العسكرية وتخرج طبيباً للعيون في ١٨٩٣ م، هرب إلى رومانيا عام ١٨٩٥ م وأصدر بها مجلة" صدى الملة "ولما أُعلن الدستور العثماني في ١٩٠٨ م عاد إلى إستانبول وأسس فيها " **الحزب العثماني الديمقراطي**"، وتوفي في مجيدية برومانيا في غشت ١٩٤٥ م، انظر: الخراشي سليمان صالح: "**كيف سقطت الدولة العثمانية**"، دار القاسم، الرياض، ١٩٩٩م، ص ٤٣.

(٢) الهاشمي عبد المنعم: المرجع السابق، ص ٥٦٣.

(٣) الهلالي محمد مصطفى: "**السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود**"، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٦٨.

أما عن فكر أفراد تلك الجمعية فقد تبنوا القومية الطورانية[1] المُتشددة، التي أنكرت الأخوة الإسلامية وعادت إلى الجذور الإثنية التركية، ذلك ما نتج عنه تآلف مختلف القوميات الأخرى وخاصة العرب وبذلك فإن جمعية تركيا الفتاة هي جناحها السياسي والتي تُؤمن بضرورة الاعتماد على العنصر التركي اعتماداً شبه كلي، وذلك من خلال فصل الدين عن الدولة وإضعاف العنصر العربي وبخاصة الإسلامي بتشجيع واضح من اليهود[2]، وقد تمت ترجمة ذلك الفكر السياسي على الواقع من خلال إصدار صحيفة ناطقة باسمها تدعى "مشورت"، تعمل على تحقيق أهدافها المُسطرة، فجاء في مقال لها بعنوان منهاجنا "إننا نطالب بالإصلاحات ولا نقتصرها على هذه الولاية أو تلك، بل نطلبها للإمبراطورية كافة لا لمصلحة قومية واحدة بل لمصلحة العثمانيين كافة سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين"، وفي فترة لاحقة تأسست صحيفة أخرى بعنوان "الميزان" ومنذ ذلك الوقت أصبحت هاتان الصحيفتان تعبران عن جناحي الجمعية:

---

(١) **الطوارنية**: نسبة إلى طوران وهي كلمة من أصل فارسي، وتشير بوجه عام إلى المناطق الواقعة شرقي وشمال شرقي إيران وهي المناطق التي كان يعتقد في القرن التاسع عشر م، أنها الموطن الأصلي للجنس الطوراني، وتمتد تلك المناطق في مساحات واسعة في آسيا الوسطى والشمالية، وكان نتيجة النظريات الطورانية نمو شعور مُعين بوجود قرابة بين شعوب كانت تعتبر منتمية للجنس الطوراني ومنها الأتراك، وبعد الثورة الكمالية قيل أن موطن الأتراك الأول في أواسط آسيا هو مهد الحضارات التي انتشرت قبل الميلاد بآلاف السنين إلى الصين والهند وغربي آسيا وشمالي إفريقيا وأوربا، انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٢) حلاق حسان: "**تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر**"، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤٥.

ففي بادئ الأمر اقتصر دور ونشاط جمعية تركيا الفتاة على استصدار الصحف فقط أو التي كانت تدخُل الدولة العثمانية عن طريق دوائر البريد الأجنبية التي كانت تابعة لسفارات الدول الأوربية، حيث كان ذلك النشاط سرياً من خلال التنسيق بين أعضاء الجمعية في الداخل والخارج، لذا كان إبراهيم تيمو يقضي معظم أوقاته في الخارج بغرض كسب عدد أكبر من الأعضاء وضمهم لمنظمته، وفي تلك الأثناء تم التنسيق فيما بينهم من أجل توحيد كل من العملين العسكري والمدني، لمناهضة السلطان عبد الحميد الثاني وقد جاءت تلك الفكرة بعد تغلغل الجمعية في وحدات الجيش وبين موظفي الدولة المدنيين أيضًا[١]. لقد كان اسم الجمعية سابقاً في الأوساط العسكرية "الاتحاد العثماني" وأحمد رضا بك[٢] هو مُمثل الجناح المدني لها، ونتيجة تأثره بدستور "الانتظام والترقي" لصاحبه أوغست كونت فقد أخذ منه كلمة "الترقي" مع احتفاظ العسكريين باسم "الاتحاد"، ومنه تم الاتفاق على أن يكون الاسم الجديد لجمعيتهم هو "الاتحاد والترقي"[٣]

(١) الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) **أحمد رضا بك:** من أب تركي وأم نمساوية، فكان أبوه معروف باسم" علي بك الإنجليزي "لحبه للإنجليز، أما هو فقد كان مديرا في مدرسة الزراعة في مدينة بورصة، إضافة إلى كتابته مقالات يمدح فيها السلطان عبد الحميد الثاني في جريدة باسم "نيلوفر"، كما حاول التقرب من القصر لكن ذلك لم يتحقق، فهرب نحو باريس ا رفعاً ا رية المعارضة ضد السلطان، انظر: البروادي محمد زكي: المرجع السابق، ص ٤٣٩.

(٣) عيسى الحسن: "**الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**"، المرجع السابق، ص ١٣٨.

أما عن أهداف تلك الجمعية فقد تعددت بتعدد عناصر تكوينها، فكان الهدف الرئيس لها هو تحقيق أطماع اليهود لأنهم يمثلون العنصر الفاعل بسبب عددهم الكبير، ومنه فإن تلك الأطماع تركزت في الهجرة اليهودية لفلسطين، ورأت بأن ذلك لا يتحقق إلا من خلال السيطرة على زمام الأمور داخل الدولة العثمانية، إضافة إلى أهداف أخرى تمثلت في محاربة استبداد عبد الحميد الثاني والعمل على إعادة الحياة الدستورية إلى الدولة العثمانية من جديد.

حاولت جمعية الاتحاد والترقي، منذ تأسيسها القيام بعدة محاولات انقلابية ضد السلطان عبد الحميد الثاني، والتي كان عددها ثلاثة انقلابات لكن مصيرها هو الفشل، أما عن المُخططين والمُدبرين فقد كان مصيرهم الاعتقال أو الإقامة الجبرية، وذلك دليل على العفو والتسامح الذي اتسم به عبد الحميد الثاني،[1] أما عن الجهة التي كانت تدعم تلك الانقلابات فتمثلت في الحركة الصهيونية، وبسبب فشلها في الاستيطان بفلسطين فلم تجد سبيلاً إلا على مقاليد الحُكم في الدولة العثمانية، ولذلك كانت تحركات الاتحاديين سريعة حيث قرورا البدء في الثورة على السلطان، وتم تحديد تاريخ ذلك بالضبط في الذكرى الموافقة لمقتل السلطان عبد العزيز، إلا أن الظروف لم تكن مواتية في تلك الفترة، فقد تم تأجيلها من ١ يونيو ١٩٠٨ م إلى ٢٣ يوليوز من نفس السنة،

---

(١) الهلالي محمد مصطفى: المرجع السابق، ص ١٠٨.

ففي ذلك التاريخ استولت جمعية الاتحاد والترقي على مكتب البريد الكائن مقره بسالونيك، وقد وقع الاختيار على ذلك المكتب بالتحديد لأنه تم من خلاله إرسال رسائل لأتباعهم من الموظفين العسكريين، وكذا رجال الدين في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، لتبليغهم بأمر الثورة على عبد الحميد الثاني، [١]وبعد انضمام عناصر جديدة لجمعية الاتحاد والترقي كجمال باشا وأنور باشا، فقد ازدادت الجمعية قوة، وبدأوا مباشرة بعقد الاجتماعات للاحتجاج، وما زاد الطينة بلة هو تأخر الرواتب بين عامي ١٩٠٦ - ١٩٠٧م، وإلى جانب هؤلاء ثار المدنيون وانضموا إليهم معلنين سخطهم على السلطان العثماني، [٢]وفي الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٣ يوليوز عمت أعمال العنف والعصيان العسكري والمدني بمختلف المدن، ذلك ما جعل المتمردين يقومون بإرسال برقية لعبد الحميد الثاني يطالبونه فيها بإعادة الدستور الذي أوقفه سابقا، وعند فشل السلطات العثمانية في السيطرة على زمام الأمور، اضطر عبد الحميد الثاني للموافقة على مطالب الثوار وإعادة الحياة الدستورية من جديد[٣]، أما عن الثوار الذين قادوا الاحتجاجات فكان مصيرهم العفو، حيث أفرج عن جميع المُعتقلين السياسيين وكل من شارك في أعمال الشغب، كما تم رفع القيود المفروضة على الأشخاص المنفيين وهنالك أسباب جعلت الاتحاديين يُبقون على السلطان عبد الحميد الثاني في تلك الفترة على العرش رغم قيامهم بالثورة، **وذلك يرجع للأسباب التالية:**

- لم تكن للاتحاديين القوة الكافية لعزله في عام ١٩٠١م.

---

(١) أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

(٢) الهلالي محمد مصطفى: المرجع السابق، ص ص ١٨٠ - ١٨١.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٢٦٨.

- إتباع عبد الحميد سياسة المُرونة معهم، ودليل ذلك تنفيذ مطالبهم من خلال إعلان الدستور للمرة الثانية. و لم يكتف اليهود بدعم الثوار فقط، بل قاموا أيضًا بتدبير حادثة للسلطان عبد الحميد الثاني عُرفت "بحادثة ١٨ مارت"[١]، والتي كانت بالتحديد في ١٤ أبريل ١٩٠٩م، حيث تم إلصاق التهمة بالمسلمين وتحديداً بعبد الحميد الثاني، مُدعين بذلك أنه أراد القضاء على الدستور ومنه أصبحت الحادثة ذريعة لعزله من منصبه.

في عام ١٩٠٩م قامت ثورة تهدف للقضاء على سلطة الاتحاديين، بحُكم أنهم سيطروا على الحكم بطريقة غير مباشرة ودليل ذلك موافقة السلطان على مطالبهم، وبذلك تحرك عسكر جمعية الاتحاد والترقي من سالونيك مُتجهين نحو العاصمة استانبول، وقاموا بعزل السلطان من كل سلطاته المدنية والدينية، وبذلك صدرت فتوى بخصوص الخلع من قبل شيخ الإسلام وتعيين السلطان محمد رشاد[٢] بدلاً منه، والذي كان ألعوبة في يد جماعة الاتحاد والترقي، وبتلك الأحداث تكون قد تحققت أماني اليهود في ضرب الخلافة العثمانية.

---

(١) الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص ٥١.

(٢) **محمد رشاد: (محمد الخامس)** تولى الحكم في عام ١٩٠٩ م وهو أخ السلطان المخلوع عبد الحميد الثاني، عندما اعتلى العرش كان عمره ٦٨ سنة ففي فترة حكمه اختلف الاتحاديون حول دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، انظر: درويش هدى: المرجع السابق، ص ص ٤٤ - ٤٥.

لقد أدت مشاكل البلقان إلى تفجير الحرب العالمية الأولى، فقد قتل أحد أعضاء المنظمات السرية الصربية ولي عهد النمسا في بلدة سراييفو، وقدمت النمسا إنذارا إلى الصرب والتي قبلت معظم بنود الإنذار، لكن النمسا تود القضاء على الصرب. ولهذا أعلنت عليها الحرب، وهذا الحادث أجبر الدول العظمى على الاشتراك في الحرب، فقامت روسيا وفرنسا، بمساعدة صربيا، بينما ساعدت ألمانيا حليفتها النمسا، كما أن بريطانيا دخلت الحرب إلى جانب روسيا وفرنسا، بينما أعلنت الدولة العثمانية واليونان ورومانيا وبلغاريا حيادها في الحرب، إن تحالف فرنسا وبريطانيا مع روسيا في الحرب العالمية الأولى وقيام الحركة الطورانية، أدى ذلك إلى إثارة حماس الأتراك ضد روسيا وفرصة لانضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا والنمسا وتم ذلك بالفعل، بحيث أعلن أنور باشا إلغاء الامتيازات الأجنبية في ١٩١٤/٩/٧. وبناء على لذلك أعلنت دول الوفاق الحرب على الدولة العثمانية وكان قد قررت الدولة العثمانية الاستيلاء على دور البريد الأجنبية وخضوع الأجانب للقوانين العثمانية ومحاكمتهم أمام المحاكم العثمانية، كما قدمت الدولة العثمانية معونة مادية وعسكرية للعراق. وفي ٢٩/ ١٠/ ١٩١٤م قصف الأسطول التركي الموانئ الروسية المطلة على البحر الأسود مما أدى إلى إعلان روسيا الحرب على تركيا، وفي ١٩١٤ / ٥/١١ م أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الدولة العثمانية، وما لبث الحلفاء الثلاثة أن وضعوا الخطط لاقتسام أملاك الدولة العثمانية في المشرق العربي بلاد الشام والعراق، وفي أوروبا، وقد استطاعت الدولة العثمانية في بداية الحرب وقف الزحف الروسي على أراضيها، وبدأت الجيوش العثمانية تتحول إلى الهجوم.

انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، بانتصار الحلفاء، وفقدت الدولة العثمانية جميع مناطقها في أوروبا، أثناء حكم الاتحاديين القصير، حيث استقلت بلغاريا واحتلت النمسا البوسنة والهر سك وضمت اليونان كريت، واحتلت إيطاليا ليبيا وبعض جزر البحر الأبيض المتوسط، وفقد الأتراك الولايات العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية في الشرق العربي والآسيوي. وبدخول الولايات المتحدة الحرب حقق الحلفاء النصر على الألمان وحلفائهم، وفي عام ١٩١٨م توفي السلطان محمد رشاد محمد الخامس، وتولى الحكم بعده أخيه محمد وحيد الدين محمد السادس، وكان الموقف الحربي عصيباً للغاية بالنسبة لألمانيا والنمسا والمجر وتركيا وبلغاريا.

أدى اعتماد الدولة العثمانية على الاستشارة الأوربية في الميادين العسكرية والمالية والتجارية، إلى فتح دواليب ومؤسسات الدولة للعناصر الأجنبية النافذة تحت شعارات الإصلاح والتحديث مما أدى إلى إسقاط الدولة في الاستدانة. [1]

---

(١) **النور اللامع في بيان الأصل الجامع**، ص ٢٠.

وكما حدث في المغرب واجه العلماء الإصلاحات العثمانية المعتمدة على الدول الأوربية واعتبروا ذلك مشروعا علمانيا خطيرا على الدولة العثمانية (دار الخلافة) والتشريع الإسلامي[1].

ختاما نخلص إلى أن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، كانت تكافح لإصلاح ذاتها والحفاظ على وجودها كدولة حديثة، تستفيد من رياح التغير والتحول في أوروبا في جميع المجالات، فقامت بإنجازات عديدة رغم الظروف المعاكسة، ولكن أعداءها لم يتركوا لها "فسحة للتنفس"، وتم العمل على استنزافها بالحروب والمؤامرات الداخلية والخارجية، حتى آخر لحظات الدولة العثمانية، وكان الاستنزاف الغربي للدولة يستهلك نسبة عظمى وصلت إلى ٩٥% من ميزانيتها في خدمة الديون والإنفاق على الجيش لحماية الدولة، وفق أرقام بداية القرن العشرين، طبعا لو نجحت الإصلاحات وذهبت في أهدافها كنا سنرى دولة عثمانية أخرى خصوصا وأنها تمتلك مقومات النهوض، ولكن القضاء على وحدة مجالها السياسي ولهذا تم تقطيع أوصال الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى بطريقة لم تكون حتى على ألمانيا، مما أدى إلى قطع الطريق على إنجازاتها السابقة وأفقدتها إمكانات البناء الموحد المتأتية من تنوع الموارد الاقتصادية في المجال الجغرافي الواسع

---

(١) عبد الرؤوف سنو،" **أثر الغرب الأوربي في حركات الإصلاحات في الدولة العثمانية**"، أطروحة دبلوم جامعة بيروت العربية ١٩٧٥.

وأدى فرض التجزئة الاستعمارية إلى تدمير المشاريع الوحدوية الكبرى التي وصلت بين أرجاء أمتنا ومنع احتمالات قيام مشاريع جديدة، كما أدى فرض الهيمنة الأجنبية الانتدابية إلى فرض التبعية للقوى الغربية المهيمنة على اقتصاديات الدولة المتفرقة التي أصبحت عاجزة عن الاكتفاء الذاتي، لقلة مواردها الناتجة عن صغر مساحات المناطق التابعة لها، بالإضافة إلى فرض نمط من التطوير الاستعماري، الذي لم يأخذ في الحسبان إلا مصالح المراكز الإمبريالية المهيمنة، ولذلك كانت جميع مظاهر التطوير متجهة لخدمة هذه المصالح الغربية فلم تؤد إلى تغيير الهياكل الاقتصادية، في دول التجزئة لصالح تنمية اقتصادية مستقلة وهو عجز يشير إليه واقع هذه البلاد بعد نهاية الانتدابات بكل وضوح، وكل ما سبق يعطي أجيالنا درسا موثقا عن أهمية الوحدة وإنجازاتها، لأن منطق الوحدة والكيان الجامع حتى مع الضعف، نموذج (الإتحاد الأوروبي فيما بعد) أفضل من منطق التجزئة والفرقة الملازم للاستسلام والتبعية، فالكيان الكبير يفرض على أصحابه منطق الدولة العظمى، الذي يقتضي الاستقلال والتميز عن بقية القوى الدولية والعمل المستمر على البقاء في المقدمة ويتمكن من ذلك بالإمكانات الكبيرة المتوفرة لديه من الاتساع الجغرافي كما نرى في الدول الكبرى اليوم .

الفصل الثاني

العلاقات المغربية العثمانية

خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

المبحث الأول

أوجه التقارب المغربي العثماني

تتشابه الظروف السياسية للدولتين العثمانية والمغربية وعلاقتهما بالقوى الأجنبية إلى حد كبير، فمنذ القرن التاسع عشر سوف تكثف الدول الأوربية الاستعمارية هجومها باتجاه البلدان والمجتمعات الإسلامية، في مختلف أنحاء العالم، وفرضت عليها أشكال نفوذها، وعمدت إلى التدخل في شؤونها وفرض الحماية والوصاية عليها أو تكبيلها بمعاهدات سياسية واقتصاديه تحت شعارات "الحرية والعدالة" و"تمدين المجتمعات الإسلامية ونزع البربرية عنها" و"الدعوة إلى حرية التجارة"[١] وقد نظرت أوربا إلى مسألة تفكيك قوى العالم الإسلامي على أنه مسألة تدخل في صميم الشرف الأوربي[٢] ونتجت عن موجة الاستعمار الأوربي ردود فعل إسلامية تمثلت في بروز فكرة الجامعة الإسلامية، التي قام مضمونها على واجب التضامن والاتحاد بين المسلمين ودولهم ضد الأطماع الاستعمارية الأوروبية وهو ما يعني جعل الإسلام من حيث هو دين نقطة التمركز والقوة[٣].

---

(١) عبد الرؤوف سنو: "**فكرة الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى**"، مجلة الاجتهاد، عدد ٢٦ – ٢٧ السنة ٧ (١٤١٥ – ١٩٩٥)، ص ٣١٩.

(٢) نفسه، ص ٣١٩ / ٣٢٠.

(٣) مصطفى الغاشي: "**فكرة الجامعة الإسلامية من خلال النور اللامع في بيان الأصل الجامع لإبراهيم السنوسي**" ضمن العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات ٢٠٠٥، ص ٧٣.

إن جدلية العلاقات المغربية العثمانية في الفترة المعاصرة قد انطلقت من فكرة الإصلاح وتطورت بعد ذلك لتستقر في ضرورة الاتحاد لمقاومة الغزو الأوربي لبلاد الإسلام[1] ذلك أن التحولات التي شهدتها أوربا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، جعلت الجانبين المغربي والعثماني يحسان بالضعف والخطر نتيجة انقلاب ميزان القوى لصالح الآخر الأوروبي مما يعني أن التعاون العسكري بينهما هو نتاج ظروف عصيبة كانا يجتازانها في صراعهما للأطماع الأوربية.[2]

إن سيادة حالة الود والسلم بين السلطتين المغربية والعثمانية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي تمثلت في المكاتبات والمراسلات والوفود والهدايا، كانت تؤشر على بداية علاقات التقارب بين الجانبين، غير أنها كانت تسير كما وصفها ابن زيدان "بين الحبو والدبيب"[3] وقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر بداية المخاطبات بين الجانبين لإقامة التمثيل الدبلوماسي وإنشاء علاقات متطورة لتحقيق التعاون بشكل أكبر

---

(١) علال الخديمي: "**المغرب والدولة العثمانية في بداية القرن العشرين**" ضمن المغارب في العهد العثماني، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤١، تنسيق عبد الرحيم الموذن، ١٩٩٥.

(٢) عبد الرحيم بنحادة: "**المغرب والباب العالي من منتصف القرن ١٦ إلى نهاية القرن ١٨** "، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث" ١٩٩٥ – ١٩٩٦، كلية الآداب بفاس مرقونة، ص ٧٦.

(٣) ابن زيدان: " **العز والصولة...**" م. س. ج ١، ص ٢٧٧.

وتعزيز التضامن الإسلامي[1] وهذا بدا واضحا في سياسية المغرب والدولة العثمانية، أيام حكم كل من عبد الحميد الثاني، والمولى الحسن الأول، إذا التقى السلطان عبد الحميد عقب جلوسه على العرش إبراهيم السنوسي، أحد تجار فاس وعلمائها ووكيل المغرب في مصر أثناء ترويج تجارته في الأستانة، وإثر ذلك اندلعت الحرب العثمانية – الروسية، فانتهز السلطان المناسبة وحمل السنوسي رسالة إلى الحسن الأول[2].

بدأت رسالة السلطان عبد الحميد الثاني بحمد الله سبحانه والصلاة والسلام على رسوله الكريم، واله وصحبه أجمعيين ثم الإشادة بالسلطان المغربي الحسن الأول، ثم تناول الهدف الحقيقي للمراسلة بين الطرفين بقوله: " هذا وإن كانت المراسلة بيننا مقطوعة، ومالكة المودة ممنوعة، إلا أن عهد المودة التي كانت بين أسلافنا، دعا إلى تجديد عهدها بين أخلافنا فالاتحاد بالدين يوجب كمال الألفة والتشابك في قهر الأعداء بسل الأسنة، فإن ما يزري بطائفة من ذوي التوحيد، فقد يزري بالأخرى، فلا مرية، ولا ترديد فيجب علينا نحن معاشر المسلمين كافة، الاتحاد والتعاضد والتناصر لدفع كيد المشركين، وإبقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين وإلا فعاقبة الأمور تؤول إلى محذور عظيم لا ينجو منه أحد من المسلمين ولو كان في أقصى البلاد ...." [3].

---

(١) معريش م. س، ص ١٨٨.

(٢) نفسه، ص ١٨٨

(٣) المنوني: "**مظاهر يقظة المغرب الحديث**"، ج ١، ص ٦٩.

إن هذه الرسالة تكشف حقيقة الموقف العثماني الثابت في العمل على إيجاد حليف إسلامي لمواجهة التحديات الأوربية المشتركة، فكان المغرب موضع الاهتمام الأبرز، وبما أن المغرب كان بدوره في حاجة إلى مثل هذا التحالف فقد كان تفاعله مع الرسالة العثمانية لا يخلو من حماس وتعاطف مع السلطنة العثمانية في محنتها، والاعتراف بالسلطان عبد الحميد خليفة وإمام للمسلمين، وهو ما عبرت عنه الرسالة الجوابية المغربية[١]، "فأما ما شرحتم من تمالك أهل الشرك ونصبهم للمسلمين الغوائل والاشتراك ودعوتهم إليه من الاتحاد على دفعهم والاشتباك فما خلت بحمد الله ضمائرنا من تلك النية والتناصر في ذات الله عندنا غاية الأمنية، والسعي في جمع الكلمة متعين على جميع أهل التوحيد...[٢].

من جهة أخرى أكد السلطان عبد الحميد موقفه الثابت من أجل التحالف الإسلامي لمواجهة الخطر الأوربي، لذلك كلف شيخ الإسلام حسن خير الله بالكتابة في هذا المعنى إلى الصدر الأعظم موسى بن أحمد وزير السلطان الحسن الأول. ومما جاء في الرسالة: "... إن مدار قوة الأمة المحمدية وصولتها على سائر الملل الردية، إنما هو اتحاد جميع أفرادها الموجودين في كرة الأرض

---

(١) الغاشي م. س. ص ٧٩.

(٢) المنوني: م. س. ص ٧١.

وتشابك الأيدي منها بالقبض ولاسيما عند تعاضد المشركين وقوة أعداء الدين، كما نشاهد وتسمعونه مما لهم في هذا الزمان من الصولة الباهرة والجولة والشدة القاهرة المؤدية بحسب المال إلى الفتك بجميع ما للأمة المحمدية من الأفراد وإن كانوا في أقصى البلاد... فبناء على هذا تحريري إلى حضرتكم ما يورث التواصل بيننا وبينكم ويقتضي الاتحاد الحقيقي معكم..." [(١)].

إن الرسالتين أكدتا العمل على ضرورة الاتحاد والتحالف لمواجهة الضغط الأوربي المشترك وتحدياته، التي تستهدف القضاء على استقلال الدولتين وسيادتهما ووحدتهما، لكن الرسالتين لم توضحا طبيعة العمل بما يخدم التحالف والاتحاد إذ بقيت هذه الاتصالات في شكل تبادل رسائل الود دون تحقيق شيء ملموس.

إن الظروف والتطورات الخطيرة ساهمت في إقناع الطرفين بضرورة إيجاد علاقات بينهما.

---

(١) ابن زيدان: م. س. ج ٢، ص ٣٦٠.

المحور الأول

نداء الجامعة الإسلامية وأثره على المغرب

أولا: الجامعة الإسلامية:

شهدت الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين، تغييرات وتطورات جذرية، اتسمت بظهور تيارات فكرية استهدفت إصلاح أوضاع المسلمين المتدهورة على مستوى كافة الأصعدة، في الوقت الذي كان فيه الغرب قد دخل مرحلة التفوق الحضاري من أبوابه الواسعة، الأمر الذي أدى الى فتح المجال أمام السيطرة الاستعمارية بوسائلها المختلفة؛ لتقسيم مناطق العالم الإسلامي إلى مناطق نفوذ، مستغلة ذلك الضعف الذي دب في أوصال الدولة العثمانية التي لم تعد قادرة على حماية الولايات المنضوية تحت لوائها.

مثّلت الجامعة الإسلامية أحد أهم تلك التيارات الفكرية التي شغلت ولا تزال تشغل بال المفكرين والسياسيين الذين كتبوا عنها بشكل عام أو خاص، وقد كثرت الآراء حول هذا التيار وتنّوعت بتنوع المفكرين في تلك الحقبة الزمنية، بل وفي الفترة التي تلتها .ذلك أن كل منهم أبدى وجهة نظر من زاويته الخاصة، مستندا في ذلك على مرجعيته الدينية والاجتماعية وحتى السياسية.

فكانت بذلك مجالا للتجاذب والمواقف المؤيدة والرافضة بين أرباب الفكر والقلم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ خاصة أمام الأفكار الجديدة التي أخذت تتبلور بعد ظهورها بشكل طفيف في ذات القرن، والتي تمثلت في فكرة القومية العربية التي أخذ أصحابها ينادون بها كبديل للجامعة الإسلامية .الأمر الذي دفع بالغرب الاستعماري إلى تزكية تلك النّعرة لدى أولئك الناقمين ومن ثم تكثيف الجهود في سبيل القضاء على هذه الرابطة التضامنية الجامعة لكلمة المسلمين.

لقد كان الواقع الإسلامي المرير بمثابة الحاضنة التي ولدت فيها الجامعة الإسلامية كفكرة انبرى لقيادتها ثلة من المفكرين يتقدمهم السيد "جمال الدين الأفغاني"، والذي يعتبر في نظر من أنصفه أحد أهم أعلام الحركة الإصلاحية خلال القرن التاسع عشر، فضلا عن كونه الأب الروحي للجامعة الإسلامية، فقد كان أول من دعا إليها وسعى لتحقيقها من خلال جملة من المبادئ والأسس . و لم تدخل هذه الفكرة إلى معترك السياسة الدولية إلا في عهد " السلطان عبد الحميد الثاني" سلطان الدولة العثمانية الذي تبناها وأوجد من أجل تحقيقها مجموعة من الوسائل، محاولة منه لحفظ الدولة العثمانية المتداعية للانهيار، وتحريك الرأي العام الإسلامي وتأليبه ضد الاحتلال الأجنبي.

فكرة الجامعة الإسلامية:

إن فكرة الجامعة الإسلامية في الأساس فكرة جمال الدين الأفغاني التي كان ينادي بها من أجل توحيد الشعوب الإسلامية لا توحيد الحكام، فقام السلطان عبد الحميد بتبني هذه الفكرة لتجميع الشعوب، تحت راية واحدة وهي الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد، وترتكز على دعوة المسلمين فيما بينهم لإصلاح أحوالهم ولمواجهة موجات الاستعمار الأوروبي، حيث تكون الدولة مبنية على الشورى والانتخاب والمطالبة بإصلاح أحوال المسلمين الاجتماعية والاقتصادية فقام السلطان عبد الحميد بتقريب جمال الدين الأفغاني إليه لإنجاح فكرة الجامعة الإسلامية.

يعتقد أن السلطان عبد الحميد الثاني تبنى فكرة الجامعة الإسلامية، بعد أن تبنى أفكار أبرز دعاة العالم الإسلامي حينها ممن حمل هذا المشروع وهم: نامق كمال(١) في المجتمع التركي وجمال الدين الأفغاني(٢)، ومحمد عبده(٣) في العالمين العربي والإسلامي(٤) وأخذ السلطان عبد الحميد الثاني، على عاتقه تنفيذ هذه الفكرة عملياً. بغض النظر عن أهدافه الأخرى التي تسعى إلى تثبيت حكمه وحكم بني عثمان والتي تعتبر هدفه الأساس.

---

(١) **محمد نامق كمال:** ولد في ٢١ ديسمبر عام ١٨٤٠م في تاكير داغ—وتوفي في ٢ ديسمبر عام ١٨٨٨ بجزيرة كريت، وهو أديب تركي مشهور، وصحفي، ورجل دولة، كما أنه شاعر من رواد القومية التركية وينتمي لحركة العثمانيين الشباب.

(٢) **محمد جمال الدين بن السيد الأفغاني** الأسد آبادي (١٨٣٨–١٨٩٧) من أعلام ورواد النهضة الإسلامية وموقظ الشرق، مر بالأزهر وتتلمذ على يده العديد من أعلام النهضة الفكرية المعاصرة، وأصدر بالاشتراك مع محمد عبده مجلة العروة الوثقى التي اطلعت بمهام التجديد الفكري وكانت لسان أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومن جايلهم ممن كان مهجوسا القضايا الفكرية والسياسية التي تهم المشرق الإسلامي، استقر به المقام في الباب العالي مقربا من عبد الحميد الثاني وبها وافته المنية. للإطلاع على إسهام الأفغاني ينظر "جمال الدين الأفغاني. . موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام" لمحمد عمارة، دار الشروق، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨.

(٣) **محمد عبده** (١٢٦٦هـ— ١٣٢٣هـ/١٨٤٩م— ١٩٠٥م) عالم دين وفقيه ومجدد إسلامي مصري، يعد أحد رموز التجديد في الفقه الإسلامي ومن دعاة النهضة والإصلاح في العالم العربي والإسلامي، ساهم بعد التقائه بأستاذه جمال الدين الأفغاني في إنشاء حركة فكرية تجديدية إسلامية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تهدف إلى القضاء على الجمود الفكري والحضاري وإعادة إحياء الأمة الإسلامية لتواكب متطلبات العصر.

(٤) عبد العزيز الشناوي، "**الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**"، ج ٣، ص. ١٨٢–١٨٦.

بدأت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من خلال عدد من المفكرين المسلمين الذين دعوا إلى وحدة المسلمين في كفاحهم ضد الغزاة وقيام نهضة حقيقية في كل الميادين، تعتمد مبادئ الإسلام والعلم الحديث والتربية المعاصرة والتجديد في مختلف جوانب الحياة وكان أبرز هؤلاء: جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، ومحمد رشيد رضا، وعبد الرحمن الكواكبي، والطهطاوي وغيرهم[1].

لقد وجدت الدولة العثمانية في فكرة الجامعة الإسلامية[2] آلية ووسيلة من أجل التفاف المسلمون من شتى الأقطار حولها لمواجهة الاتجاهات القومية داخل السلطنة والأطماع الاستعمارية الأوروبية. كما أن فكرة الجامعة الإسلامية لم تكن ضرورة عثمانية فقط بل ضرورة مشتركة بين دول إسلامية أخرى ومن بينها المغرب بدوره خلال فترة حكم الحسن الأول، ١٨٧٣-١٨٩٤م، حيث كانت ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية تزداد صعوبة وخطراً[3].

---

(١) محمد جلال كشك، "**القومية والغزو الفكري**"، الكويت، مكتبة الأمل، د. ت، ص. ١٩٢.

(٣) مصطفى الغاشي: "**فكرة الجامعة الإسلامية من خلال النور اللامع في بيان الأصل الجامع لإبراهيم السنوسي**"، ضمن العثمانيون في المغارب، من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات ٢٠٠٥، ص ٧٤.

كانت الجامعة الإسلامية تعني بمعناها الشامل ومفهومها العام الشعور بالوحدة العامة والعروة الوثقى التي لا انفصام لها[1]، بين جميع المؤمنين في العمران الإسلامي، إذ كانت هذه الدعوة " الجامعة الإسلامية" تهدف إلى إعادة وحدة المسلمين، التي كانوا عليها في بداية الإسلام، فالبعد الديني إذن ليس جديدا ولكن أضيفت إليه في نهاية القرن التاسع عشر شحنة سياسية[2]. ذلك أن فقدان الدولة العثمانية لقبرص "١٨٧٨" والبلاد التونسية "١٨٨١" ومصر "١٨٨٢" تطلب إيديولوجية سياسية وإجراءات عملية لمواجهة التدخل السياسي والعسكري والاقتصادي والتبشيري لأوروبا، ومن ذلك المنطلق، فإن فكرة الجامعة الإسلامية كانت بالأساس سياسة دفاعية تهدف بالدرجة أولى إلى انتشال المسلمين من الهيمنة الأجنبية بواسطة توحيدهم، فليس غريبا أن يتزامن ظهورها في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر مع استيلاء العديد من القوى الأوروبية على جملة من الأقطار الإسلامية بل وتهيؤها لبسط نفوذها على البقية الباقية منها،[3]

---

(١) في إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لا إكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغي، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم﴾ سورة البقرة الآية ٢٥٥.

(٢) التليلي العجيلي: "**صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي، ١٨٧٦ / ١٩١٨**" كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، دار الجنوب للنشر، الطبعة الأولى تونس ٢٠٠٥، ص ٩١.

(٣) نفسه، ص ٩٢.

بحيث في هذه الفترة بالذات سوف نجد أثر التواصل والمخاطبة من أجل فتح قناة للتمثيل الدبلوماسي، وتشكيل علاقة مترابطة ومتطورة لتحقيق التواصل وتعزيز التعاون بشكل أكبر يضمن التلاحم الإسلامي، والوقوف كالجسد الواحد أمام الغرب الذي شحذ كل الوسائل للسيطرة على بلدان العا لم الإسلامي بمختلف دوله، سواء المنتمية للخلافة العثمانية أو تلك التي لم تكن منضوية تحت لوائها كالمغرب الأقصى.

هذا التواصل والتقارب بدا واضحا في سياسة المغرب والعثمانيين أيام حكم كل من عبد الحميد الثاني والمولى الحسن الأول[١] إذ التقى السلطان عبد الحميد عقب جلوسه على العرش سيدي إبراهيم السنوسي، أحد تجار فاس وعلمائها ووكيل المغرب في مصر أثناء ترويج تجارته في الآستانة، وإثر ذلك اندلعت الحرب العثمانية ـــ الروسية، فانتهز السلطان المناسبة وحمّل السنوسي رسالة إلى الحسن الأول[٢]. هذه الرسالة تكشف حقيقة الموقف العثماني الثابت في العمل على إيجاد حليف إسلامي لمواجهة التحديات الأوروبية المشتركة، فكان المغرب موضع الاهتمام الأبرز وبما أن المغرب كان بدوره في حاجة إلى مثل هذا التحالف فقد كان تفاعله مع الرسالة العثمانية، لا يخلو من حماس

---

(١) مصطفى الغاشي: "**فكرة الجامعة الإسلامية من خلال النور اللامع في بيان الأصل الجامع لإبراهيم السنوسي**"، ضمن العثمانيون في المغارب، من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، م. س. ص ٧٤.

(٢) معريش محمد العربي، "**المغرب الأقصى**"، م. س. ص ١٨٨

وتعاطف مع السلطنة العثمانية في محنتها، والاعتراف بالسلطان عبد الحميد خليفة وإماما للمسلمين، وهو ما عبّرت عنه الرسالة الجوابية المغربية[1]: "فأما ما شرحتم من تمالك أهل الشرك ونصبهم للمسلمين الغوائل والأشراك، ودعوتم إليه من الاتحاد على دفعهم والاشتباك؛ فما خلت بحمد الله ضمائرنا من تلك النية والتناصر في ذات الله عندنا غاية الأمنية، والسعي في جمع الكلمة متعين على جميع أهل التوحيد..."[2]. هذا الجواب هو إظهار للتجاوب بين المغرب الأقصى، وإسطنبول من أجل الوحدة والتعاون لصد الخطر الذي كان قد أطل برأسه وظهرت خططه وتحالفاته واتفاقياته لاقتسام التركة واستنزاف الخيرات أمام ضعف العالم الإسلامي وكثرة أمراضه الداخلية وتخلفه عن ركب الحضارة والحداثة.

---

(١) الغاشي: م. س. ص ٧٩.

(٢) المنوني محمد: "**مظاهر يقظة المغرب الحديث**"، ج ١، ص ٧١ - ٧٤.

إن الرسالتين تظهران الرغبة على العمل من أجل الاتحاد والتحالف لمواجهة الضغط الأوربي المشترك وتحدياته التي تستهدف القضاء على استقلال الدولتين وسيادتهما ووحدتهما، لكن الرسالتين لم توضحا طبيعة العمل بما يخدم التحالف والاتحاد، إذ بقيت هذه الاتصالات في شكل تبادل رسائل الود دون تحقيق شيء ملموس، وتعزى أسباب ذلك ـــ حسب عبد الهادي التازي. إلى مشاكل الحدود بين الجانبين، الجزائر العثمانية والمغرب، خلال القرون الثلاثة الماضية وعدم رغبة المغرب في إقامة علاقات مع دولة ضعيفة تضيف إليه أعباء أخرى، فضلا عن ضغوطات البعثات الدبلوماسية الأوربية في عدم السماح للمغرب بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسطنبول[(١)].

إلا أن الظرفية الصعبة والتحديات الخارجية الضاغطة كانت أكبر من رسائل المجاملة والاحترام والتقدير، بحيث ستتم المبادرة وتطوير العلاقة إلا ما هو أكبر من ذلك، إذ بادر مولاي الحسن عقب مؤتمر مدريد ١٨٨٠ إلى إرسال بعثة برئاسة العربي بريشة التطواني إلى السلطان عبد الحميد الثاني، الذي خصص له استقبالا حافلا. ويقال إن الجانبين اتفقا على تبادل التمثيل الدبلوماسي، فرشح الأمير محي الدين الجزائري لتمثيل الدولة العثمانية، والفقيه إبراهيم السنوسي الفاسي لتمثيل المغرب. لكن هذه المحاولة أقبرت في مهدها نتيجة لمعارضة فرنسا[(٢)].

---

(١) التازي عبد الهادي: "**التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى الآن**"، ج ١٠، مطابع فضالة، المحمدية ١٩٨٦، ص ١٧٠ - ١٧٢.

(٢) الخديمي علال: "**المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ١٨٥١ – ١٩٤٧ دراسات في تاريخ العلاقات الدولية**" إفريقيا الشرق ٢٠٠٦، ص ١٤٧.

ورغم هذا التعثر الذي كان محط مراقبة وتخابر ومحاولة إجهاض أي تعاون أو تقارب من طرف الدول الاستعمارية على رأسها فرنسا، نجد أن في عام ١٩٠١ كان المغرب من المساهمين في مشروع بناء "سكة الحجاز" بما مقدراه خمسمائة ألف درهم، وكانت فرصة مواتية لتحقيق الاتصال بين العاهلين المولى عبد العزيز وعبد الحميد الثاني.[١]

ونجد أيضًا وجها من أوجه العلاقة بين البلدين قدوم بعثة عسكرية عثمانية أواخر ١٩٠٩ بحيث استطاعت هذه البعثة أن تحشد عدد من الشباب المغربي المؤيد للجامعة الإسلامية، وهناك إشارات على وجود تنظيم في المغرب يؤيد هذا الاتجاه فقد ذكر المراسلون الصحفيون الألمان أن أفراد ذلك التنظيم وصل إلى أحد عشر ألف عضو سنة ١٩١١[٢]. هذه البعثة سيكون لها مهام عديدة منها ثلاث مهام مستعجلة حسب الأوامر العثمانية:

---

(١) المنوني محمد، "**نماذج من ارتباط المغرب بالمشرق في مطالع القرن العشرين انطلاقا من وثائق غير منشورة**"، مجلة دار النيابة، السنة الأولى، العدد الثاني، سنة ١٩٨٤ ص ٦.

(٢) التازي عبد الهادي، "**التاريخ الدبلوماسي للمغرب...**"، م. س. ص١٧٦.

الأولى تتمثل في إرسال البعثة إلى المغرب، والثانية في إرسال وكلاء للحث على الجهاد بين القبائل المغربية، وتأسيس صحيفة عربية ألمانية في المغرب، والثالثة التحضير لانتفاضة كبيرة ضد الفرنسيين، قبل أن يتمكنوا من فرض سيطرتهم على المغرب. كما تم العمل على إثارة المقاومة والتحريض عليها في مناطق واسعة ضد الاختراق الفرنسي، هذا الأخير الذي سيعمل على تطويق العاصمة فاس في ماي ١٩١١، وحدد موعد المقاومة في يونيو من نفس السنة.[١]

ومع بداية القرن العشرين، ازدادت الاتصالات بين المشرق والمغرب، في إطار حركة الجامعة الإسلامية. التي كانت تهدف إلى مقاومة الغزو الاستعماري. وكانت الحجاز ملتقى الوفود ومنطلق تأثيرات الفعاليات المتنوعة للدول الإسلامية، التي أسست لها في المدينة المنورة جامعة سمتها "الجامعة الإسلامية"[٢] بحيث جعلت منها الدولة العثمانية إيديولوجية كخيار استراتيجي لتوحيد المسلمين حولها والاستفادة منهم ودفع الأخطار التي تهددها، لذلك إضافة إلى الدول نجد أن الوطنيين وزعماء الإصلاح، ودعاة النهضة، ورموز الحركة السلفية، الذين استبشروا خيرا بهذه الدعوة وعلقوا عليها أمالاً كبيرة خصوصًا أن إسطنبول أصبحت قبلة لهم ومكانا للدفاع على قضايا أوطانهم، وإثارة قضية استقلال بلدانهم وليس الجزائريين والتونسيين فقط أو غيرهم،

---

(١) داهش علي: "الموقف الفرنسي من محاولات التحالف المغربي – العثماني ١٨٧٦ / ١٩١٢، " جامعة الموصل كلية الآداب، العراق، مجلة التاريخ العربي، العدد ٥٦.

(٢) الخديمي علال: "**المغرب في مواجهة التحديات الخارجية**....." م. س. ص ١٥١.

وإنما نجد المغاربة في نموذج محمد العتابي أحد علماء القرويين وأحد كتاب الحكومة الشريفة الذي غادر مراكش سنة ١٩١٣م، ودخل الآستانة سنة ١٩١٥ بحيث أستقبل بها من طرف علي باشا، وقابل بعد ذلك الخليفة محمد رشاد الخامس[١]. ومن التجليات المجتمعية على صدى الجامعة الإسلامية، والعمل على نشر دعايتها برغم أن المغرب لم يكن تحت السيادة المباشرة للدولة العثمانية، نجد جريدة الحق[٢] التي حملت على الوجود الفرنسي بالمغرب[٣]، مساهمة بذلك في الدعاية للجامعة الإسلامية والحث على التفاف ومساندة ودعم سكان شمال إفريقيا حول الدولة العثمانية، وكانت هذه الدعاية والتعبئة في إطار أهداف جمعية الاتحاد المغربي، فالتقت بذلك مع جريدة المؤيد للشيخ علي يوسف.

وفي إطار الحملة الإعلامية، فإن شيخ الإسلام العثماني صرح لجريدة الشباب التركي ليوم ٢٦ نوفمبر ١٩١٤ بأن كل المسلمين مدعوين إلى الجهاد المقدس ضد أعداء الإسلام الذين أثبتوا على حد قوله عداوتهم بمهاجمتهم لمقر الخلافة منهيا تصريحه بقوله: "إن الخليفة يأمركم بالجهاد المقدس"

---

(١) التليلي العجيلي، "**صدى حركة الجامعة الإسلامية...**". م. س. ص ١٩٧.

(٢) جريدة سياسية تجارية أسبوعية، صدر عددها الأول بطنجة يوم ٨ / ١ / ١٩١١» بدت عليها ميولات إسبانية الأمر الذي دفعها عند استيلاء الفرنسين على المغرب إلى حث أهاليه على الثورة على الاحتلال تجاوز إشعاعها طنجة وشمال المغرب لتصل – عبر البريد – إلى مدن الوسط وخاصة فاس الأمر الذي أزعج سلطات الاحتلال الفرنسي فبادرت بتاريخ ٣ / ٩ / ١٩١٢ إلى إيقاف مديرها حمد رفعت ومحمود زكي حيث مثل المصريان المذكوران أمام مجلس الحرب بالرباط وصدرت ضدهما أحكام.

(٣) الكتاني زين العابدين: "**الصحافة المغربية نشأتها وتطورها**"، نشر وزارة الأنباء، ج ١، ص ١٧١ ١٧٢.

كما أنه في إطار الحملة المذكورة طلب إلى الأئمة والخطباء الترويج للفتوى التي أصدرها شيخ الإسلام داخل المساجد وبين المصلين والدعاء على المنابر بالنصر لجيوش الإسلام، بالنسبة للمغرب فقد تم تعيين بدبو باشا Bedbon Pachaالذي سيتحول من سكوتاري Scutari إلى الجزيرة، بحيث سيلتقي بلجنة هناك يستشيرها فيما يتعلق بالخطة اللازمة إتباعها قصد تنظيم ثورة ونشر الفتوى في المغرب[١]. هاته الحركية الكبيرة لنشر الفكرة والعمل على إشاعتها والترويج لها بكل الوسائل كانت تختلف الاستجابة لها والصدى والتأثير من بلد إلى آخر، حسب الظروف الداخلية والأوضاع السياسية لكل بلد، واختلاف الوقع كان مرجعه محاولة القوى الاستعمارية الضغط من أجل إفشال محاولة الوحدة والتضامن والتقارب كما سنرى كيف عملت فرنسا على محاربة هذا التقارب، بحيث نجد بخلاف ما وقع في تونس والجزائر من إثارة لرموز الدين من أجل إعلانهم الولاء لفرنسا، نجد أن المقيم العام الجنرال ليوطي لم يقم بنفس السياسة في المغرب، معتبرا أن المغرب وعلمائه لا يفترض فيهم الولاء للسلطان العثماني، الأمر الذي من شأنه أن يمس ــ حسب نظره ــبمصداقية السلطان مولاي يوسف "الزعيم الروحي الوحيد" على حد قوله المعترف به في المغرب[٢].

لقد أكد ليوطي على أنه خلافا لكل من الجزائر وتونس ومصر فإن المسألة ليست مطروحة إطلاقا في المغرب الأقصى.

---

(١) التليلي العجيلي، "**صدى حركة الجامعة الإسلامية...**"، م. س. ص ٢٣٩.

(٢) نفسه، ص ٣٥١.

ذلك أن البلدان المذكورة عرفت على حد قوله "الخضوع الروحي" للسلطان العثماني، وبقيت طويلا على ولائها له بل إن بعضها كما هو الشأن مثلا بالنسبة لمصر لا يزال كذلك، كما أن الجزائريين حافظوا على علاقات كانت أحيانا وطيدة مع رعايا الدولة العثمانية، في حين أن المغرب الأقصى خلافا لذلك بدا دائما متجاهلا في تصلب لا لين فيه لسلاطين القسطنطينية الذين ليسوا من الأشراف فضلا عن عدم اعترافهم بالنفوذ الروحي لسلطان المغرب[١]. وتحت الخصوصية الدينية للمغرب وتستر وراء اسم سلطان المغرب، سنجد ليوطي يريد من المغرب قطبا دينيا يشع بنفوذه الروحي على البلدان المجاورة، ذلك أنه كان يرغب في إيجاد خلافة منفصلة عن تلك الموجودة في المشرق تجمع تحتها على حد قوله مسلمي شمال إفريقيا، قد أبدى معارضته الشديدة لمشروع خلافة لا تخضع للنفوذ الفرنسي كخلافة شريف مكة[٢]. تندرج مخاوف ليوطي هذه في إطار الصراع الفرنسي البريطاني على النفوذ الروحي للعالم الإسلامي.

---

(١) نفسه، ص ٣٥٢.

(٢) نفسه، ص ٤٠٨.

لكنّها ظلت أمرا نظريا إلى أن تبناها السلطان" عبد الحميد الثاني"الذي اتخذها سياسة رسمية للدولة العثمانية أواخر القرن ١٩ م، وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي بشكل عام والدولة العثمانية بشكل خاص في أمس الحاجة إلى مثل هذه المشاريع لتجاوز تلك التحديات الداخلية والخارجية، فكانت فرصة حصلت عليها الشعوب الإسلامية للنّجاة والتخلص من السيطرة الأجنبية. وقد نجح السلطان من خلالها بالحصول على تأييد تلك الشعوب له فاستطاع بذلك تهديد النفوذ الأوروبي في المناطق العثمانية والإسلامية الخاضعة للسيطرة الأوروبية. وقد وجد السلطان عبد الحميد الثاني، في الجامعة الإسلامية خير علاج لمواجهة خصومه، لذلك انتهج سياسة إسلامية داخلية وخارجية، فأما على المستوى الداخلي فقد أخذت بعدا روحيا حثّ من خلاله السلطان على الالتزام بالشريعة الإسلامية بدل الجنوح في اتجاه التغريب بدعوى الإصلاح والتقدم، أما على المستوى الخارجي فقد أخذ بعدا سياسيا دعا من خلاله إلى تحفيز كل الشعوب العثمانية والإسلامية للالتفاف حول الخلافة والاستعداد لرفع لواء الجهاد ضد المطامع الأجنبية .

وعلى ضوء تلك السياسة لجأ إلى التقرب من الشخصيات الدينية والسياسية كنوع من التنفيذ العملي لهذه السياسة، حيث كانت تتنقل بين الأقطار الإسلامية فتزرع بذور الجامعة الإسلامية، وتحثهم على ضرورة الاتحاد تحت راية الخلافة العثمانية بصفتها ممثل المسلمين.

ثانيا: تفاعل النخبة والمجتمع المغربي مع نداء الجامعة الإسلامية.

- تفاعل السلطة والمجتمع :

لقد عرفت دول المشرق والمغرب الإسلاميين، مع مطلع القرن ٢٠ م، اتصالات مستمرة، لاسيما مع ظهور حركة النهضة الحديثة بالشرق الإسلامي التي رافقها قيام بعض التجمعات ذات الطابع الوطني مثل " الحزب الوطني" و"حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية" في مصر وجمعية " الوطن التركي" و"جمعية الاتحاد والترقي" في تركيا، وقد انتقل تأثير هذه الحركات إلى المغرب عبر الصحافة، وبواسطة الحجاج والتجار، وبعض الوافدين من المشرق، ممن كان لهم ارتباط بالجامعة الإسلامية أو بحزب الاتحاد والترقي. وبواسطة هؤلاء انتقلت أفكار ومبادئ الجامعة الإسلامية، التي كانت تدعو إلى ضرورة التوحد لمقاومة المستعمر، وتبناها عدد من السلفيين المغاربة، وأصبحوا من دعاة التعاون والارتباط مع الشرق، منهم الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، الذي كان يلح على ضرورة التنسيق مع أعضاء حركة النهضة فيما كان ينبغي القيام به من إصلاحات في المغرب، خاصة في الميدان العسكري، والاستعانة بخبرة مصر وتركيا في هذا المجال.

وقد أصبحت هذه النقطة حجر الزاوية في علاقة النخبة المغربية بالمخزن، فكانت من بين عوامل عزل السلطان عبد العزيز، وأحد شروط مبايعة أخيه المولى عبد الحفيظ سنة ١٩٠٧، كما هو مثبت في نص بيعة ممثلي فاس، الذي حرره الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، والذي ينص في أحد بنوده على أنه إن دعت الضرورة إلى اتحاد أو تعاضد فليكن مع إخواننا المسلمين كآل عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة(١). واقترنت هذه البيعة بالتزامات من السلطان عبد الحفيظ، الذي عبر عن تجاوبه مع أماني مبايعيه، بالنظر في مصالح المسلمين، والدفاع عنهم، وإخراج العدو من ثغورهم، وظهرت من خلال تبنيه للجهاد، وتحمسه للتعاون مع الجامعة الإسلامية. وكان أول اتصال له مع الدولة العثمانية، حين أرسل الحاج العربي بريشة التطواني للآستانة، ليتدارس مع المسؤولين بها موضوع الجامعة، وبحث إمكانية، وإيجاد صيغة إسلامية، لضمان عدم الاعتراف بالإصلاحات الفرنسية في المغرب. كما هيأ لإجراء إصلاحات عسكرية في الداخل بالتخلي عن البعثة العسكرية الفرنسية وتعويضها بمدربين أتراك.

---

(١) ع. ابن زيدان، إتحاف، ج ١، ص. ٤٥٢ ،

وفي مقابل فشل كل إمكانيات التعاون الرسمي بين المغرب والدولة العثمانية نشطت وسائل التضامن الشعبي، ولعبت حركة " تركيا الفتاة" دورا رئيسيا في سد هذا الفراغ، حيث أصبح لأعضائها منذ نهاية القرن ١٩[١] نشاط مكثف في شمال إفريقيا، وكون هؤلاء فروعا لحركتهم في المغرب، منها تنظيم " الشبان المغاربة" و"الاتحاد المغاربي" اللذين انخرط فيهما تونسيون وجزائريون ومصريون، وكان من أهداف هذين التنظيمين تنمية الشعور الوطني لدى الشباب المغاربة ودعم الجيش المغربي إن ما يجب التأكيد عليه في هذا السياق هو تأكيدات الجنرال ليوطي -المقيم العام الفرنسي بالمغرب- في العديد من المناسبات حول موضوع الخلافة أو كما يسميه بالخصوصيات الدينية للمغرب الأقصى مقارنة له ببقية بلدان المغرب العربي.

ذلك أنه خلافا لما وقع في كل من الجزائر وتونس من إثارة فيهما لرموز الدين " الحضري" و" الشعبي" للإعلان عن ولائهم لفرنسا، اعتبر ليوطي أنه لا داعي وجود ولاء فيه للسلطان العثماني، الأمر الذي من شأنه أن يمس-حسب نظره- بمصداقية السلطان مولاي يوسف "الزعيم الروحي الوحيد" على حد قوله- المعترف به في "إسلام المغرب"[٢].

---

(١) نقلت جريدة " **التركي**" رواية لمسافر تركي قام برحلة استطلاعية إلى المغرب سنة ١٨٩٧، ويبدو أنه أحد أعضاء حركة "تركيا الفتاة"، جاء في مهمة خاصة إلى المغرب، تهدف إلى الإطلاع على أحواله، وكشف عن ذلك من خلال حديثه عن الوضع السيئ للجيش المغربي، كما استرعى انتباهه التدخل الأجنبي في شؤونه، وتصرفات الإنجليز والأمريكيين والفرنسيين والأسبان والإيطاليين في البلاد. (Archives marocaines, ١٩٠٥, t. ٣ pp. ١٥٦- ١٥٧).

(٢) التليلي العجيلي: م. س. ص ٣٥١.

لقد أكد ليوطي على أنه -خلافا لكل من الجزائر وتونس ومصر- فإن المسألة ليست مطروحة إطلاقا في المغرب. ذلك أن البلدان المذكورة عرفت -على حد قوله- " الخضوع الروحي" للسلطان العثماني، وبقيت طويلا على ولائها له، وفي نظره أيضًا أن سلطان المغرب هو الممثل الحقيقي للإسلام في العالم" باعتباره" ينحدر من سلالة الرسول[١].

لقد أكد ليوطي، انطلاقا من احتكاكه بقبائل المغرب الأقصى أن هذه الأخيرة رغم ما تبديه إداريا من نزعة وجنوح نحو "الاستقلال عن السلطان، فإنها كانت دائما متشبثة به كليا فيما يتعلق "بسيادته الروحية" وهو شعور متأصل بحيث لا يمكن لأي مغربي أن يعتبر مصير الإسلام مرتبطا بسلطان القسطنطينية، لذلك فإنه باتفاق تام مع السلطان المغرب نفسه، ومع أبرز شخصيات البلاد قرر ليوطي التقليل من الحديث عن "حرب تركيا" في عدم اكتراث تام من شأنه -حسب تقديره- أن يقنع الأهالي، بأن دخول "تركيا" الحرب لا يغير شيئا من حظوظ الحلفاء في النصر، كل ذلك مع إلحاحه على ضرورة التفطن إلى المساعي الألمانية، وخصوصا منها التركية التي قد تعمد إلى السلطان السابق -عبد العزيز- في مواجهتها للسلطان مولاي يوسف، خصوصا وأن بعض الإشاعات آنذاك تحدثت عن تلقي مولاي عبد العزيز لوعود من سلطان القسطنطينية تقضي بدعمه ماديا وإعانته على استعادة عرشه[٢].

(١) نفسه، ص ٣٥٢.

(٢) نفسه، ص ٣٥٣.

كان دفاع ليوطي حول خصوصيات المغرب، بل عمله على جعله قطبا دينيا يشع بنفوذه على البلدان المجاورة له حتى ولو عجز عن الحد م نفوذ قطب الخلافة العثمانية في المشرق:

ذلك أن ليوطي الراغب في إيجاد خلافة في المغرب منفصلة عن تلك الموجودة في المشرق تجمع تحتها -على حد قوله -مسلمي شمال إفريقيا قد أبدى معارضته الشديدة، لمشروع خلافة لا تخضع مباشرة للنفوذ الفرنسي كخلافة شريف مكة، معتبرا أن الإعلان عن ذلك في المستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا سيكون أسوأ الحلول.

فلقد ذهب إلى القول بأنه -باستثناء بعض المثقفين الذين كانوا على صلات وثيقة بمسلمي كل من مصر وسوريا- فإن دعاية الجامعة الإسلامية، التي كان لها بعض التأثير في كل من الجزائر وتونس اللتين كانتا في وقت ما خاضعتين للنفوذ العثماني، فإنها لم يكن لها في المقابل أي تأثير في المغرب الأقصى، لا لشيء حسب رأيه -سوى التناقض الصارخ بين منبعها (الجامعة الإسلامية) وهدفها !! في إشارة منه إلى أن الأصل "الأعجمي" للأتراك يحول دون نجاح دعاية الجامعة الإسلامية.

أما بالنسبة إلى شريف مكة، فإن ميزاته الدينية ستمثل - بالنسبة إليه - الورقة الرابحة وبالتالي فإن الخلافة ستتدعم وستزداد نقاوة وإشعاعا، بتجاوزها للمعوقات التي كانت تشلها وهي في القسطنطينية، وبذلك يستعيد - على حد قوله- " الإسلام الشرقي" عافيته ومرونته ويتأقلم مع طموحات معتنقيه وآنذاك تصبح الخلافة -بالفعل- أداة توحيد للأهالي في وجه الأجنبي، وبذلك فإنه بعد تحطيم القوة التركية وشبح الجامعة الإسلامية نكون -على حد قول ليوطي- قد أوجدنا بأنفسنا قوة مرهوبة الجانب، كان بالإمكان أن لا نهتم بأخطارها لو كان لفرنسا نفوذ قوى في مكة يمكنها من تجنبها[1] تندرج مخاوف ليوطي في إطار التنافس الفرنسي- البريطاني على السيطرة على "المركز الروحي" للعالم الإسلامي.

لقد نفى ليوطي كل إمكانية تعايش متوازن لنفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في مكة لتفوق الحضور الإنجليزي بها. لذلك اعتبر مساعي فرنسا لمساعدة شريف مكة لأن يكون خليفة المسلمين، ستكون لها أسوأ العواقب في المستعمرات الفرنسية، وهي كلها اعتبارات جعلته ينتهي إلى القول بأن العمل على إحلال شريف مكة كخليفة محل سلطان القسطنطينية، ستفهم في المغرب

---

(١) نفسه، ص ٤٠٩.

كدليل ارتياب من سلطانه الذي أثبت ولاءه لفرنسا بأدلة قاطعة، بحيث سيؤدي ذلك إلى استنتاج مفاده تخلي فرنسا لصالح بريطانيا حتى تستغل سياستها الإسلامية، وبذلك تتضرر هيبة فرنسا والأمن الذي ينعم به سكان المغرب في ظل السياسة الفرنسية.

ومن هذا يتبين أن ليوطي كان يسعى لإبراز الخصوصية الدينية للمغرب مقارنة مع باقي دول شمال إفريقيا، كان يهدف إلى فصل المغرب عن المشرق على مستوى الخلافة بإيجاده لخلافة في المغرب يعتقد أنها تملك كل مقومات الوجود: فهي -من حيث المكان- توجد داخل المستعمرات الفرنسية في المنطقة، بحيث لا سبيل إلى الخشية من خروجها عن تلك الدائرة، الأمر الذي يضمن لفرنسا " تمتيع" رعاياها بخلافة منهم وإليهم. !!

- كما أنها من حيث المقومات -تستجيب بالنسبة إلى السلطان المغرب - إلى كل الشروط الواجب توفرها في الخليفة من حيث " أصله القرشي" وبيعة المسلمين له، وما يتمتع به -بين رعاياه- من وجاهة وتقديس[1].

لذلك فلا غرابة -انطلاقا من ذلك المفهوم الإقليمي للخلافة -أن تركز أغلب بيانات رموز الدين في المغرب آنذاك، وأن تتفق على أمرين هامين جدا:

---

(١) نفسه، ص ٤١٠.

أولهما: إنكار شرعية خلافة بني عثمان لاعتبارات من أهمها:

افتقارهم للنسب القريشي: فقد ذهب الجمهور من الفقهاء -اعتماد على قوله صلى الله عليه وسلم " الأئمة من قريش" إلى اشتراط القرشية في الخلافة. وتبعا لذلك فإن الخلافة العثمانية أخلت -في نظرهم- بالركن الأساسي في شرعية المؤسسة لأن "الأتراك" أعاجم، ولا يمكن " للخلافة أن تبقى بيد أعجمي ... إذ يجب على الخليفة أن يكون من ذرية الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو شرط من شروط الخلافة، وبدونه لا تجوز تلك الخلافة والخليفة العثماني " محمد الخامس ليست خلافته بقرشية، ولا هو من تلك النسبة الهاشمية.

لقد وجد أعيان المغرب الأقصى ورموزه الدينيين في هذا الجانب منفذا لمآخذة الأتراك على مواقفهم المضرة -حسب رأيهم- بالإسلام والمسلمين كانخراطهم في الحرب التي كانت من قبيل "الإلقاء بالنفس إلى التهلكة"، حيث لا قوة لتركيا على مقابلة الدول المتحدة، (خصوصا وأن الحلفاء) لم يعلنوا عليها الحرب[1].

---

(١) عبد الحي الكتاني: "**أجوبة عن مسائل سياسية مرفوعة لسعادة السيد المقيم العام**"، (بدون تاريخ)، صص ٤٠ - ٤٢.

ثانيهما: الإقرار بشرعية خلافة سلطان المغرب بدعوى استيفائه لكافة شروط الخلافة:

فمن حيث النسب فإن مولاي يوسف الشريف القريشي العلوي، من ذرية نبينا صلى الله عليه وسلم، فهو سليل النخبة العلوية خليفة الله في أرضه، من حيث الأهلية فإن مولاي يوسف " متثبت على قولهم في أموره راسخ في تدبيره، متدين في حركاته وسكناته وخلواته، متزين بالعفة عاكف على قراءة السنة المصطفوية والسير النبوية، متخلق بالأخلاق المحمدية، وبذلك لا وجود لمن يستحق الخلافة وهو صاحب الخلافة الحقيقة قد ورثها في المغرب[١].

إن استيفاء سلطان المغرب، لشروط الخليفة جعلت العديد من أعيانه ورموزه الدينيين لا يذهبون فقط إلى أن "نبلاء المغاربة، وعقلاء الناس بايعوا – على حد قولهم- سلطانهم وإمامهم وخليفتهم القريشي الهاشمي وإنما يدعون أهل المملكة المغربية" إلى الاعتصام بطاعته، والتمسك بحبل خلافته، وعدم الخوض فيما لا يعني من الهرج والفتن، إذا يتوجب على حد قولهم على جميع المسلمين أن يتخذوه أميرا للمؤمنين، وإماما يتولى أمورهم ويقوم بأمر الأمة الإسلامية لتوفر شروط الخلافة فيه[٢].

---

(١) التليلي العجيلي، م. س. ص ٤١٥.

(٢) نفسه، ص ٤١٥.

ومن هذا كله ومع رغبة ليوطي في إيجاد " خلافة عربية" في المغرب دفعت أعيانه ورموزه، إلى إضفاء الشرعية الدينية على سلطانه، واعتباره مستوفيا لكل شروط الخلافة في المنظور الفرنسي لها، في حين اعتبر أنصار الجامعة الإسلاميـــــــــة -كشكيب أرسلان[1] مثلاً- أن قرشية النسب ليست المحدد الأوحد لصحة الخلافة وشرعيتها، وهي شرعية لا تتوقف في منظور إيديولوجية الجامعة الإسلامية على الشروط التقليدية الأولى للخلافة، وإنما ترتكز بالأساس على اعتبارات سياسية من حيث معادة الاستعمار الغربي، والعمل على الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية لأن في انتصارها تحرر وانعتاق للبلدان الإسلامية المختلفة، فلا غرابة – انطلاقا من هذا المفهوم " المسيس" لمؤسسة الخلافة – أن ينقم رمز من رموز الجامعة الإسلامية على الرموز الذين تسعى الدول الاستعمارية إلى إحلالهم محل الخليفة العثماني.

---

(١) **شكيب أرسلان** (٢٥ ديسمبر ١٨٦٩ – ٩ ديسمبر ١٩٤٦)، شكيب بن حمود بن حسن بن يونس ارسلان ،من سلالة التنوخيين، ملوك الحيرة: عالم بالأدب، والسياسة، مؤرخ، من أكابر الكتاب، ينعت بأمير البيان، من أعضاء المجمع العلمي العربي، ولد في الشوفيات (بلبنان) وتعلم في مدرسة "دار الحكمة" ببيروت، وعين مديرا للشويفات سنتين، فقائم مقام في الشوف ثلاث سنوات وأقام مدة بمصر، وأنتخب نائبا عن حوران في مجلس (المبعوثان) العثماني، وسكن دمشق خلال الحرب العالمية الأولى، ثم (برلين) بعدها وانتقل إلى جنيف (سويسرة) فاقام فيها حوالي ٢٥ عام، وعاد إلى بيروت فتوفي فيها، ودفن بالشويفات ، عالج السياسة الإسلامية قبل انهيار الدولة العثمانية، وكان من أشد المتحمسين لأنصارها، وإضطلع بعد ذلك بالقضايا العربية، من أبرز مؤلفاته لماذا تأخر المسلمون أنظر الزركلي خير الدين ، الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين،ج ٣ ، ،دار العلم للملايين،بيروت ٢٠٠٦ ص ١٧٤.

من ذلك أن سليمان الباروني[1] الذي خالف أعيان ورموز المغرب في أحقية العثمانيين بالخلافة رغم عدم نسبهم القريشي، معتبرا أن القول بأحقية قريش في الخلافة لم يكن لنسبها وإنما كان لقوتها وكثرة أفرادها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وبذلك فإن الخلافة حسب رأيه للأقوى لأن القوة ضرورية لحماية الإسلام.

---

(١) **سليمان باشا الباروني** لد الكاتب والشاعر العثماني سليمان باشا الباروني بعام ١٨٧٠ في مدينة "جادو" جنوب طرابلس الغرب. وهو مجاهد ليبي حارب الإيطاليين، كما أنه من أهم السياسيين العثمانيين، وقد قام الكثير من أعمال في ليبيا ومنها؛ طباعة العملة والتي سميت "البارونية"، وهذه العملة في الأصل هي عملة عثمانية وليست من إصدار الباروني، وقد عُرفت باسم "البارونية" لقيامه بتوزيعها على أهالي المجاهدين. أسس "المدرسة البارونية"، وأنشأ بجوارها "المكتبة البارونية" في مدينة يفرن، وكانت من أكبر مدن ليبيا في عام ١٩٠٤ .في عام ١٩٠٦ سافر الباروني إلى مصر وأسس هناك "مطبعة الأزهار البارونية"، وطبع فيها عدداً من الكتب التاريخية، وفي عام ١٩٠٨ أصدر جريدة تحت اسم "الأسد الإسلامي" والتي صدر منها ثلاثة أعداد فقط.انتخب نائباً في مجلس الأمة العثماني (مجلس المبعوثان العثماني) بعام ١٩٠٨ــ ممثلا لطرابلس الغرب حينما كانت طرابلس من بين الولايات الدولة العثمانية. كما عين عضوا في "مجلس الأعيان العثماني"، واستمر في عمله هذا حتى إعلان الجمهورية في تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك.في عام ١٩١١ وجهت إيطاليا إنذارها لحامية الدولة العثمانية للتخلي عن طرابلس وإعلان استسلامها، ولكن الدولة العثمانية رفضت ذلك، وقاد الباروني معارك الجهاد ضد الإيطاليين.سافر الباروني في عام ١٩١٣ إلى إسطنبول، ومنحه السلطان محمد رشاد لقب "باشا" في الدولة العثمانية، وفي عام ١٩١٦ أصدر السلطان فرمانا وأعلن فيه تعيين سليمان باشا الباروني واليا على طرابلس. وفي عام ١٩٢٢ أجبرته السلطات الإيطالية على مغادرة طرابلس والانتقال إلى مصر وتونس وفرنسا، وعلى الرغم من أنه حاول العودة إلى وطنه إلا أنه منع من ذلك .وفي عام ١٩٤٠ سافر إلى الهند مع السلطان العُماني سعيد بن تيمور، وفي أثناء السفر أصيب بحمى الملاريا وتوفي هناك (تعريف نشر ضمن موقع https://www.turkpress. co/node / ١٦٦٩٩ نشر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥، تاريخ التصفح، ١٠ يوليوز ٢٠١٨ . الساعة ٤٠ : ١٩ .

المحور الثاني

التعاون العسكري المغربي العثماني

أولا: مطالب تحديث الجيش المغربي :

كانت معركة إيسلي، التي انتصر فيها الجيش الفرنسي سنة ١٨٤٤م على الجيش المغربي، وحرب تطوان التي انتصر عليه فيها الجيش الأسباني ١٨٦٠، بمثابة الصدمة التي فتحت أعين المسؤولين في المغرب، وأيضًا نخبته السياسية على حالة ضعفه والوهن الذي كان المغرب غارقا فيه بسبب تأخر نظمه السياسية والعسكرية والتعليمية، التي اعتمدتها البلاد عبر صيرورتها التاريخية، بسبب جزء من سياسة المولى سليمان العزلة والاكتفاء الذاتي والإعراض عمّا لدى الآخر من نظم وتقنيات وأفكار، وتأكد تفوق العالم الأوربي، وأميط اللثام عن تأخر المغرب ونظمه التقليدية ووقوعه تحت منافسات الدول الأوربية؛ كل دولة تتوغل تجاريًّا، وتوقع اتفاقيات وتزيد من منافعها وتبحث عن مَنْح حمايات للمغاربة، وعن امتيازات لرعاياه ومؤسساته، وبالتالي أصبح الإصلاح ضرورةً ملحة، وهَمّ بالخصوص الجانب العسكري.

وهو ما عبر عنه علال الفاسي بقوله : "وقد انتبه المغاربة منذ ساعة هزيمة إيسلي إلى أنّ الأنظمة العتيقة في الجيش، وفي الدولة لم تعد مجدية إزاء التقدم الأوربي الحديث، وتكوّن في نفوس القادة شعورهم بالحاجة إلى التجديد وانتحال وسائل النهوض ... وصارت في البلاد ثورة الألم من الهزيمة ... ودعا عدد من العلماء إلى إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية"(١).

كانت دعوة للأخذ بالأسباب والنظم الحديثة لضمان الأمن الداخلي وحماية وحدته الترابية، التي امتدت إليها أطماع دول أوربية، ومع أن مهمة تجديد هياكل الدولة وأجهزتها لم تكن بالأمر الهين نظرا للتخلف الفكري، الذي كان يصور كل تجديد مروقا من الدين وتشبها بالنصارى ، خصوصا وان المخزن سيكتشف في هزيمته في الحربين (إيسلي، وتطوان) فعالية الجيوش النظامية، وضعف الجيش المغربي وظهور حقيقة البعثات العسكرية الأجنبية خصوصا الفرنسية والإنجليزية التي لم تكن تعمل سوى على تكريس التبعية لبلدانها وإرسال التقارير السرية عن الوضع العسكري المغربي، وأسراره مع الوقوف على مكامن القوة والضعف، من خلال المراكز المهمة التي كان يشغلها مسئولو هذه البعثات ومدربو الجيش المغربي، حاول السلطان مولاي عبد الحفيظ،

---

(١) محمد النية في مقاله إشكالية الإصلاح في المغرب المعاصر:

http://www.hespress.com/ opinions/٢٦٦٧٠.htm

(تاريخ النشر في الموقع الجمعة ٧ يناير ٢٠١١، تاريخ التصفح ٠١ يونيو ٢٠١٨) .

فك الطوق الذي يزداد ضيقا حول عنقه، فكان رد الفعل الطبيعي هو الالتفات نحو الشرق، وبتعبير آخر محاولة العودة إلى الخيار السابق الذي كان قائما إبان البدء في إحداث جيش نظامي، وذلك بعد هزيمة حرب إيسلي، التي أزالت حجاب الهيبة عن المغرب بتعبير مؤرخ المغرب الناصري، حين كلف المولى عبد الرحمان، ضابطا تركيا يدعى علي التونسي بمهمة تدريب بعض جند المخزن، فوضع الضابط التركي مشروعا لإعادة تنظيم القوات العسكرية المخزنية للبلاد، قدمه للسلطان ولابنه المولى عبد الله[1].

نستخلص ممّا سبق، أنّ ظهور فكرة الإصلاح بالمغرب، خلال القرن التاسع عشر، جاء تحت ضغط الدول الأوربية على المولى عبد الرحمان، وسيدي محمد بن عبد الرحمان، والمولى الحسن الأول، وليس برغبة ذاتية أو ثمرة تطوّر داخلي عرفه المجتمع المغربي، بل إنّ مشروع الإصلاح لم يجد مكانه ضمن اهتمامات النخبة السياسية والثقافية إلا بعد الاصطدام بالأجنبي والإحساس بالضعف أمام الآخر القوي على مختلف الأوجه، وذلك على عكس التجربة الأوربية في التحديث والإصلاح، التي كانت نتاج تفاعل داخلي شهدته المجتمعات الأوربية منذ بداية التاريخ الأوربي الحديث مثلته النهضة الأوربية وعصر النهضة والثورة الصناعية. أمام هذا الوضع كان من بين الدعوات الإصلاحية الدعوة إلى الانفتاح على التجربة والخبرة العثمانية في المجال العسكري.

---

(١) سيمو بهيجة، "**الإصلاحات العسكرية بالمغرب ١٨٤٤ – ١٩١٢**"، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم ١، المطبعة الملكية الرباط ٢٠٠٠، ص ٤٠٥.

ثانيا: البعثة العسكرية العثمانية إلى المغرب .

في هذا السياق الذي إنكشف فيه الواقع المتدهور للجيش المغربي، حيث إحتجبت عنه فجأة هالة المناعة والغلبة، التي كانت تلاحقه منذ معركة وادي المخازن سنة ١٥٧٨، إضطر السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام إلى إتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات، في مجال تكوين عناصره، وتحصين وتسليح عدد من المراسي والمواقع وتأسيس نواة أولى من الجند النظامي تتكون أغلبية عناصره من الرماة والمدفعيين[١]، وكانت مرحلة تنظيم الجيش على النمط التركي هي أول مرحلة تم القيام بها بعد التدخل الأوروبي فيما بعد والعودة إلى النموذج الأوروبي بالخصوص الفرنسي منه، ويمكن أن نفسر اللجوء إلى الأتراك لأعادة تنظيم الجيش بعد معركة إيسلي، بحرص المخزن على أن تبقى "الإصلاحات" في إطار إسلامي، تلافيا لمعارضة ذات طابع ديني[٢]، وكانت الرغبة في الإقتداء بالجيش التركي منذ البداية، وقد تكون كلمة نظام أو نزام نفسها التي صارت مرادفة لكلمة العسكر، و"الإصلاح" يرجع أصلها إلى الكلمة التي استعملت في الجيش التركي، بعد إصلاح الجيش وتأسيس المدرسة العسكرية النظامية ببغداد[٣].

---

(١) مصطفى الشابي :"**الجيش المغربي في القرن التاسع عشر ١٨٣٠ ـ ١٩١٢**" الجزء ٢ المطبعة والورقة الوطنية، الطبعة الاولى ٢٠٠٨ ص ٢٨٦

(٢) ثريا برادة : " **الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر** " منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم ٣٧ مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٧٧ . ص ٢٤١ .

(٣) نفسه ص ٢٤١ .

والحق أن تجديد وتوثيق الصلات بالإخوان في الله والدين في بلاد عثمان وبلاد الكنانة يرجع إلى سنوات عديدة، قبل حدوث إنكسار الجيش المغربي بايسلي، وهكذا إغتبط السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام، أيما إغتباط بمبعوث السلطان عبد المجيد العثماني يوسف بن بدر الدين المدني، وإبتهج بمقدمه وخصه بإستقبال كبير وحفاوة فائقة فكان من بين المواضيع التي ناقشها الجانبان استعداد الباب العالي لتقديم كافة المساعدات إلى المغرب، فيما يتعلق بمبادئ ومناهج وأساليب التدريب والتكوين في الفنون والتخصصات العسكرية الحديثة، كما تبين ذلك مما كتبه العاهل المذكور في هذا الصدد إلى عامل تطوان القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش حيث قال:

"... وطلب من الرسول عند ملاقته أن يعلمه بما نتوقف عليه ونحتاج إليه من الإمداد بالعدد والعدد من مدافع ومهارز وءالاتها والمعلمين لصنع ذلك والعارفين بالضرب والرمي وتعليم مكائد الحرب إعانة للإسلام ....".

ومن مظاهر إرتياح السلطان وإستحسانه لإقتراحات العاهل العثماني والتي أبلغه إياها المبعوث المذكور اغتنامه الفرصة لمحاولة التأثير نفسيا ومعنويا في نفوس رجال السياسية والحرب في كل من الجزائر العاصمة وباريس وأن ختم رسالته هذه قائلاً: "…. وهذه المواصلة في الله والإخوة في ذاته مما يفرح لها أهل الإسلام وتغيظ عبدة الأصنام فينبغي إظهارها وإشاعتها على ألسن الخاص والعام فإذا قرأت كنابنا هذا مر بإخراج عشرين مدفعا في المراسي وأبراج المدينة شكرا للنعمة وزيادة في شهرة هذا الخبر ليبلغ الشاهد الغائب"[١]، وقد زاد في تقوية وترسيخ رغبة المغاربة وقناعتهم بنجاعة سياسة التوجه للإخوان في الديار العربية والإسلامية بالمشرق، للاستفادة من تجربتهم في الميدان العسكري والمضي قدما في الاستعانة بضباط وعسكرين على أن هذا التوجه، وهذه الرغبة المشتركة في إقامة تعاون مثمر ومفيد لكلا الجانبين لم يتمكن لا المغاربة والعثمانيين من بلورتها إلى أرض الواقع، والالتزام بواسطة مواثيق وتعاقدات مكتوبة تحدد أوجه التعاون بينهم في هذا المجال والمجالات الأخرى ثقافية وسياسية، وتجارية وذلك لأسباب عديدة منها المعارضة الشديدة والدسائس المقيتة للدول الأوربية الكبرى، وعلى رأسها إنجلترا، وفرنسا وأسبانيا وعندما آل الأمر إلى المولى الحسن سنة ١٨٧٣ أولى عناية خاصة واهتمامًا متواصلاً بجيش النظام، ووسع نطاق استقطاب عناصره، وخصص له مساهمات مالية هامة لتدبير شؤونه.

(١) نفسه ص ٣٨٧ .

ومن الإشكالات التي طرحت على السلطان، قضية النموذج العسكري الممكن تبنيه والإقتداء به لتحديث قطاع الجيش بصفة عامة، وفرق "النظام" بصفة خاصة، هل النموذج الشرقي، ممثلا في المدرسة الحربية التركية، أم النموذج الغربي؟ خصوصا إنجلترا وفرنسا هما الدولتان العظيمتان الأكثر حظوظا بمهمة تكوين وتأطير الجيش المغربي، هذا وقد حسم الأمر منذ البداية حين أسندت مهام التكون والتدريب لضباط إنجليز وفرنسين.

وقد استقرت البعثة الفرنسية في ١٨٧٧ بالمغرب وتكليفهم بتدريب الجيش المغربي أدى إلى تقلص وتراجع النفوذ التركي. وهكذا اقتصرت صلات المغرب بالمشرق العربي وبالدولة العثمانية على وجه الخصوص بعد وفاة السلطان المولى الحسن سنة ١٨٩٤م، وإلى غاية سنة ١٩١٢، على استقبال المغرب لبعض المبعوثين الرسميين للباب العالي، وكذا لعدد من الضباط والجنود، واللاجئين الأتراك الوافدين عليه، من حين لآخر، إما من بلاد الشام أو من طرابلس الغرب، أو من تركيا نفسها، لأسباب شخصية وسياسية ولاسيما في عهد المولى عبد الحفيظ. فقد ارتأى هذا الأخير أمام التكالب الأجنبي على البلاد وأمام أن يستعين بخبراء عسكريين وبمحاربين من تركيا، استجابة لطلبات ونداءات النخبة المثقفة بمدينة فاس وعلمائها بزعامة الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني[١].

---

(١) محمد المنوني مظاهر يقظة المغرب... م . س . ج٢ ص ٢٤٢ .

كان التنافس العسكري والضغط الإمبريالي في مطلع القرن العشرين، قد بلغ أوجه خصوصا بين القوى التقليدية آنذاك فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وكان المغرب محط تنازع هذه الدول بالإضافة إلى أسبانيا وإيطاليا، هنا وأمام رفض المغاربة للتحديث على الطريقة الغربية كان بالمقابل النموذج المصري والتركي، يحظى بقبول هنا في المغرب نظرا للخصائص الحضارية المشتركة، وأيضًا طبيعة السمات الدينية، هذا ما تشير له مجلة المنار التي لعبت دورا مهما والتي أسسها رشيد رضا في القاهرة وساهمت حتى في نشر أفكار التيار الإصلاحي السلفي في المغرب، ويشير الأستاذ المنوني في "مظاهر يقظة المغرب الحديث" إلى أحد الأعداد من مجلة المنار[1] والتي دعت المغاربة إلى استئناف الإصلاحات العسكرية على النمط الأوروبي بإشراف العثمانيين ورد فيها ما يلي:

" ... ولقد كنا نصحنا لحكومته منذ ست سنين كما نصحنا غيرنا من الكاتبين بأن تعتني قبل كل شيء بتأليف قوة عسكرية منتظمة، وبنشر المعارف، وأن تستعين بهذا بـــأختها الدولة العثمانية"[2].

---

(١) **مجلة المنار:** هي مجلة إسلامية تهدف إلى الإصلاح الديني والاجتماعي للأمة، أسسها الشيخ محمد رشيد رضا وصدر العدد الأول منها في (٢٢ من شوال ١٣١٥ هــ = من مارس ١٨٩٨م)، وحرص الشيخ محمد رشيد رضا على تأكيد أن هدفه من المنار هو الإصلاح الديني والاجتماعي للأمة، وبيان أن الإسلام يتفق مع العقل والعلم ومصالح البشر، وإبطال الشبهات الواردة على الإسلام، وتفنيد ما يعزى إليه من الخرافات.

(٢) المنوني محمد، م، س، ج ٢، ص ١٥١. ١٥٢.

بهذا الواقع الجديد والأحداث الضاغطة أصبح كل شيء يدعو السلطان المولى عبد الحفيظ، إلى التخلص من التبعية والسيطرة الفرنسية والاتجاه إلى الشرق مرة أخرى طلبا للمساعدة في المجال العسكري، وفتح باب المناورة أمام الفرنسيين بناء على ذلك أرسل السلطان أحد وزرائه للاتصال رسميا مع الحكومة التركية الجديدة" تركيا الفتاة" وذلك في يوليوز ١٩٠٩ مطالبا إياها ببعث مستشارين عسكريين إلى المغرب، واستقبل هذا الطلب بالحفاوة ذلك أن الحكومة العثمانية الجديدة عادت إلى السير في نهج السياسة الإسلامية العثمانية القديمة، مبدية كامل استعدادها لمساعدة المسلمين في جميع أنحاء العالم[١].

هذا التواصل سينتج عنه وصول ضباط سوريين وأتراك، ويتعلق الأمر بعشرة ضباط استقالوا من الجيش المصري وجذبتهم إلى فاس الإغراءات المادية والامتيازات التي قدمها المخزن المغربي[٢].

ونجد أثر هذه الخطوة في الصحافة التركية حيث أوردت جريدة "**فاكيت**" (الوقت) هذا الأمر واعتبرت أنه جاء نتيجة إرادة هؤلاء العسكريين المشارقة إيقاظ المغاربة، وجعلهم ينفتحون على الحضارة الجديدة، وغرس ثقافة وحب تركيا فيهم، كما أن فكرة الجامعة الإسلامية ليست غائبة عن تصورهم[٣].

---

(١) سيمو بهيجة، "**الإصلاحات العسكرية بالمغرب**". . . م. س. ص٤١٢.

(٢) نفسه، ص ٤١٢.

(٣) نفسه، ص ٤١٣.

كما التحق بهؤلاء ضباط آخرون من طرابلس الغرب، بحيث أنهم شرعوا في العمل بمجرد الوصول وحصلوا على نتائج سريعة في بداية تدريبهم للجيش المغربي، كما أن هناك حقيقة هامة وهي أنهم كونوا تنظيما يسمى"فتيان المغرب" على غرار "تركيا الفتاة"[1].

ورغم أن هاته البعثة كانت تطلع بمهامها في المغرب، إلا أنه مخافة ردود فعل فرنسا، تجنب السلطان – من حيث الظاهر– تبني هذه البعثة، مع إشارته إلى أنه ليست له أي مسؤولية في دخول هؤلاء الضباط إلى المغرب وأنهم دخلوا سرا مع العلم أن دعوة هذه البعثة واستقبالها كان من طرف السلطان ومعه الصدر الأعظم المقري، ولتفادي الغضب الفرنسي لم يتم استقبال هذه البعثة بشكل رسمي من طرف السلطان[2].

---

(١) الخديمي علال: "**المغرب في مواجهة التحديات الخارجية...**"، م. س. ص ١٥٤.

(٢) سيمو بهيجة: "**الإصلاحات العسكرية بالمغرب**"، م. س. ص ٤١٤.

ورغم هذا الوضع استمرت البعثة في عملها والقيام بالتدريبات للجند المغربي حتى أنه تدخل السلطان بنفسه لإيوائهم وتحديد رواتبهم[1] الرد الفرنسي لم يتأخر وبدأ في العمل لمحاصرة هذا التعاون المغربي العثماني، وعدم الوقوف موقف المتفرج على هذا التواجد التركي بقلب مدينة فاس خصوصا وهم يعملون على أن لا تكون هناك قوات مغربية منظمة ومدربة فكيف سيسمحون بوجود مدربين وقادة أتراك يعرفون قدراتهم ومؤهلاتهم العسكرية، ثم هناك نشاط بعض الضباط (القبطان أحريف والضابط محمد حلمي) في "الاتحاد المغربي" المنظمة الإسلامية السرية التي كانت قاعدتها في مصر وعملها مقتصر على نشر أفكار الجامعة الإسلامية والدعوة لها واستنفار المغاربة لمواجهة الأطماع الفرنسية[2]، لكن مع الظرفية الداخلية العامة التي كان يمر منها المغرب في عهد مولاي عبد الحفيظ، خصوصا الأمنية والاقتصادية منها، وكذا مواصلة الضغط الخارجي وتسوية الخلافات الدولية بخصوص المغرب وظهور فرنسا وأسبانيا كدولتين استعماريتين لم تسمح بمواجهة ردود فعل خصوصا الفرنسية، والتي فرضت على السلطان ما كانت تصبو إليه من تسريح وطرد الضباط العسكريين الأتراك والاستفراد بالإصلاحات العسكرية، وإجهاض طموح التعاون بين المغاربة والعثمانيين، ومن ثم استباق الخطى نحو الحماية.

(١) نفسه، ص ٤١٤.

(٢) نفسه، ص ٤١٥.

وقد طلبت فاس إرسال ضباط عثمانيين قصد تنظيم جيشها، وبالفعل تحولت إلى المغرب الأقصى -في نوفمبر ١٩٠٩- بعثة عسكرية تركية متكونة من أحد عشر فردا تحت إمرة نقيب المشاة عارف باي ذي الأصل الألباني، إلى جانب ضابطين أحدهما أصيل بيروت والآخر أصيل دمشق[١].

لقد ذهبت السلطات الفرنسية إلى أن أولئك الضباط كانوا يرسلون تقارير إلى سفارتيهم في كل من باريس ومدريد لحثهما على إنشاء قنصلية تركية بالمغرب الأقصى، الأمر الذي أدى إلى استياء الفرنسيين، من الوجود العسكري التركي بالمغرب الأقصى، فوجهوا إنذار للحكومة المغربية، وأمام تجاهلها له عمد الفرنسيون إلى استغلال حادث بسيط جد في القصر بأن هولوه مطالبين حكومة المغرب بتعويضات مهولة، وفي نفس الوقت طرد الضباط الأتراك، وأمام تلويحها باستعمال القوة أجيبت إلى مطالبها، فغادرت البعثة العسكرية التركية المغرب الأقصى في فبراير سنة ١٩١٠[٢].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في:

Cagne. J,sur les relations du Maroc et de la Turquie au début du xxe siècle une nouvelle approche du mouvement jeune -marocain in la vie économique des provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane, zaghouan, centre , d'études et de recherches sur les provinces arabes à l'époque ottomane , ١٩٨٦ , t٣ pp ٢١٩- ٢٢٤ p ٢٢١.

(٢) التليلي العجلي، م. س. ص ١٦١.

ثالثا: دعوة مجلة المنار المغرب للاستعانة بالعثمانيين في المجال العسكري.

اهتمت مجلة المنار لصاحبها المفكر المصلح "رشيد رضا"[1] بقضايا المغرب منذ صدور مجلدها الأول عام ١٨٩٨م، وشكل إصلاح أوضاع المغرب ولاسيما التعليم والشأن العسكري أبرز اهتماماتها، ملحة على تنفيذ الإجراءات الإصلاحية بالتعاون والإسناد العثماني، بحكم مركزية الدولة العثمانية وخبرتها وتجربتها ضمن المنظومة الإسلامية، فقد نشرت المنار، نقلا عن جريدة السلام تحت عنوان "مراكش: الاضطراب فيها" تقريرا عن تدهور أحوال المغرب وتنافس القوى الاستعمارية الأوروبية للسيطرة عليه، متوقعة أن يكون" نصيب هذه المملكة التعيسة كنصيب الجزائر وتونس ومصر ...."[2]

---

(١) **محمد رشيد رضا** (١٨٦٥ _ ١٩٣٥) بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلاموني، البغدادي الأصل، الحسيني النسب، : صاحب مجلة المنار وأحد رجال الإصلاح الإسلامي . من الكتاب ، العلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير، ولد ونشأ في القلمون، (من أعمال طرابلس الشام) تعلم فيها وفي طرابلس وتنسك، ونظم الشعر في صباه، وكتب في بعض الصحف، ثم رحل إلى مصر سنة ١٣١٥، فلازم الشيخ محمد عبده وتتلمذ على يده، وكان قد اتصل به في بيروت، ثم أصدر مجلة المنار، لبث أرءاه في المجال الإصلاح الديني والاجتماعي . أنظر (خير الدين الزركلي : الأعلام، ج ٦ ط ٧ ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٢٦ .

(٢) المنار، المجلد١ ، ج٥، ص ص ٢٧٢_ ٢٧٣ .

أي الوقوع تحت قبضة الاحتلال والاستعمار، وفي نفس المجلد أكدت مجلة المنار على الأهمية القصوى لربط علاقات متينة بين المغرب والدولة العثمانية بما يفضي إلى إصلاحه أوضاعه، مبدية الحسرة إزاء محدودية بل غياب الصلات بين مكونات العالم الإسلامي[1]"، يسوء المسلمين جميعا أن أمراءهم وملوكهم لا صلة بينهم ويتمنون أن يرتبط بعضهم ببعض بالوداد والحلاف مع استقلاليتهم في داخلية بلادهم وأن يستعين ضعيفهم بقويهم وجاهلهم بعالمهم على إصلاح البلاد وترقية الأمة، وقد سرنا ما نقلته الجرائد من عهد قريب من تكرم مولانا أمير المؤمنين وكبير سلاطين المسلمين بهدايا نفيسة من الخيول والجياد وغيرها أرسلها إلى مولاي عبد العزيز سلطان مراكش فعسى أن تكون هذه الهدية فاتحة الألطاف وبداية الإسعاف"[2].

---

(١) أحمد المكاوي:" قضايا المغرب في مجلة المنار للشيخ رشيد رضا ١٨٩٨ _ ١٩٣٥ " الناشر أمل، التاريخ، الثقافة والمجتمع، الطبعة ٢٠١٦ ص ٣١ .

(٢) المنار، المجلد١، ج ٤٨ ص ٩١٧ .

وأعادت المنار في المجلد الرابع رغبتها وطموحها من اجل التعاون المغربي العثماني على الإصلاح العسكري للجيش المغربي، وأعربت المجلة عن أملها باستقدام السلطان المغربي لمختار باشا، أحد رجالات الدولة العثمانية للاستفادة من خبرته وكفاءته في القيام بالإصلاحات الضرورية[١] "تمنينا لو يكون صاحب الدولة مختار باشا الغازي هو الوزير الأول المفوض لسلطان المغرب، فمن لنا أن يعتقد هذا السلطان اعتقدنا ويطلب هذا الرجل العظيم من أعظم سلاطين المسلمين"[٢] اغتاظت مجلة المنار من عدم تجاوب المخزن المغربي مع دعوتها المتكررة إلى الأخذ بالتجربة العثمانية في مباشرة الإصلاح في المجال العسكري، خصوصا بعد دعوة المغرب للضابط الإنجليزي للإشراف على الجهاز العسكري المغربي.

---

(١) أحمد المكاوي:" قضايا المغرب في مجلة المنار " م، س، ص ٣٢ .

(٢) المنار، المجلد ٤، ج ١٨ (٢٨/ ١١/ ١٩٠١) ص ٧١٥ .

المحور الثالث

التعاون الدبلوماسي المغربي العثماني

أولا: العلاقات الدبلوماسية :

في ظل التحديات الكبيرة التي كانت تواجه البلدين ظهرت الحاجة خلال هذه الفترة، إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وكان هذا موضوع سفارة الحاج العربي بريشة التطواني إلى الأستانة سنة ١٨٨٠، تم من خلالها الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، ورشح لتمثيل المغرب الشيخ إبراهيم السنوسي الفاسي، كما رشح لتمثيل الدولة العثمانية في المغرب الأمير محيي الدين بن عبد القادر الجزائري، وحظي هذا المطلب بتأييد ألمانيا، التي كانت لها مصالح في البلدين، وكانت تسعى لحقيق هذا التقارب، في حين وقف ضده أغلب قناصل الدول الأوربية في طنجة، مما حال دون تحقيقه.[١]

وتجدد هذا المطلب سنة (١٣٠٤/١٨٨٧) حين بعث وزير خارجية الدولة العثمانية، محمد سعيد، خطابا إلى وزير الخارجية المغربي يعبر فيه عن رغبة بلاده في إقامة علاقات دبلوماسية مع المغرب، ويطلب دعم المسؤولين المغاربة لهذا الموقف، بقوله " لما كان تأييد وتزييد الحب والوداد،

---

(١) م. المنوني، مرجع سابق، ج ١، ص. ٦٦.

وتأييد المخالطة والاتحاد، الجاريين بالطبع فيما بين الدولة العلية وحكومة فاس الفخيمة.. وكان الحصول على هذا المقصد موقوفا على أن يكون لكل من الحكومتين سفيرا في عاصمة الأخرى...وبما أن السلطنة السنية ترغب في تشكيل هيئة سفارة في طنجة، فالمتمنى صرف جل الهمم باستحصال موافقة الحكمدار، المشار إليه، بحصول هذا الطلب، المؤدي لتأييد دعامة المصافاة، وتشييد أركان الصلات فيما بين الحكومتين..."[١].

وحظي موضوع إقامة سفارتين في المغرب وفي تركيا باهتمام شعبي، وبمتابعة وتأييد عدد من الصحف العربية والتركية، منها جريدة "المغرب" التي كانت تصدر في طنجة، وجريدة " ثمرات الفنون" التي كانت تطبع ببيروت، وجريدة "الصباح" التي كانت تصدر بالأستانة، وأجمعت كلها على الفوائد الدينية والمادية والأدبية التي تعود على البلدين من وراء إقامة هاتين السفارتين[٢].

لكن فرنسا، التي كانت تخطط لاستكمال سيطرتها على المغرب، تدخلت لإفشال موضوع المفوضية العثمانية، وحذرت السلطان المولى الحسن مما قد يترتب على وجودها من متاعب للمغرب. وبعد تردد، جاء الجواب على لسان النائب محمد الطريس بطنجة، معبرا عن رفض السلطان المغربي للمقترح العثماني.

---

(١) عبد الرحمان بن زيدان: "**إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**"، ج ٢، ص. ٣٥٩.

(٢) م. المنوني، المرجع السابق، ج ١، ص. ٦٧.

لقد كانت أرض المغرب أرضا للصراعات الإمبريالية وعلاقتها بالتوازنات الأوروبية، فمع التدخل الأوروبي لمنع إقامة علاقة دبلوماسية بين البلدين خصوصا من طرف فرنسا وإنجلترا كان بالمقابل الإصرار العثماني على الاستمرار في خوض مشروع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب. مع دعم ورعاية ألمانية التي كانت تعمل ضد فرنسا على وجه الخصوص، وكانت تدعو المغرب إلى الانخراط في مشروع الجامعة الإسلامية والتي تستجيب إقامة تمثيل دبلوماسي بين الدولتين[١]، لكن ورغم هذه الرعاية التي كانت أقوى منه التدخل الأوروبي المتمثل في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والرافض لأيّ علاقة مغربية عثمانية، بحيث في عام ١٨٩٠م بدأت التقارير تصل إلى برلين، مفادها أن الدول السالفة الذكر ترفض إقامة هذه العلاقة، ورأى فورد (Ford) الوزير المفوض في طنجة، أن الحسن الأول لن يستجيب لدعوة السلطان عبد الحميد، بإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، كي لا تفسر هذه الخطوة على أنها اعتراف منه بخلافة السلطان العثماني[٢]،

---

(١) سنو عبد الرؤوف: "**ألمانيا والإسلام في القرنيين التاسع عشر والعشرين**" الطبعة الأولى ٢٠٠٧، مؤسسة ألكسندر فون هومبولدت بون . ص ٢٣٥.

(٢) نفسه ص ٢٣٨ .

إذن نقول أن العلاقة الدبلوماسية بين البلدين عرفت اهتمام جل الفاعلين الأوروبيين آنذاك بين فرنسا التي استحوذت على شمال إفريقيا، خصوصا بعد احتلال الجزائر في ١٨٣٠ والسيطرة على تونس ١٨٨١ كما كانت تود إحكام نفوذها على المغرب، بالمقابل رغبة ألمانية على الأقل في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المغرب، لذلك كان هذا الصراع وكانت بريطانيا وإيطاليا تعمل على بقاء الوضع الدبلوماسي للمغرب كما هو دون دخول الدولة العثمانية.

ومع مطلع القرن العشرين، تغيرت المعادلات الدولية، وخرجت فرنسا من عزلتها وقادت معاهدات واتفاقيات مع إيطاليا وبريطانيا وأسبانيا وألمانيا وأصبح المغرب هو الضحية[١]، حتى أنه بعد عام ١٩٠٧ أصبح المغرب هو الذي يلح على السلطنة العثمانية ويسعى للتقرب منها بناء على الثورة الحفيظية.

ولقد اشتراط العلماء والأشراف على السلطان الجديد استرجاع المناطق التي احتلتها فرنسا، وأيضًا إقامة علاقة وإتحاد مع المسلمين من آل عثمان وأمثالهم .... [٢].

وإذا كانت العلاقات بين البلدين لم تجد المجال للتعبير عنها رسميا، فإنها ظلت حاضرة على المستوى الشعبي، وفي إطار التضامن الإسلامي بين الدولتين، وظلت الجامعة الإسلامية الإطار الملائم للتعاون ومعالجة قضايا البلدين.

---

(١) نفسه ص ٢٤١ .

(٢) نفسه ص ٢٤١ .

ثم إن الظروف التي أحاطت بالبلدين منذ القرن ١٩ قد حالت دون وجود تمثيل دبلوماسي فيهما، رغم ما أصبحت تقتضيه ظروف وقضايا العصر الحديث من تمثيل للدول، مما جعل العلاقات بين البلدين غير منتظمة بالشكل المطلوب، إلا أن المشكل تم تداركه مع فترة استقلال المغرب، حيث استأنفت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وتركيا واستقبل المغرب السيد ناظم فيصل الظين، وهو أول سفير تركي يقدم أوراق اعتماده للسلطان محمد الخامس يوم ١٠ أبريل ١٩٥٧، وابتداءً من هذا التاريخ توالى تعيين السفراء في المغرب وفي تركيا.

ثانيا: تحديث بنية النظام السياسي المغربي والانفتاح على التجربة العثمانية خلال عصر التنظيمات

منذ ١٩٠٦ شهد المغرب بروز حركة دستورية، ولم تكن تلك الحركة إلا تتويجا لجهود المغاربة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، لتقوية بنية الدولة ومواجهة التحديات. فلقد عرف بعض علماء المغرب "عمق الأزمة" المغربية، وقدموا الكثير من الاقتراحات والحلول لإصلاح البلاد في مختلف الميادين، إذ كانت تلك الحلول" منبثقة من الداخل وليست مفروضة من الخارج كانت تفكر في معالجة الجذور وتنطلق من المعطيات المحلية،

حيث أخذت بالتفكير في وجوب الإصلاح النفسي والفكري إن الحلول المقترحة كانت إرهاصات بثورة فكرية استمدت جذورها من قواعد سبق أن أثبتت من الناحية العلمية سلامتها وفاعليتها في إنقاذ المجتمعات وتكوين الدول[١]، وهذه الأفكار بدأت الدعوة لها منذ بداية القرن العشرين، حيث تزايدت الهجمة الأوربية على المغرب وبخاصة فرنسا وأسبانيا، بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء. كما انتشرت الأفكار الدستورية بشكل كبير بين البورجوازية التجارية في فاس وطنجة إلى جانب العناصر المتعلمة، شكل مشروع دستور ٨ أكتوبر ١٩٠٨ الذي قدمه علماء وأعيان مدينة فاس للمولى عبد الحفيظ أثناء بيعتهم المشروطة له، والذي نشرته جريدة لسان المغرب، التي كان ينشطها سوريون ولبنانيون بمدينة طنجة، أول محاولة حقيقية لإقامة نظام دستوري ديمقراطي في المغرب، تفوض فيه السلطة التقريرية إلى مجلس منتخب، ويحتفظ السلطان من خلاله بصلاحية التصديق على القرارات. وتلك الأفكار أخذت طريقها عبر تنظيم شعبي، ومن خلال جمعية سرية عرفت باسم جمعية" الترقي" وتلك الأفكار أخذت طريقها عبر تنظيم شعبي، ومن خلال جمعية سرية عرفت باسم جمعية الترقي" وقد وضع الدستور على يد أعضاءها وكان متأثرا في بعض بنوده بالدستور العثماني لسنة ١٨٧٦، ويأتي ذلك لإشراك عدد من اللبنانيين في صياغة مواده.[٢]

---

(١) لطيفة سميرس بناني: "**جوانب من مواقف علماء المغرب في القرن التاسع عشر من أزمة وأحداث الفترة**"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، العدد الثاني، ١٩٨٥، ص ٢٠٣.

(٢) عبد الرحيم سلامة، "**كفاح المغرب من أجل الحرية والديمقراطية** "، بيروت ١٩٧٥.

وإذا كان ثمة تطابق في الأفكار الدستورية بين المغرب والدولة العلية، فإن واقع الحال كان يؤشر محاولات للتقارب على الصعيدين السياسي والعسكري، وبشكل يؤكد الموقف العثماني تجاه المغرب، ومحاولة الوصول إلى صيغ عملية للتعاون، وبما يخدم مصلحة الدولتين، إذ جرت اتصالات بين نخب مغربية وجماعة الاتحاد والترقي وذلك من خلال الزيارة التي قام بها محمد خير الدين ابن المصلح الشهير خير الدين باشا التونسي، حيث قدم إلى المغرب موفدا من قبل جماعة الاتحاد والترقي، وكان على اتصال بالشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني[١].

ولم يقف نشاط الاتحاديين عند الكتابة في الصحف، بل حاولوا أن يسهلوا على مولاي عبد الحفيظ مهمة وضع الدستور، فكتبوا مشروعا لدستور عصري معتدل لا شك أنهم قدموه لجلالة السلطان الجديد، ثم نشروه في جريدة لسان المغرب في الأعداد الأربعة منها الصادرة في ١١-١٨-٢٥ أكتوبر وفاتح نوفمبر سنة ١٩٠٨م. وإليكم تلخيصا لهذا المشروع كما قدمه علال الفاسي[٢] يشتمل مشروع الدستور المغربي على أربعة أقسام: القسم الأول يتضمن القانون الأساسي للأمة.

والقسم الثاني هو النظام الداخلي لمنتدى الشورى، ويتضمن القسم الثالث نظام الانتخابات العمومية، ويتضمن القسم الرابع ما أسماه واضعو المشروع بقانون الجزاء المغربي.

---

(١) محمد المنوني: "**الطابع الإسلامي للوطنية المغربية في القرن العشرين**"، مجلة حولية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء العدد ٢، سنة ١٩٨٥، ص ٤٩.

(٢) علال الفاسي: "**الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها**"... م. س. ص ٣٥.

ويقضي المشروع بتأسيس هيئة تعرف (بمنتدى الشورى) تتركب من مجلسين: مجلس الأمة، ومجلس الأشراف. وتعتبر الهيئة بمجلسيها أعلى هيئة في البلاد. ورأيها فوق كل رأي، ولها حق مراقبة كل الإدارات والدوائر الحكومية، وحق الإلغاء والإيقاف والتنقيح بالزيادة والنقص فيما يخص مواد الدستور خاص بمنتدى الشورى. ولا يعمل بقراره في هذا الموضوع إلا بعد المصادقة الملكية عليه.

ذلك هو أهم ما في مشروع جمعية الاتحاد والترقي، لإقرار نظام شورى يتفق وتقاليد البلاد وحالة التطور الحاصل في العالم، وهو وإن كان ثورة فكرية هائلة فليس بعيدا عن روح الفطرة التي يشعر بها المسلم فيما يجب أن يكون عليه الحكم، وقد كانت الجمعية عملية إذ وضعت هذا المشروع ولم تبق في جو المطالبة السلبية، وكان عملها رد فعل للإصلاحات التي سبق أن قام بها ولاة الأمر والتي لم تعط النتيجة المقصودة منها[1].

---

(١) نفسه، ص ٣٩.

في ثاني ماي ١٩٠٢م، أمر الجباص بمنع جريدة لسان المغرب، واعتقال الإخوة نمور. وفي هذا الموضوع يروي السيد أحمد الزيدي: لقد تنبه الفرنسيون إلى الدور الذي تقوم به جريدة لسان المغرب فأوعزوا إلى صديقهم الجباص وكان إذ ذاك نائب السلطان بطنجة، بالقضاء على هذه الجريدة، فكتب لمولاي حفيظ ليستأذنه في إيقافها لأنها تنشر مشروع دستور مغربي، وفي ذلك خطر على نفوذ السلطان، فأذن له السلطان في توقيف تلك الجريدة فأوقفها وفتش مركزها ونفى صاحبيها من طنجة.

وكان صاحبها قد عرفا من قبل ما يبيت لهما فأحرقا جميع أوراقهما وخاصة رسائل جمعية الاتحاد والترقي الفاسية وبذلك نجا أعضاء هذه الجمعية من مولاي الحفيظ ومن مكر الفرنسيين وانتقامهم لما استقام لهم الأمر(١).

---

(١) نفسه، ص ٤٢.

كما أشارت بعض المصادر إلى أن المغرب الأقصى عرف نشأة حركة " فتيان المغرب" المماثلة لحركة " تركيا الفتاة"[1] التي كان يتزعمها مدحت باشا[2].

إن ما يؤكد تأثير الحياة الدستورية العثمانية في المغرب أن الجريدة الطنجية لسان المغرب التي كانت تصدر باللغة العربية عرضت - يوم ١١ أكتوبر ١٩٠٨ على الرأي العام المغربي "آنذاك مشروع الدستور" مستمد من حيث الشكل والجوهر - من دستور ١٨٧٦ التركي، وكل شيء يحمل على الاعتقاد بأن واضعه هو فراج نمور - مؤسس ومدير ورئيس جريدة لسان المغرب، والذي كان ينتمي إلى جماعة الصحافيين السوريين المستقرين بطنجة،

---

(١) **تركيا الفتاة** أو **الأتراك الشباب** (بالتركية: Jön Türkler) هو اتحاد لمجموعات عديدة مؤيدة لإصلاح الإدارة في الدولة العثمانية. أدت الحركة إلى الحقبة الدستورية الثانية بواسطة ثورة تركيا الفتاة. في عام ١٨٨٩ بدأت الحركة في صفوف الطلاب العسكريين وامتدت بعدها لتشمل قطاعات أخرى، وكانت بدايتها كممانعة للسلطة المطلقة للسلطان عبد الحميد الثاني. عند تأسيس جمعية الاتحاد والترقي في ١٩٠٦، ضمت الجمعية معظم أعضاء تركيا الفتاة. بنت الحركة واقعا جديدا للانشقاقات التي صاغت الحياة الثقافية، السياسية والفنية للإمبراطورية العثمانية في الفترة الأخيرة قبل إلغائها.

(٢) **أحمد شفيق مِدحت بَاشا** (بالتركية: Ahmet sefik Mithat Paşa بالتركية العثمانية: أحمد شفيق مدحت باشا) (أكتوبر ١٨٢٢م اسطنبول - ٨ مايو ١٨٨٤م الطائف الموافق ١٢٣٨ - ١٣٠١هـــ) سياسي عثماني وإصلاحي ذو توجه موالي للغرب تولى مناصب عديدة منها الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) ووزير العدل وخدم قبلها واليا لولاية بغداد وولاية دمشق وولاية سالونيك. **المصدر** :الأعلام، خير الدين الزركلي، ١٩٨٠

والذين كانوا يعملون على إصدار جريدة مستقلة بالمغرب من شأنها أن تهيئ الرأي العام المغربي لاعتماد المبادئ الدستورية التي نجحت في تركيا[1]علما وأن فراج نمور بادر– بعد إعداده لمشروع الدستور المذكور – إلى عرضه على عديد الشخصيات المرموقة في حياة المغرب – آنذاك – السياسية والدينية والفكرية، والتي بادرت إلى إبداء ملاحظاتها ومقترحاتها والتي أخذها فراج نمور بعين الاعتبار.[2]

---

(١) جاك كاني، "**أصول حركة فتيان المغرب**"، تعريب سعيد النجار، مجلة جمعية تاريخ المغرب (الرباط)، عدد ٢، (١٩٦٩)، ص ١٣ و١٤.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤.

المحور الرابع

أسباب ومعيقات التعاون المغربي العثماني

أولا: احتلال المغرب:

بعد مسار طويل من المواجهة والتحدي لكل الضغوطات الاستعمارية المتنوعة والمتعددة، من أطراف مختلفة اجتمعت على هدف واحد هو سلب المغرب، خيراته وحريته وقبل هذا استقلاله بتوقيعه معاهدة الحماية ٣٠ مارس١٩١٢م، أصبح المغرب رسميا، قابلا بالاحتلال الأجنبي من طرف القوات الفرنسية، والقوات الأسبانية، بموجب الاتفاق الذي وقع لاحقا بين الدولتين بخصوص المناطق الشمالية، لم تكن تلك السنة المفصلية في تاريخ المغرب بداية الاحتلال ولا كانت نهايته. رغم توقيع معاهدة الحماية استمر "الجهاد" بل وانطلقت حركات جهادية كثيرة في أطراف البلاد، خاضت حربا ضروسا مع الجيشين الفرنسي والأسباني، لم تنته إلا سنة ١٩٣٦، حينما أخضعت البلاد تماما للاحتلال. كما أن الذي وقع سنة ١٩١٢ لم يكن سوى تتويج لمسار من الضغوط الدبلوماسية والمالية والاحتلال التدريجي لتخوم البلاد، ومدنه الساحلية. ابتداء من سنة ١٩٠٠ بدأ الجيش الفرنسي في الجزائر، في احتلال أجزاء من المغرب الشرقي، فواجهته المقاومة المحلية، وخاض معارك متعددة ضد مجاهدي المنطقة إلا أن تمكن من السيطرة عليها.

بهذه السيطرة وهذا الاحتلال سوف يدخل المغرب في تحديات أخرى منها التعامل مع الاحتلال الذي أصبح واقعا وأيضًا الكفاح المسلح والانقطاع عن العالم الخارجي على الأقل في الفترة الأولى من الاحتلال والاستعمار.

بحيث ظلت الحكومة الفرنسية تحاصر المغرب وتحول بينه وبين ما كان يتطلع إليه من تعاون مع الدولة العثمانية، فقد شهد المغرب منذ ١٩١١ حضور مكثف ومتزايد للفرنسيين والأسبان، واستطاعت فرنسا أن تزيح آخر عقبة (ألمانيا) لاحتلال المغرب، وذلك باتخاذها مجموعة من الاتفاقيات، وبالتالي تم إخضاع المغرب ١٩١٢ م، للحماية وتم عزله كغيره من أقطار المغرب العربي عن الوطن العربي والدولة العثمانية والعالم الإسلامي والدولي.

لطالما كانت هناك طموحات ورغبة لتطوير العلاقات المغربية العثمانية في مطلع القرن العشرين رغم التحديات الخارجية القاهرة والقوية والتي حالت دون استكمال هذا المشروع بكل الطرق والوسائل.

ثانيا: انهيار الدولة العثمانية وأثرها على العلاقات المغربية التركية.

بعد مخاض عسير مرت منه الدولة العثمانية بين الصراعات الداخلية والضغوط الخارجية خصوصا في بداية القرن العشرين بعد عزل عبد الحميد الثاني من الحكم وسيطرة الإتحادين على السلطة، ودخول غمار الحرب الكونية الأولى التي انهزمت فيها الدولة العثمانية، إلى جانب ألمانيا وفرض معاهدات على رجل أوروبا المريض، سوف يعتلي عرش السلطنة العثمانية، بعد تنازل السلطان محمد السادس، وليّ العهد عبد المجيد الثاني، بعد أن أصبح مصطفى كمال سيد الموقف، الذي وقّع معاهدة لوزان[1] مع الحلفاء التي تنازل بمقتضاها عن باقي الأراضي العثمانية غير التركية، ثم جرّد السلطان من السلطة الفعلية وجعله مجرّد خليفة، أي أشبه بشيخ الإسلام، ولكن من غير سلطة روحيّة أيضًا. ثم ألغى الخلافة سنة ١٩٢٤ وطرد عبد المجيد من البلاد، وبهذا سقطت الدولة العثمانية فعليًا بعد أن استمرت لما يقرب من ٦٠٠ سنة، وانهارت معها الخلافة الإسلامية بعد أن استمرت ما يزيد عن ألف سنة.

---

(١) **معاهدة لوزان** وتعرف أحيانا باسم" معاهدة لوزان الثانية) "تم توقيعها في ٢٤ يوليو/تموز (١٩٢٣ كانت معاهدة سلام وقعت في لوزان، سويسرا تم على إثرها تسوية وضع الأناضول وتراكيا الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا حاليا) في الدولة العثمانية وذلك بإبطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية كنتيجة لحرب الاستقلال التركية بين قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا) الحركة القومية التركية) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. قادت المعاهدة إلى اعتراف دولي بجمهورية تركيا التي ورثت محل الإمبراطورية العثمانية.

بقرار مصطفى كمال أتاتورك أو (أبو الأتراك) القطع مع الدولة الممتدة أو الدولة الأمة إلى الدولة الجمهورية القومية المنغلقة على ذاتها المتواجهة مع كل ما خلفته الدولة العثمانية، سوف تتغير السياسات والأهداف بين المغرب والدولة العثمانية والإنكباب على المشاكل الداخلية المختلفة في القضايا المتوحدة في النزعة الاستعمارية والهيمنة الأوروبية.

خاتمـــــة

من خلال ما سبق نخلص إلى أن العلاقات المغربية العثمانية، عرفت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، التضامن والتعاون، ومحاولة خلق جسور التواصل والتقارب بين البلدين، فحاولنا أن نظهر من خلال أحداث ووقائع ومراسلات دبلوماسية، كانت دالة، وعبرت بالملموس عن الرغبة القوية والإصرار المتبادل بين الطرفين، رغم الواقع والظرفية والسياق العام للبلدين، سواء الداخلي الذي كان يعرف اضطرابا ومشاكل داخلية متعددة في كل المجالات مع فشل المحاولات الإصلاحية التي كانت تسعى السلطة المغربية أو العثمانية، من خلالها إلى تجاوز المعيقات التي جعلت البلدين يتأخران عن ركب الحضارة والتقدم، أو السياق الخارجي من خلال الظرفية التي شملت البلدين من ضغوط استعمارية وتكالب إمبريالي أوروبي على وجه الخصوص منذ مطلع القرن ١٩، وهو ما حال دون التقدم الكبير في العلاقات بما يكون لها أثر في مواجهة التحديات التي اعترضت البلدين.

وتمكنت الجامعة الإسلامية باعتبارها مشروعا فكريا وسياسيا من تحقيق النّجاح على الصعيد الفكري، إذ ساهمت في سريان حركة الإصلاح التي ظهرت أواخر القرن ١٨ م وتبلورت في القرن ١٩ م حيث كانت بمثابة النور الذي أيقظ المسلمين من سباتهم مما أدى إلى بروز النّهضة العربية.

أما على الصعيد السياسي فقد استطاعت توجيه ضربة قوية للدول الأوروبية فأدت بها إلى إعادة النظر في إستراتجيتها وخططها الاستعمارية؛ لكن ذلك لم يكن سوى نجاحا نسبيا إذ لم تتمكن من ردع الدول الأوروبية ذات الترعة الاستعمارية المشمولة بالهيمنة، فقد سعت هذه الأخيرة إلى تشويه الجامعة الإسلامية وإلى القضاء عليها من خلال تزكيتها للقومية العربية فنجحت في ذلك.

ومن أجل مواجهة النفوذ الغربي الأوربي المتزايد، فكر السلطان عبد الحميد الثاني في دعم واحتضان الجامعة الإسلامية، التي هدفت إلى توحيد المسلمين في كافة أنحاء الخلافة الإسلامية، ومنه التواصل مع كافة بلدان العالم العربي والإسلامي وأن قضية التعاون قضية لا محيد عنها وأنها ضرورة ملحة لمواجهة التحديات.

إلا أن ذلك المشروع لم ينجح، بسبب تدخل الدول الأوربية حيث قاموا بتشويه صورة عبد الحميد الثاني، في نظر أنصاره من المسلمين، وفي المقابل حاولوا تغذية الروح القومية بأفكار مستوحاة من القومية الأوربية، وأيضًا كان المشروع الاستعماري قد تغلغل وتحكم في زمام المبادرة عند الدولة العربية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

لكن النتيجة التي يمكن أن نستخلصها من الجهود التي بذلها السلطان في سبيل تجسيد الجامعة الإسلامية، هي أنّ سكة حديد الحجاز (المشروع الذي ساهم فيه المغرب من ضمن الدول العربية والإسلامية) كانت من أهم الوسائل التي حققت له ذلك. فمن خلالها تمكن من الناحية الدينية من تسهيل شعائر الحج وخدمة الحجاج فضلا عن توثيق الروابط بين مختلف أنحاء الدولة العثمانية،

وهذا لا يمنعنا من القول بأن التاريخ المشترك بين العالم العربي والإسلامي، يشهد على الموقف الموحد والتعاون المشترك من أجل الحرص على الذات الإسلامية والحضارية وأيضًا من أجل مواجهة المصير المشترك.

وفي ختام البحث، أقتبس من الباحث فؤاد الفرحاوي هذه الجملة المعبرة:

قد أكون موفقا في إبراز بعض الموضوعات التي تهم العلاقة المغربية العثمانية في الفترة المعاصرة، وقد لا أكون، غير أنني معذور- ربما - لأنني لازلت أغدو وأروح في بواخر "دنيا إسطانبول" بين "أسكودار" و"إمينونو" تائها في البحث والغوص في العمق لإيجاد الأجوبة.... ولكن قبل أن نكمل الرحلة رحلة البحث أرجو منك "عزيزي القارئ "المعذرة إن لم أقدم لك "السميت" و"حلوى البقلاوة " قبل أن نتجول بخيالنا بين مضيق جبل طارق ومضيق البسفور، فبينهما يحلو سمر الليل مع كؤوس الشاي الأخضر المغربي والشاي الأسود التركي...

لائحة المصادر والمراجع المعتمدة

أ - المصادر:

- ابن زيدان عبد الرحمان: "العز والصولة في معالم نظم الدولة"، المطبعة الملكية، الرباط ١٩٦١.
- ابن زيدان عبد الرحمان: "إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، المطبعة الوطنية، بالرباط، ١٩٩٣.
- الضعيف محمد بن عبد السلام: "تاريخ الضعيف"، تحقيق أحمد الغماري، الرباط ١٩٨٦.
- المشرفي محمد: "الحلل البهية في ذكر ملوك الدولة العلوية"، دارسة وتحقيق، إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط، ط ١ ٢٠٠٥.
- أكنسوس محمد بن أحمد: "الجيش العرمرم الخماسي في دولة مولاي علي السجلماسي"، تقديم وتحقيق أحمد الكنسوسي، ج ١.
- الناصري أحمد خالد: "الاستقصا لأخبار دول الأقصى"، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الكتاني، ج ٩ دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٦.
- داود محمد: "تاريخ تطوان"، المجلد الثالث، المطبعة المهدية، تطوان.

ب – المراجع:

- الخديمي علال: "التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية (١٨٩٤/١٩١٠)"، إفريقية الشرق، ط ٢، ١٩٩٤.

- الخديمي علال: "المغرب والدولة العثمانية في بداية القرن العشرين"، ضمن المغارب في العهد العثماني، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤١، تنسيق عبد الرحمان المودن ١٩٩٥.
- الخديمي علال: "المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (١٨٥١ / ١٩٤٧)" دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق ٢٠٠٦.
- الخديمي علال: "الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية (الوضعية الداخلية وتحديات العلاقة الخارجية) ١٨٩٤ / ١٩١٢"، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
- التازي عبد الهادي: "التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى الآن"، ج ١٠، مطابع فضالة، المحمدية ١٩٨٦.
- الشابي مصطفى: "النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر"، منشورات كلية الادب بالرباط ١٩٩٥.
- الغاشي مصطفى: "الرحلة المغربية والشرق العثماني - محاولة في بناء الصورة -"، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٥.
- الغاشي مصطفى: "فكرة الجامعة الإسلامية من خلال النور اللامع في بيان الأصل الجامع لإبراهيم السنوسي"، ضمن العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات ٢٠٠٥.
- الفاسي علال: "الحركات الاستقلالية بالمغرب العربي"، دار الطباعة المغربية تطوان ١٩٤٨.
- الفاسي علال: "الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية"، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٣٤٦.

- الفاسي علال: "الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها"، إعداد عبد الرحمن بن العربي الحريشي، مراجعة وتصحيح، المختار باقة، منشورات مؤسسة علال الفاسي، ط الثانية ٢٠٠٩.
- المنوني محمد: "مظاهر يقظة المغرب الحديث"، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الأمنية، الرباط ١٩٧٣.
- العزاوي جواد قيس: " الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط "، تقديم. د. محمد عفيفي، أفاق للنشر والتوزيع الطبعة الخامسة ٢٠١٤.
- الحصري ساطع، "البلاد العربية والدولة العثمانية"، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٠.
- الشناوي عبد العزيز: "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها"، ج ١، مكتبة الأنجلو مصرية بدون مكان، الطبعة ١٩٨٠ _ ١٩٨٣.
- أوزتونا يلماز: "تاريخ الدولة العثمانية"، ترجمة، عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل، إستانبول، ١٩٩٠.
- أورخان محمد علي، "السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده"، ط٤ ، إسطنبول، ٢٠٠٨ م .
- المكاوي أحمد :" قضايا المغرب في مجلة المنار للشيخ رشيد رضا ١٨٩٨ _ ١٩٣٥ " الناشر أمل، التاريخ، الثقافة والمجتمع، الطبعة ٢٠١٦.
- الشابي مصطفى: "الجيش المغربي في القرن التاسع عشر ١٨٣٠ - ١٩١٢" الجزء ٢ المطبعة والورقة الوطنية، الطبعة الاولى ٢٠٠٨ .

- الغماري محمد: "الإصلاحات العسكرية بالمغرب في القرن التاسع عشر"، ضمن كتاب المغرب من العهد العزيزي إلى سنة ١٩١٢.
- التوفيق أحمد: "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان ١٨٥٠، ١٩١٢)"، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ط ٢، ١٩٨٣.
- الطبايلي عبد الحفيظ: "العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن السادس عشر (١٥٤٨/١٦١٦)"، دبلوم الدراسات العليا بالرباط ١٩٨٩.
- المنصور محمد: " المغرب قبل الاستعمار _ المجتمع والدولة والدين _ ١٧٩٢ _ ١٨٢٢"، ترجمة محمد حبيدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ (المركز الثقافي العربي الدار البيضاء).
- المنصور محمد: "الجهود المغربية من أجل استرجاع سبتة في عهد مولاي سليمان ١٧٩٢/١٨٢٢"، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، العدد ٥ / ٦ سنة ١٩٧٩.
- الشرقاوي محمود: "المغرب الأقصى مراكش"، طبع ونشر مكتبة الأنجلو المصرية.
- البزاز محمد أمين: "تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٩٢.
- الخيلي عبد الحي: "النخبة والإصلاح نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر وتاسع عشر الميلاديين"، تقديم عبد الرحيم بنحادة، سلسلة رسائل وأطروحات رقم ٧١، الطبعة الأولى ٢٠١٤، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

- كوثراني وجيه: "السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ ولاية العثمانية في بلاد الشام"، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
- حركات إبراهيم: "المغرب عبر التاريخ"، ج ٣، دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء، ط ٣ سنة ٢٠٠٢.
- "انتقال الأفكار والتقنيات في المغارب والعالم المتوسطي"، تنسيق أ: عبد الرحيم بنحادة _ أ: عبد الرحمن المودن _ أ محمد لزهر الغربي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٦٠ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- إينالجيك خليل: "تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار"، ترجمة محمد م. الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي الطبعة الثانية ٢٠١٤.
- الصلابي محمد علي : "الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط"، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة ٢٠٠١.
- الخراشي سليمان صالح: " كيف سقطت الدولة العثمانية"، دار القاسم، الرياض، ١٩٩٩ م.
- الهلالي محمد مصطفى: "السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود"، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤.
- الخلوفي محمد الصغير: "بوحمارة من الجهاد إلى التآمر"، ط ١، سنة ١٩٩٣.
- التليلي العجيلي: "صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي ١٨٧٦/ ١٩١٨"، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، دار الجنوب للنشر الطبعة الأولى، تونس ٢٠٠٥.

- الفرحاوي فؤاد: "تفاعلات استراتيجية المنطقة العربية، إفريقيا، وتركيا"، تقديم أكمل الدين إحسان أغلو، سلسلة الدارسات الاستراتيجية الأفرواسيوية رقم ١، الطبعة ١، ٢٠١٧ مطبعة دار السلام للطابعة والنشر والتوزيع.
- الهاشمي عبد المنعم: " الخلافة العثمانية"، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٤.
- السيد محمود: "الدولة العثمانية وحضارتها"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- العطار عدنان: "الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط"، دار الأصالة، الجزائر ٢٠١٠.
- الأحمد محمد علي : "سقوط الخلافة"، دار الإسراء، عمان، ٢٠٠٧.
- الكتاني زين العابدين: "الصحافة المغربية نشأتها وتطورها"، نشر وزارة الأنباء،
- "الحركات الإصلاحية وإصلاح نظم الدولة في بلدان المغارب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"، إشراف أوديل مورو، ترجمة: خالد بن الصغير، الطبعة الأولى ٢٠١٤، دار أبي رقراق للطابعة والنشر.
- "العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة"، تنسيق عبد الرحمان المودن _ عبد الرحيم بنحادة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٠٩ الطبعة الأولى ٢٠٠٣ منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- "المغارب في العهد العثماني"، تنسيق عبد الرحمان المودن، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤١ الطبعة الأولى ١٩٩٥ منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

- بنحادة عبد الرحيم: "المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر"، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان ١٩٩٨.
- بنحادة عبد الرحيم: "العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة"، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ الناشر، اتصالات سبو.
- أبو علية عبد الفتاح حسن: " الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير"، دار المريخ، السعودي، ٢٠٠٨.
- الوزاني محمد حسن: " الحماية جانية على الأمة "، الطبعة الأولى. فاس، ١٩٩٤.
- بن صغير خالد: "المغرب وبريطانيا العظمى في القرن ١٩"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة رسائل وأطروحات رقم ٣٤ مطبعة النجاح ط ٢ سنة ١٩٩٧.
- برادة ثريا: "الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر"، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٧٧.
- بك حليم إبراهيم: "تاريخ الدولة العثمانية العلية"، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط الأولى ١٩٨٨.
- جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون: "أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية"، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٩٥.
- حمان عبد الحفيظ: "المغرب والثورة الفرنسية"، منشورات الزمن مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٢.
- حرب محمد: "المثقفون والسلطة تركيا نموذجا "، الطبعة ١، ٢٠١٧ عن دار البشير للثقافة والعلوم.

- حرب محمد: " العثمانيون في التاريخ والحضارة"، ط الثانية، دار القلم دمشق ١٩٩٩م
- حلاق حسان: "تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر"، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٠
- حبيب السعيد كمال "الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.
- خلوق التمسماني عبد العزيز: "دارسات في تاريخ المغرب المعاصر"، منشورات سيلكي إخوان مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء ط ١، ١٩٩٤.
- درويش هدى: "الإسلاميون وتركيا العلمانية"، دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٩٨.
- دولينا ألكسندروفنا نينل: "الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر"، ترجمة أنور محمد إبراهيم، الطبعة ١، ٢٠١٢ عن الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- روجرز (ب. ج): "تاريخ العلاقات الإنجليزية- المغربية حتى عام ١٩٠٠"، ترجمة يونان لبيب رزق. دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١ ١٩٨١ م.
- زيادة خالد: "اكتشف التقدم الأوروبي – دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن عشر"، ط ١، دار الطليعة والنشر، بيروت يونيو.
- سلامة عبد الرحيم، "كفاح المغرب من أجل الحرية والديمقراطية"، بيروت ١٩٧٥.
- سيار الجميل: "العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك"، الطبعة الأولى، ٢٠١٥ المركز العربي للدراسات السياسية.

- سنو عبد الرؤوف: "ألمانيا والإسلام في القرنيين التاسع عشر والعشرين"، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، مؤسسة ألكسندر فون هومبولدت بون.
- سنو عبد الرؤوف: "النزاعات الكيانية في الدولة العثمانية ١٨٧٧ م -١٨٨١ م"، دار بيسان، بيروت،
- سنو عبد الرؤوف: "أثر الغرب الأوربي في حركات الإصلاحات في الدولة العثمانية"، أطروحة دبلوم جامعة بيروت العربية ١٩٧٥.
- سيمو بهجة: "الإصلاحات العسكرية بالمغرب ١٩١٢/١٨٤٤"، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري سلسلة رسائل وأطروحات رقم ١، المطبعة الملكية الرباط ٢٠٠٠.
- شاكر محمود: "التاريخ الإسلامي"، العهد العثماني، ط١ ، المكتب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٠، ج ٨.
- صفوت مصطفى محمد: "محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس"، معهد الدراسات العالمية، جامعة الدول العربية ١٩٥٨.
- عياش جرمان: "دراسات في تاريخ المغرب"، مطبعة النجاح، الدار البيضاء ١٩٨٦.
- عسه أحمد: "المعجزة المغربية"، دار الثقافة للقلم بيروت، ط١ سنة ١٩٧٥/١٩٧٤
- عوض عبد العزيز محمد: "الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤، ١٩١٤"، تقديم أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر ١٩٦٩.
- عبد الحي الكتاني، "أجوبة عن مسائل سياسية مرفوعة لسعادة السيد المقيم العام"، (بدون تاريخ).

- عمر عبد العزيز عمر: "تاريخ العرب الحديث والمعاصر"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- عاطف جمال: "ملاحظات حول العلاقات المغربية الأسبانية قبيل حرب تطوان"، أعمال ندوة "تطوان قبل الحماية"، منشورات كلية الآداب بتطوان نوفمبر ١٩٩٢.
- فرومكين ديفيد: "نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط"، قراءة وتقديم، منذر الحايك، ترجمة النصوص، وسيم حسن عبدو، الطبعة ١، ٢٠١٥ مطبعة، دار عدنان.
- فريد محمد: "تاريخ الدولة العلية العثمانية"، المحقق إحسان حقي، دار النفائس ١٩٨١.
- كشك محمد جلال ، :" القومية والغزو الفكري" ، الكويت: مكتبة الامل .
- كامل مصطفى: " المسألة الشرقية"، مطبعة الآداب مصر، ١٨٩٨.
- لاندو روم: "تاريخ المغرب في القرن العشرين"، ترجمة نقولا زيادة، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط الثانية، ١٩٨٠.
- لويس برنارد لويس: "ظهور تركيا الحديثة "، ترجمة عبده قاسم وسامية محمد، الطبعة الأولى ٢٠١٦ المركز القومي للترجمة.
- منصور عبد الوهاب: " مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠"، المطبعة الملكية بالرباط، ١٩٧٧.
- من إيناون إلى إستانبول "أعمال مهداة إلى عبد الرحمن المودن "، تنسيق عبد الأحد السبتي ــ عبد الرحيم بنحادة، سلسلة: أبحاث ودراسات رقم ٥٣ المطبعة الأولى ٢٠١٢.

- مصطفى أحمد عبد الرحيم: "في أصول التاريخ العثماني"، ط ٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.
- معريش محمد العربي: "المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول"، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان.
- وديع أبو زيدون: " تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط"، ط ٢، دار الأهلية، بيروت، ٢٠١١.
- ياغي إسماعيل أحمد: "الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي"، الحديث، ط ٢، مكتبة العبيكان، ١٩٩٨.

ج – الموسوعات :

- الزيدي مفيد: "موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني"، دار أسامة، الأردن، ٢٠٠٩.
- الزركلي خير الدين، "الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"،ج٣ ،ط ٥ ،دار العلم للملايين، بيروت،٢٠٠٦ م.
- عبد الوهاب الكيالي: "موسوعة السياسة،" دار الهدى، بيروت، الناشر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- دار الهدى للنشر والتوزيع.
- عثمان حسام الدين إبراهيم، مصطفى أحمد أحمد: "الموسوعة الجغرافية"، دار العلوم، القاهرة، ٢٠٠٤.

د - الجرائد والمجلات :

- المنوني محمد: "نماذج من ارتباط المغرب بالمشرق في مطالع القرن العشرين انطلاقا من وثائق غير منشورة "، مجلة دار النيابة السنة ١، العدد ٢، سنة ١٩٨٤.
- المنوني محمد: "الطابع الإسلامي للوطنية المغربية في القرن العشرين"، مجلة حولية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء العدد ٢، سنة ١٩٨٥.
- الحوراني ألبرت: "الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث"، تاريخ العرب والعالم، ع ١٢ يناير، ١٩٨٠.
- جاك كاني، "أوصل حركة فتيان المغرب"، تعريب سعيد النجار، مجلة جمعية تاريخ المغرب (الرباط) عدد ٢ (١٩٦٩).
- داهش محمد علي: "الموقف الفرنسي من محاولات التحالف المغربي – العثماني (١٩١٢/١٨٧٦)"، جامعة الموصل كلية الآداب العراق مجلة التاريخ العربي، العدد ٥٦.
- سميرس بناني لطيفة: "جوانب من مواقف علماء المغرب في القرن التاسع عشر من أزمة وأحداث الفترة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، العدد الثاني، ١٩٨٥.
- سنو عبد الرؤوف: "فكرة الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى"، مجلة الاجتهاد، عدد ٢٦ – ٢٧، السنة ٧ (١٩٩٥).

هـ - المواقع الإلكترونية:

- سليمان باشا الباروني تعريف نشر ضمن موقع ترك بريس (https:// www. turkpress.co/node/١٦٦٩٩) بتاريخ ٢٣ شتنبر ٢٠١٥، تاريخ التصفح يوم ١٠ يوليوز ٢٠١٨ .
- محمد النية في مقاله إشكالية الإصلاح في المغرب المعاصر بـــ http://www. : hespress.com/opinions/٢٦٦٧٠.htm (تاريخ النشر في الموقع الجمعة ٧ يناير ٢٠١١، تاريخ التصفح ٠١ يونيو ٢٠١٨) .
- بوحمارة مقال نشر ضمن موقع مجلة التاريخ، http://histoirecv. blogspot.com /٢٠١٤/٠٩/ blog-post.html بتاريخ ٢٩/٠٩/٢٠١٤ تاريخ التصفح ٢٠١٨ / ٠٧ / ١٥ .

و- المصادروالمراجع الأجنبية :

- Ayselin gözde yildiz, **the external dimension of the European Union's immigration policy and its implications for transit countries : a coparison of Turkey and Morocco**. a thesis submited to the graduate school of social sciences of Middle East Technical university. ٢٠١٢
- Kadir keskin**, factors influencing the development of tourism between Turkey and Morocco**. Thesis submited to the Institute of social Science In partial fulfillment requirements for the degree of master of arts in management, Fatih university. ٢٠١٢
- Ayse özge özdemir, **development through emigration : a comparative study on Kingdom of Morocco and Republic of Turkey**. A thesis submitted to the graduate school of social Sciences in partial fulfillment requirements for the degree of master of arts in international relations, Koç University. ٢٠٠٩
- BOUTBOUQALT (Tayeb), ١٩٩٦, **La politique d'information du protectorat française au Maroc (١٩١٢-١٩٥٦)**, les editions Maghrébines, Casablanca.

- BAIDA (Jamaâ), ١٩٩٦, **La Presse Marocaine D'expression Française : Des Origines A ١٩٥٦**, Imprimerie Najah El-Jadida, Casablanca, publication de FLSH, serie : thèsee et memoires n°٣١,) ٤٦٢ pages).
- MICHEL (Mark), **Les Africains et la Grande Guerre : l'appel à l'Afrique (١٩١٤-١٩١٨),** collection hommes et sociètè, Karthala edition, ٢٠٠٣, paris, pp٥٠

فهرس المواضيع